الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/25
6 February 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص ، السيد س. أموس واكو ، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٣٨

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٥	١
أولا -	أنشطة المقرر الخاص	٦ - ٢١	٢
	ألف - المشاورات	٦	٢
	باء - الرسائل	٧ - ٢٠	٢
	جيم - الجلسات المشتركة بخصوص الجنوب الافريقي	٢١	٤
ثانيا -	الحالات	٢٢ - ٢٩٣	٥
	ألف - لمحة عامة	٢٢ - ٢٢	٥
	باء - حالات البلدان	٢٤ - ٢٩٣	٥
ثالثا -	تحليل الظاهرة	٢٩٤ - ٣١٦	٧٤
	ألف - التدابير الملاحية و/أو الوقائية لحماية الحق في الحياة: المعايير الدولية	٢٩٤ - ٢٩٨	٧٤
	باء - آليات التنسيق والتعاون	٢٩٩ - ٣١٠	٧٥
رابعا -	استنتاجات وتوصيات	٣١١ - ٣١٦	٧٩

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٣٨ المعنون "حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي" . وهذا هو التقرير السابع الذي قدمه المقرر الخاص الى لجنة حقوق الانسان بخصوص الموضوع .

٢ - وفي التقارير السابقة الستة التي قدمها المقرر الخاص (E/CN.4/1983/16 and Add.1 و E/CN.4/1984/29 و E/CN.4/1985/17 و E/CN.4/1986/21 و E/CN.4/1987/20 و E/CN.4/1988/22 and Add.1 and 2) ، تناول المقرر الخاص شتى جوانب ظاهرة حالات الاعدام بدون محاكمة وفحصها بما في ذلك المسائل القانونية وغيرها من المسائل النظرية . وهو يعتبر أن جميع العناصر الاساسية للظاهرة قد نوقشت في تقارير سابقة وأنه قد قدمت صورة شاملة وواضحة بشكل كاف .

٣ - ويتبع هذا التقرير الهيكل العام للتقرير الاخير ، فيما عدا ما جاء في الفصل الثاني بناء من هذا التقرير من مناشدات عاجلة للحكومات بالاضافة الى رسائل أخرى لإحالة ادعاءات الى الحكومات تتعلق بالردود والملاحظات الواردة منها . ويعرب المقرر الخاص عن اعتقاده أن هذا التقرير ، بالاضافة إلى وصف أكثر تفصيلاً للحالات والقضايا المزعومة ، سوف يقدم صورة أشمل للموقف في كل بلد .

٤ - ويصف المقرر الخاص في الفصل الثالث مسألتين يجري تناولهما ، أو من المتوقع أن يتم التطرق اليهما ، في المستقبل القريب . والمسألتان هما : (أ) التطورات الحديثة فيما يتعلق بوضع معايير دولية بشأن سبل الانتصاف و/أو التدابير الوقائية لحماية الحق في الحياة ؛ و(ب) التنسيق والتعاون بين شتى الاليات والهيئات المتصلة بولاية المقرر الخاص ، والتي يعتبرها المقرر الخاص ذات أهمية حيوية في زيادة التنفيذ الفعال لولايته .

٥ - وأخيرا يورد المقرر الخاص في الفصل الرابع استنتاجات وتوصيات ، تقوم على أساس تحليله للمعلومات التي تلقاها والنظر في التدابير العملية التي سوف تتخذ في القريب العاجل .

أولا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - المشاورات

٦ - قام المقرر الخاص بزيارة مركز حقوق الانسان ، بمكتب الامم المتحدة في جنيف ، خلال الاشهر تموز/يوليه وتشرين الاول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لاجراء مشاورات مع الامانة ، ومرة أخرى في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ لانهاء تقريره .

باء - الرسائل

١ - المعلومات الواردة

٧ - تلقى المقرر الخاص في سياق ولايته الحالية رسائل تشتمل على معلومات بشأن حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والافراد .

٨ - وردا على طلب المقرر الخاص بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تلقى من حكومتي بربادوس وفنزويلا معلومات ذات طبيعة عامة .

٩ - وتلقى معلومات ذات طبيعة عامة و/أو عن ادعاءات محددة بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي من المنظمات غير الحكومية الآتية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي : منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، ومنظمة العفو الدولية ، واللجنة الاندية للقضاة ، والرابطة الدولية للحقوقيين الديموقراطيين ، ولجنة الحقوقيين الدولية ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والاتحاد الدولي لحقوق الانسان ، والاتحاد البرلماني الدولي ، والمجلس الاقليمي لحقوق الانسان في آسيا .

١٠ - وبالاضافة الى ذلك ، وردت معلومات عن ادعاءات بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي من عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والاقليمية ، والمجموعات والافراد في شتى أجزاء العالم .

٢ - ادعاءات بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي

١١ - وأرسل المقرر الخاص ، في سياق ولايته ، برقيات وخطابات الى الحكومات عن ادعاءات بوجود حالات وشيكة أو فعلية من حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي في بلدانها .

(أ) مناشدات عاجلة

١٢ - استجابة للمعلومات التي تشتمل على ادعاءات بوجود حالات وشيكة أو تهديد بوجود حالات اعدام بدون محاكمة او اعدام تعسفي ، والتي ظهرت من الوهلة الاولى انها ذات صلة بولاية المقرر الخاص ، وجه المقرر الخاص رسائل عاجلة بالبرق الى ٢٣ حكومة ، يناشدها فيها ، على أسس انسانية محضة ، حماية الحق في الحياة للافراد ذوي الصلة وراجيا ارسال معلومات عن تلك الادعاءات . وهذه الحكومات هي : الاردن ، واندونيسيا ، وانغولا ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبوروندي ، وبيرو ، وجامايكا ، والجزائر ، وجنوب افريقيا ، والسلفادور ، وسوريتنام ، والصومال ، والصين ، والعراق ، وغواتيمالا ، وغينيا الاستوائية ، وفييت نام ، وكولومبيا ، وموريتانيا ، وهايتي ، والولايات المتحدة الامريكية .

١٣ - ووردت ردود من الحكومات الآتية : الاردن ، وبنغلاديش ، وبوروندي ، والجزائر ، والصين ، والعراق ، وفييت نام ، والولايات المتحدة الامريكية .

١٤ - ويرد في الفصل الثاني موجز لهذه الرسائل والردود الواردة ، وأما النصوص الكاملة فهي متاحة للاطلاع في ملفات الامانة .

(ب) طلب معلومات عن الادعاءات بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي

١٥ - كما أرسل المقرر الخاص رسائل الى ٣٦ حكومة حول الادعاءات بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي في بلدانها كالآتي : اثيوبيا ، واسرائيل ، واندونيسيا ، واوغندا ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، وباكستان ، والبرازيل ، وبنغلاديش ، وبنن ، وبورما ، وبيرو ، وتايلند ، وتشاد ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية السودان ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وزائير ، وسري لانكا ، والسلفادور ، والصومال ، والصين ، والعراق ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وكولومبيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وموريتانيا ، ونيبال ، ونيجيريا ، ونيكارافو ، وهايتي ، والهند ، وهندوراس ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

١٦ - ووردت ردود من الحكومات الآتية : اندونيسيا ، والبرازيل ، وبنغلاديش ، وبنن ، وبورما ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية السورية ، وسري لانكا ، والعراق . والفلبين ، وكولومبيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، والهند ، وهندوراس .

١٧ - وبالاضافة الى ذلك وردت ردود من الحكومات الخمس الآتية فيما يتعلق بادعاءات أحالها المقرر الخاص خلال عام ١٩٨٧ : الجمهورية العربية السورية ، والسلفادور ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، والهند .

١٨ - وفضلا عن ذلك ، قابل المقرر الخاص ، في سياق ولايته الحالية ، ممثلي الحكومات الآتية حول ادعاءات بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي في بلدانهم : اندونيسيا ، وبنن ، وبورما ، والجزائر ، وسري لانكا ، والصين ، والعراق ، ونيجيريا ، والهند .

١٩ - ويود المقرر الخاص أن يعرب عن تقديره البالغ لتعاونهم الايجابي معه . وهو يعطي هذه المشاورات قيمة عالية ويود أن يكون هناك المزيد منها مع بلدان أكثر في المستقبل ، اذ انها تساعد على زيادة اطلاعه وبذلك يتمكن من اعداد تقرير أكثر شمولا لتقديمه الى اللجنة .

٢٠ - ويرد في الفصل الثاني تلخيص للادعاءات بوجود حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي المحالة الى الحكومات ، وردود تلك الحكومات عليها . والنصوص الكاملة متاحة للاطلاع عليها في ملفات الامانة .

جيم - الجلسات المشتركة بخصوص الجنوب الافريقي

٢١ - انضم المقرر الخاص الى فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الافريقي لحضور جلسات عن الجنوب الافريقي وذلك في جلستي الفريق العامل ٧١٤ و ٧٢١ المعقودتين في هراري ، ولوساكا ، ودار السلام ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٣ الى ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٨ . ويرد في الفقرات ٣٣٦ - ٣٤٨ ، من الفرع باء ، من الفصل الثاني ، المعلومات التي تم الحصول عليها في الجلسات المشتركة .

ثانيا - الحالات

ألف - لمحة عامة

٢٢ - تتضمن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص في سياق ولايته الحالية ادعاءات بوجود حالات اعدام أو وفيات ربما تكون قد حدثت في غيبة الضمانات الموضوعة لحماية الحق في الحياة المتجسد في شتى الصكوك الدولية ، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ٤ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٥) ، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة ، والضمانات التي تكفل حماية حقوق الاشخاص الذين يواجهون عقوبة الاعدام ، والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٩٨٤/٥٠ .

٢٣ - وتتعلق هذه المعلومات عموما بادعاءات من الطبيعة الاتية :

(أ) حالات الاعدام الوشيكة أو الفعلية :

'١' بدون محاكمة ؛

'٢' بمحاكمة ولكن بدون ضمانات موضوعة لحماية حقوق المدعى عليه على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٤ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

(ب) حالات الوفاة التي حدثت :

'١' نتيجة للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة أثناء الحجز ؛

'٢' نتيجة اساءة استخدام القوة من جانب قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية ؛

'٣' نتيجة لاعتداء من جانب الافراد أو الجماعات شبه العسكرية الخاضعة لسيطرة رسمية ؛

'٤' نتيجة لاعتداء من جانب جماعات معارضة للحكومة أو ليست تحت سيطرتها .

باء - حالات البلدان

الجزائر

٢٤ - بتاريخ ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أُرسلت الى حكومة الجزائر برقية تتعلق باضطرابات واسعة النطاق في أنحاء البلد في بداية شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، يزعم فيها موت عدد كبير من الاشخاص نتيجة للمواجهات التي حدثت بين المدنيين وقوات الامن .

٣٥ - وناشد المقرر الخاص الحكومة إتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية حق الافراد في الحياة ، وطلب منها معلومات عن الحالة المذكورة أعلاه ، وبوجه خاص التدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع المزيد من الخسائر في الارواح .

٣٦ - وبتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قابل المقرر الخاص الممثل الدائم للجزائر لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف فيما يتعلق بالحالة المذكورة أعلاه .

٣٧ - وبتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة الجزائر ، ينفي على عدم حدوث حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي أثناء الاحداث المعنية . كما ذكر أن الحكومة تأسف بشدة لمقتل ١٥٩ شخصا أثناء الاضطرابات ، كان من بينهم متظاهرون بالاضافة الى أعضاء من قوات الامن . واستنادا الى هذا الرد ، تعتبر الحكومة مسؤولة بموجب الدستور عن الحفاظ على النظام العام وحماية الاشخاص وممتلكاتهم ، ولذلك أعلنت حالة الحصار في يوم ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ورفعت يوم ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ عندما عاد الوضع الى حالته الطبيعية . وزيادة على ذلك ، ذكر أنه بموجب تعليمات رئيس الجزائر ، اعتمد مجلس الوزراء سلسلة من التدابير في اجتماعه بتاريخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في صالح القتلى والجرحى أثناء الاحداث ، كما اتخذ قرارات فيما يتعلق بالمعتقلين .

أنغولا

٣٨ - بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أُرسلت برقية الى حكومة أنغولا بشأن ما يزعم من وجود حالتي اعدام وشيكتين . وطبقا للمعلومات الواردة ، أصدرت محكمة لواندا جاريسون العسكرية ، بتاريخ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، حكما بالاعدام على شخصين هما ماركوليتو فازندا وجواكيم انطونيو ، بعد ادانتهما بالقتل والسطو . وفي هذا الصدد زعم أنه منذ بداية عام ١٩٨٨ حكم على خمسة أشخاص بالاعدام دون إتاحة حق استئناف حكم الاعدام لدى محكمة أعلى .

٣٩ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تنعم النظر في الحالتين المذكورتين أعلاه وطلب معلومات عنهما ، لا سيما فيما يتعلق باجراءات المحكمة ، التي أبلغ أنها أدت الى الحكم باعدام الشخصين المذكورين .

٤٠ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير لم يرد رد من حكومة أنغولا .

بنغلاديش

٣١ - بتاريخ ٢٠ ايار/مايو ١٩٨٨ ، أرسلت برقية الى حكومة بنغلاديش بشأن ما يزعم من وجود حالة اعدام وشيكة . وطبقا للمعلومات الواردة ، يزعم أن المحكمة العسكرية الخاصة رقم ٨ في جيسور أصدرت بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ حكما باعدام رجل يدعى محي الدين . ويزعم أنه في ذلك الوقت لم يمنح المدعى عليه حق استئناف قرار وحكم المحكمة العسكرية الخاصة . وزيادة على ذلك قيل إن رئيس الجمهورية رفض الطلب الذي تقدم به محي الدين التماساً للرحمة .

٣٢ - وطلب المقرر الخاص معلومات بشأن هذه الحالة ، وخاصة فيما يتعلق باجراءات المحكمة العسكرية الخاصة .

٣٣ - وبتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أُرسل خطاب بشأن ما يزعم من حالة وفاة في الحجز . وطبقا للمعلومات الواردة ، توفي شخص يدعى أبو سيد مكسيدول هسوك رينتو بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وهو طالب من كوتوالي في باريسال ، نتيجة للضرب أثناء احتجازه في سجن باريسال . وزعم أن الفحص الذي تم بعد الوفاة والذي أمر به نائب مأمور باريسال ، أسفر عن أن رينتو قد توفي نتيجة اصابة في الرأس وأن جثته تحمل علامات ضرب . ولا يعرف أن هناك تحقيقا قد تم حتى الآن بشأن هذه الحالة .

٣٤ - وطلب المقرر الخاص معلومات بشأن الحالة المذكورة اعلاه ، وخصوصا فيما يتعلق بأي تحقيق قد أجري في هذه الحالة ، بما في ذلك تشريح الجثة ، وأية تدابير تكون السلطات قد اتخذتها لاحضار المسؤولين أمام العدالة ومنع المزيد من حدوث هذه الوفيات .

٣٥ - وبتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة بنغلاديش على البرقية المؤرخة في ٢٠ ايار/مايو ١٩٨٨ ، جاء فيه أن الرئيس قام بتاريخ ٢٦ ايار/مايو ١٩٨٨ بتخفيف حكم الاعدام الصادر على محي الدين الى السجن المؤبد .

٣٦ - وبتاريخ ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة بنغلاديش على الخطاب المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، جاء فيه أنه قد أجري تحقيق قضائي في موت المدعو ا . ص . مكسيدول هوك رينتو في سجن باريسال ، وترتب عليه اتهام رئيس حرس السجن وحارس آخر بمخالفة أقسام معينة من قانون العقوبات في بنغلاديش فيما يتعلق بمعاملة السجناء ، وأن قاضي الجلسات في باريسال ينظر حاليا في القضيتين المتعلقتين بهما .

بنن

٣٧ - بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أُرسل خطاب الى حكومة بنن بشأن ما يزعم من حالة وفاة في الحجز . وطبقا للمعلومات المتلقاة توفي شخص يدعى ريمي فليل اكبوكبو في الحجز يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ نتيجة للتعذيب في مخفر الشرطة المركزي في آبومي . وقيل انه لم يجر تحقيق أو استقصاء فيما يتعلق بوفاته .

٣٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات بشأن الحالة المذكورة أعلاه ، وخصوصا فيما يتعلق بأي تحقيق بشأن هذه الحالة بما في ذلك تشريح الجثة وأية تدابير اتخذتها السلطات لمنع حدوث المزيد من هذه الوفيات .

٣٩ - وبتاريخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة بنن ينفي على عدم وجود محتجزين سياسيين أو مجناء ضمير في بنن . وذكر أنه أثناء فترات التوتر الخطير في البلد ، تم استدعاء أناس معينين كانوا قد قرروا القيام بأنشطة تهدف الى احداث اضطراب جسيم في النظام الاجتماعي ، ووضعوا تحت الحجز الاداري للاستجواب لتوضيح اشتراكهم في الانشطة التي من شأنها أن تعرض السلام الاجتماعي واستقرار المؤسسات الديمقراطية للخطر . ولكي يتحمل المدانون بهذه الانشطة المسؤولية الكاملة طبقا للقانون ، اتخذت الهيئات المختصة بعض التدابير . وزيادة على ذلك ، ذكر أنه من أجل معالجة ممارسة الحرمان من الحرية التي يمارسها ضباط معينون في الحاميات العسكرية ، أعاد رئيس الدولة التأكيد على الاحكام ذات الصلة من القانون الاساسي الذي يجسد مبادئ الاحضار أمام محكمة ، فضلا عن القانون رقم 004-81 بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ ، وأنه منع مرة أخرى ممارسة الاحتجاز الزائد بدون اتهام . واستنادا الى الرد ، تتوفر لمكتب الادعاء المركزي الشعبي ولاية ضمان قانونية الحجز ، وزيارة أماكن الاحتجاز بانتظام ، والاشراف على ادارة الحجز . كما ذكر أنه قد تم تنظيم مختلف الانشطة لاخطار وتعليم الهيئات الادارية والناس عموما فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وذلك لحماية المواطنين من الاعمال التعسفية . وفيما يتعلق بظروف الحجز ، ذكر أن الزيارات الدورية التي يقوم بها مكتب الادعاء الشعبي تضمن احترام الكرامة الانسانية وتسهم في اعادة تاهيل المجرمين في حياتهم الاجتماعية .

٤٠ - وبتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قابل المقرر الخاص الممثل الدائم لبنن لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف . وفيما يتعلق بحالة فليل اكبوكبو ، ذكر الممثل الدائم أنه حث حكومته على القيام بتحرٍ في هذه الحالة . واستناداً لما أفاد به الممثل الدائم ، اذا ثبتت وفاة الشخص المعني ، فسوف يجرى تحقيق بشأن ظروف وفاته وترسل نتيجة التحقيق الى المقرر الخاص .

٤١ - وبالاضافة الى ذلك ، قام الممثل الدائم باطلاع المقرر الخاص على التطورات الحديثة المتعلقة بحقوق الانسان في بنن ، بما في ذلك انشاء مؤسسات وطنية مختلفة بموجب الدستور الجديد لعام ١٩٧٦ ، مثل المحاكم الشعبية ، ومكتب الادعاء الشعبي ، وتعيين القضاة ، وانشاء الفرع الوطني لرابطة الحقوقيين الافريقيين ، وتنظيم حلقات دراسية وطنية بشان حقوق الانسان ، واعادة المحفد المملوكة للقطاع الخاص حديثا .

البرازيل

٤٢- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة البرازيل فيما يتعلق بالادعاءات التالية .

٤٣- قتلت خلال السنوات العديدة السابقة في ارجاء مختلفة من القطر المجموعات المسماة "مجموعات اليقظة" التي يدعى ان من بين اعضائها ضباطاً حاليين وسابقين للشرطة مئات الاشخاص بدعوى انهم من المجرمين المشتبه فيهم . ورغم الجهود التي بذلت بالمستويات الحكومية المختلفة للقضاء على هذه الظاهرة ، استمر الابلاغ عن وقوع حوادث قتل . ففي ريو دي جانيرو وحدها ، ابلغ بأن مجموعات اليقظة قتلت ٤٧ شخصا في اسبوع واحد في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

٤٤- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، لقي ما لا يقل عن ثمانية من الاشخاص العزّل من السلاح في ولاية بارا حتفهم عندما اطلقت الشرطة العسكرية لولاية بارا النار اثناء تفريق عمال مناجم الذهب وأسرهم الذين كانوا يسدون احد الجسور في مارابا . وبالاضافة الى حالات الوفاة الثمانية المؤكدة ، قيل أن ٦٦ شخصا لا يزالون مفقودين ، ويعتبرون من المتوفين . وفي وقت لاحق ، ادعي بأن مجموعة من الافراد مجهولي الهوية قد تعدت بالضرب حتى الموت على شاهد أبلغ في التلفزيون في ٣٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ بانه شاهد شماني جثث أسفل الجسر .

٤٥- وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بالقرب من منطقة ساو ليبولدو الهندية في مقاطعة بنيامين كونستانت بولاية الامازوناس ، ادعي بأن اربعة من الهنود التابعين لقبيلة تيكونا قد قتلوا في هجوم قام به عمال شركة أخشاب تباشر نشاطها في هذه المنطقة . ورغم وجود شهود عيان كثيرين للحادث ، يدعى بانه قد اخلي سبيل المشتركين في القتل بعد احتجازهم في عهدة الشرطة .

٤٦- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى تنقل معلومات تدعي بأن اشخاصا ماجورين قتلوا خلال السنوات العديدة الماضية عددا من الاشخاص معظمهم من صغار

الملاك الريفيين (posseiros) ولكن من بينهم ايضا اعضاء في اتحادات العمال ، ورهبان ، ومحامين ممن يعملون مع المجتمعات الريفية . وادعي بأن افراد الشرطة قد اشتركوا مباشرة في عدد من حوادث القتل المذكورة . وادعي أيضا بأن السلطات لم تتخذ اجراءات فعّالة للتحقيق في حوادث القتل سالفة الذكر وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة أو لحماية الاشخاص الذين تتعرض حياتهم للخطر .

٤٧- ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، ١٣ حادثا من هذا القبيل ادعي بأنها وقعت منذ عام ١٩٨٧ في ولايات بارا ، وفوياس ، وبيرنامبوكو ، وميناس فيرايس ، واسبيريتو سانتو ، وباهيا ، وأكري .

٤٨- وطلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاء بحدوث حالات للاعدام بمحاكمة مقتضبة أو للاعدام التعسفي وبوجه خاص عن اية تحقيقات تتصل بهذه الحالات ، بما في ذلك تشريح الجثث وأية تدابير تكون السلطات قد اتخذتها لتقديم المسؤولين للمحاكمة ومنع حدوث مزيد من مثل هذه الوفيات .

٤٩- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة البرازيل على الرسالة المؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ يذكر أن المجموعات المسماة "مجموعات اليقظة" عبارة عن مجموعات "ابادة" انشأها مجرمون محترفون في غاية الخطورة يتبعون جماعات مرية منظمة تحترف الجريمة ، وان الحكومة تتخذ التدابير اللازمة للقضاء على مثل هذه المجموعات كما يحدث مثلا في ولاية سان باولو حيث يتم تدريب ووزع وحدة رفيعة التخصص للتصدي لهذه المشكلة . وفيما يتعلق بحادث يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في ولاية بارا ، ذكر أن اللجنة التي قام مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل بتعيينها للتحقيق في الحادث اوصت في تقريرها بأن يتم التحقيق عن طريق دائرة الشرطة الاتحادية . وفيما يتعلق بادعاء قتل اربعة من الهنود التابعين لقبيلة تيكونا في ولاية الامازوناس ، ذكر أن دائرة الشرطة الاتحادية بدأت التحقيق في هذا الشأن في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ وان المؤسسة الوطنية لمساعدة السكان الاصليين طلبت من دائرة الشرطة الاتحادية أن تحتجز الاشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم لجرائم القتل وتابعت سير التحقيق في مقاطعة بنيامين كونستانت وطلبت من وزارة الشؤون الاجتماعية أن توفر معاشات لأرامل الضحايا .

٥٠- وفي ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من الحكومة على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ يذكر أن الادعاءات قيد البحث لدى السلطات المختصة . وذكر الرد أيضا ان الحكومة لا تعتبر من حالات الاعدام بمحاكمة مقتضبة والاعدام التعسفي الا الحالات التي يشترك فيها موظفون حكوميون فعلا .

بلغاريا

٥١- في ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ وجهت برقية الى حكومة بلغاريا فيما يتعلق بالادعاء بأن ثلاث حالات من الاعدام على وشك الوقوع . ووفقا للمعلومات المتلقاة ، ادعي بأن المحكمة العليا في بلغاريا حكمت في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ على ثلاثة اشخاص هم ايليين مادزخاروف ، والتسيك تشاكاروف ، وسافا فيورغيف ، بالاعدام . وادعي بانه لا يجوز استئناف هذا الحكم امام محكمة اعلى . وذكر المقرر الخاص أنه يهتم ، في حالات الاعدام ، بأي ادعاء يتعلق بعدم وجود ضمانات تكفل الحقوق الاساسية للفرد ، بما في ذلك الحق في الاستئناف ، وطلب بوجه خاص معلومات عن الاحكام والاجراءات القانونية التي حكم بموجبها بالاعدام على الاشخاص المذكورين اعلاه .

٥٢- ولم يرد رد من حكومة بلغاريا الى حين اعداد هذا التقرير .

بورما

٥٣- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة بورما تنقل الادعاء بأن جيش بورما قتل خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عددا كبيرا من المدنيين العزّل من السلاح الذين يقال بانهم من أعضاء اقلية كارن الاثنية ، وذلك خلال عملية مضادة لعصيان وقع في ولاية كارن . وادعي أن الضحايا ، الذين اشتبه في وجود روابط بينهم وبين مجموعات المعارضة ، خالفوا القيود المفروضة على السفر أو التموين ، أو ضبطوا بمعرفة الجيش وهم يعملون كحمّالين أو ادلاء ، ولذلك قام الجيش حسبما يدعى بقتلهم . وذكر المقرر الخاص في رسالته أنه تلقى قائمة تضمن أسماء ٦٠ من هؤلاء الضحايا .

٥٤- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة أخرى فيما يتعلق بادعاء قيام القوات الحكومية بقتل مدنيين ينتمون الى اقلية شان الاثنية خلال السنوات العديدة الماضية في ولاية شان . وادعي أن الضحايا المشتبه في وجود روابط بينهم وبين مجموعات المعارضة او الذين ضبطهم الجيش وهم يعملون كحمالين قد قتلوا باطلاق النار عليهم او عن طريق الطعن أو الضرب حتى الموت . ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، ثمانية من الحوادث التي يدعى بحدوث حالات القتل هذه فيها منذ اوائل عام ١٩٨٧ .

٥٥- وعلاوة على ذلك ، نقل المقرر الخاص عن طريق نفس الرسالة معلومات تدعي بأن القوات الحكومية ، خلال الاضطرابات التي حدثت في رانغون وفي مدن أخرى منذ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، قتلت عددا كبيرا من الاشخاص رميا بالرصاص اثناء المظاهرات او انهم توفوا أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة .

٥٦- وطلب المقرر الخاص معلومات عن ادعاء حدوث حالات للاعدام بمحاكمة مقتضبة او الاعدام التعسفي ، وبوجه خاص عن اية تحقيقات تتعلق بهذه الحالات ، بما في ذلك تشريح الجثث واية تدابير اخرى تكون السلطات قد اتخذتها لتقديم المسؤولين للمحاكمة ومنع حدوث مزيد من مثل هذه الوفيات .

٥٧- وفي ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ورد رد من حكومة بورما على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ يذكر انه وفقا للسلطات المختصة ، بما في ذلك السلطات الموجودة في المناطق الحدودية النائية ، لم تحدث حالات للاعدام بمحاكمة مقتضبة ولا حالات للاعدام التعسفي في العمليات العسكرية التي جرت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

٥٨- وفي ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد آخر يذكر فيما يتعلق بالادعاءات المحالة الى الحكومة في رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ أن سلطات بورما لاقت صعوبة في اثبات الوقائع نظرا لعدم تحديد البيانات التفصيلية المتعلقة باسماء الضحايا والاماكن المحددة لحالات الاعدام المدعى بحدوثها . بيد أن هذا الرد ذكر ايضا أن التحقيقات العامة والشاملة التي اجريت في مراكز القيادة في المناطق التي حدثت فيها عمليات مضادة للعصيان خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ اشارت الى انه لم تحدث حالات للاعدام بمحاكمة مقتضبة او حالات للاعدام التعسفي في هذه المناطق حسبما يدعى . وذكر هذا الرد ايضا انه لا توجد سجلات للشكاوى الرسمية المقدمة من اسر الضحايا المزعومين لدى السلطات المحلية المعنية . وفيما يتعلق بالادعاءات المحالة برسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أسفرت التحقيقات والتحريات التي أجريت مع فيالق وفرق المشاة المعنية عن عدم حدوث حالات اعدام بمحاكمة مقتضبة ولا اعدام تعسفي حسبما يدعى .

٥٩- وفيما يتعلق بالمظاهرات في رانغون وفي اماكن أخرى بالقطر منذ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ذكر الرد أن سلطات الامن قد تصرفت أثناء اعادة القانون والنظام بمنتهى ضبط النفس ولم تلجأ الى اطلاق الاعيرة النارية الا عندما تعرضت الاموال العامة والخاصة وحياة المواطنين للخطر . وذكر الرد ايضا ان الاجراءات التي اتخذتها قسوات الامن أثناء الفوضى العامة التي تسببت فيها بعض العناصر السياسية عديمة الضمير والتي بلغت ذروتها بين ٨ و ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٨ اسفرت عن ١٩٢ حالة وفاة و ٥٧٠ اصابة في جميع ارجاء القطر ، بما في ذلك وفاة اربعة من الجنود و ١٩ من قوات الشرطة . وذكر الرد كذلك أنه منذ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، عندما اضطرت سلطات الدفاع الوطني الى التدخل للنهوض بمسؤوليات الدولة ، اتخذت قوات الامن الاجراءات اللازمة لمنع التخريب والنهب ولقمع العنف العام . ووفقا للرد ، اسفر هذا عن وفاة ٥١٦ من القائمين بالنهب واصابة ٢٧٢ منهم في جميع ارجاء القطر وعن وفاة ١٥ واصابة ٢١

آخرين في الغوض التي سادت المظاهرات العنيفة . وفيما يتعلق بالقبض على الاشخاص الذين يعتقد انهم اشتركوا في الاضطرابات واحتجازهم ، ذكر أن مجلس الدولة المختص باعادة القانون والنظام قد اصدر قانونا جديدا يكفل سريان القانون حسب الاصول واتباع الاجراءات العلنية في المحاكمات ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، كما يكفل حق المحتجز في الدفاع وحقه في الاستئناف .

٦٠- وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قابل المقرر الخاص الممثل الدائم لبورما لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الذي قدم له عرضا موجزا لعدة تطورات ايجابية من المأمول أن تعالج بعض الاوضاع التي ادت الى إزهاق الارواح في بعض الاحوال . ومن بين النقاط المشار اليها :

(أ) أنه اصبح من الجائز تسجيل اكثر من حزب سياسي واحد مع التصريح له بالعمل والمشاركة في الانتخابات شريطة أن تتعهد هذه الاحزاب باتباع النظام الديمقراطي الحقيقي . ويوجد حاليا أكثر من ١٦٧ حزب سياسي مسجل لدى لجنة الانتخابات العامة للديمقراطية المتعددة الاحزاب ؛

(ب) أن لجنة الانتخابات العامة للديمقراطية المتعددة الاحزاب قد انشئت للتحضير بنجاح لعقد انتخابات عامة حرة وعادلة للديمقراطية المتعددة الاحزاب ؛

(ج) أن الاشخاص الذين تم تعيينهم في اللجنة المذكورة حازوا على موافقة جميع الاحزاب في بورما بوصفهم من الاشخاص الذين يتسمون بالنزاهة والانصاف والسمعة الطيبة ؛

(د) أن مجموعات الشباب والطلبة والنسك التي اعيدت الى الوطن من تايلند اوليت عناية شخصية لكفالة عودة كل منهم الى أبويه ، وبلغ عدد الطلبة الذين عادوا الى الوطن حتى ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ٩٣٩ ١ طالبا.

٦١- ووردت في نفس اليوم معلومات اضافية من حكومة بورما تذكر أنه لا اساس من الصحة اطلاقا للشائعات التي دارت مؤخرا بشأن القبض على الطلبة الذين عادوا من المناطق الحدودية وقتلهم .

بوروندي

٦٢ - في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة بوروندي فيما يتعلق بالادعاء بحدوث وفيات نتيجة لنزاع قبلي . ووفقا لمعلومات متلقاة ، قتل آلاف السكان منذ منتصف آب/أغسطس ١٩٨٨ أثناء نزاع قبلي نشب في شمال القطر . بل ونتج عن تدخل الجيش وفقا لما تدعيه معلومات أخرى متلقاة حدوث زيادة في عدد الضحايا .

٦٣ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الحماية التامة لحق كل مواطن في الحياة وطلب معلومات عن الحالة المشار اليها أعلاه ، لا سيما عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمنع ازهاق المزيد من الارواح .

٦٤ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وردت مذكرة شفوية من حكومة بوروندي فيما يتعلق بالحالة في داثرتي نتيغا ومارنغارا وبطبيعة العمليات التي باشرها الجيش . وبناء على هذه المذكرة الشفوية ، حدث في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، بعد اسبوع من تفلغل بعض العناصر بين السكان المحليين وتضليلهم للاعتقاد بأن هجوما من جانب مكان يتبعون اثنية أخرى على وشك الوقوع ، أن زاد التوتر وقامت مجموعة من المتمردين المسلحين بالحراب ، والماشتات ، والهراوات ، والاحجار بالتعدي على مكان نتيغا وقتلهم ثم اتجهت الى داثرة مارنغارا بحثا عن ضحايا . وورد في المذكرة أيضا أنه عندما وصلت القوات الحكومية الى نتيغا في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، كان آلاف السكان قد قتلوا أو اختفوا فعلا كما احرقت آلاف المنازل . وورد في المذكرة أيضا أن القوات الحكومية تدخلت لوضع حد للمذبحة ، ولكن أصيب عدد من الاشخاص الذين لا علاقة لهم بالقتل باعيرة نارية أطلقتها القوات الحكومية . ووفقا للمذكرة الشفوية ، لم تجد قوات الامن في مثل هذه الحالة بديلا لاستخدام أسلحتها ، ليس ضد المدنيين الابرياء ، بل ضد المتمردين الذين اشتركوا في القتل والاغتصاب والحريق العمد . وذكر أنه كان من بين الضحايا سكان من جميع الخلفيات الاثنية .

تشاد

٦٥ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة تشاد فيما يتعلق بالادعاء بوفاة عدد كبير من الاشخاص في مراكز الاحتجاز السرية نتيجة لسوء المعاملة . وادعي أن أسباب الوفاة تشمل عدم توفير العلاج الطبي ، والجوع البالغ في المواد الغذائية ، وعدم وجود المياه والتهوية في الزنزانات المكتظة بالمحتجزين ، بالاضافة الى الضرب والاشكال الاخرى لسوء المعاملة البدنية . ويدعى أن أحد المسجونين ، وهو غيولو حسان ، قد توفي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في مركز احتجاز سري في نجامينا . وادعي أيضا أنه لم تجر تحقيقات أو تحريات بشأن حوادث الوفاة المذكورة .

٦٦ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المشار اليها أعلاه ، وبوجه خاص عن أية تحقيقات تكون قد أجريت في هذا الشأن بما في ذلك تشريح الجثث ، وأية تدابير تكون السلطات قد اتخذتها لتقديم المسؤولين للمحاكمة ولمنع حدوث مزيد من مثل هذه الوفيات .

٦٧ - ولم يرد رد من الحكومة الى حين اعداد هذا التقرير .

الصين

٦٨ - في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة الصين فيما يتعلق بالادعاء بقرب اعدام أربعة أشخاص هم لوبسانغ تنزين ، وتسيرينغ دهوندوب ، ولوبالتسيسن تشوفيل ، وسونام ونغدو ، بدعوى اشتراكهم في قتل أحد رجال الشرطة الصينيين أثناء المظاهرات التي وقعت في ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وذلك في لهاسا باقليم التبت الذي يتمتع بالحكم الذاتي . وأبديت مخاوف للمقرر الخاص ، منذ الاعلان رسميا عن القبض عليهم مع وصفهم بانهم "المجرمين الاربعة الرئيسيين" المزعومين ، بشأن احتمال عدم توفير محاكمة عادلة وعلنية لهم وعن احتمال اعدامهم بعد المحاكمة بوقت قصير .

٦٩ - وطلب المقرر الخاص ، الذي يهتم ، في حالات الاعدام ، بأي ادعاء يتعلق بعدم توفير الضمانات اللازمة لكفالة الحقوق الاساسية للمتهم ، المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، معلومات عن الحيثيات المشار اليها أعلاه ، لا سيما عن الاحكام والاجراءات القانونية التي يكون قد تم بموجبها توجيه الاتهام الى الاشخاص الاربعة المذكورين ومحاكمتهم .

٧٠ - وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية أخرى فيما يتعلق بالادعاء بقتل بعض المتظاهرين في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي . ووفقا للمعلومات المتلقاة ، ادعي أنه أطلقت أعيرة نارية في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في لهاسا على شخصين على الاقل هما ناسك وراهبة بوذيين عندما أطلقت قوات الامن النار على مجموعة من المتظاهرين من مسافة قصيرة وبدون انذار سابق . وتلقى المقرر الخاص تعبيرا عن القلق من حدوث وفيات اخرى في مواجهات مماثلة بين قوات الامن والسكان المحليين .

٧١ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة حماية حق الفرد في الحياة وطلب معلومات عن الحادث المشار اليه أعلاه .

٧٢ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة الصين فيما يتعلق بالادعاء ، بالنسبة لحالة الاضطرابات الاخيرة في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي ، بأنه وقعت خاصة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، حوادث وفاة كثيرة ، معظمها بين أهل التبت ، بما في ذلك حالات قامت فيها قوات الشرطة بقتل بعض المتظاهرين رميا بالرصاص وبضربهم حتى الموت وبتنفيذ الاعدام في المحتجزين بعد تعذيبهم في السجن .

ووصفت حالات كثيرة تم الادعاء بحدوثها على هذا النحو واسترعي نظر المقرر الخاص اليها على النحو التالي :

(أ) في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، قتل ناسكان من دير سيرا رميا بالرصاص عندما حاولا منع الشرطة من الدخول الى الدير ؛

(ب) خلال عام ١٩٨٧ ، نفذ الاعدام في سجن درابشي في عدة اشخاص وبعد محاكمة وبعد تعذيبهم ؛

(ج) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، مات لوبسانغ وانفتشوك ، الذي يبلغ ٧٤ سنة من العمر ، بعد اخلاء سبيله من الاحتجاز بوقت قصير نتيجة لتكرار تعذيبه واساءة معاملته اثناء وجوده في السجن . بيد أنه توفي ، وفقا لبيان رسمي ، نتيجة لاصابته بسرطان الكبد ؛

(د) في ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، قتلت قوات الشرطة رميا بالرصاص أو ضربت حتى الموت عدة اشخاص منهم نسّاك وأفراد عاديون من اهالي التبت اثناء المظاهرات التي حدثت داخل معبد جوخانغ في لهاسا ومن حوله ؛

(هـ) وفقا لبيان رسمي ، قتل المتظاهرون اثناء المظاهرات المشار اليها اعلاه أحد افراد الشرطة الصينية .

٧٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى الى حكومة الصين فيما يتعلق بالادعاء بوقوع حوادث قتل كثيرة في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي نتيجة لعمليات اعتداء قام بها ضباط الشرطة أو السجون . ووصفت حالتان من مثل هذه الحالات المدعى بها على النحو التالي :

(أ) في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٨ ، توفي أحد الخامبا من كانزي في مستشفى لهاسا نتيجة لضربه ضربا مبرحا في سجن غوتسا ؛

(ب) في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، مات تسانغيو ، الذي يبلغ ٣٥ سنة من العمر ، في لهاسا نتيجة لضربه ضربا مبرحا بعد ما ألقت شعبة شرطة الامن في تنغتسون تشو القبض عليه هو ورجلين آخرين .

٧٤ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الحالتين المشار اليهما أعلاه ، وبوجه خاص عن أية تحقيقات لهاتين الحالتين وأية تدابير تكون السلطات و/أو القضاء قد اتخذاها لاثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة .

٧٥ - وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، قابل المقرر الخاص الممثل الدائم للصين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف وتلقى ردا من الحكومة على برقيته المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وذكر الرد أن الشغب الذي حدث في لهاسا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ هو من فعل مجموعة صغيرة من الانفصاليين التبت الذين يشجعهم الدالاي لاما وان حادث

يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ مثال على ذلك . وذكر الرد أيضا أن سلطات التبت قد اضطرت ، صوناً للأمن القومي ومحافظة على النظام الاجتماعي ، الى اتخاذ اجراءات للقبض على المسؤولين عن الشغب وعلى المشتركين فيه الذين ارتكبوا جرائم جسيمة ، بما في ذلك الذين قتلوا ضابط شرطة . فهناك وفقا للرد ما يبرر تماما هذا الاجراء وستقدم الأجهزة القضائية المحلية المجرمين للمحاكمة مع الالتزام بدقة بالاجراءات القانونية ، كما أنها ستوقع عليهم العقوبات المستحقة وفقا للقانون . وفيما يتعلق بالاجراءات القضائية المتعلقة بعقوبة الاعدام ، اشار الرد الى الرسالة التي وجهتها الحكومة الى المقرر الخاص ، في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، المذكورة في التقرير الاخير المقدم الى لجنة حقوق الانسان (E/CN.4/1988/22 ، الفقرتان ٧٩ - ٨٠) .

٧٦ - وفي ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة الصين على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . ووفقا للرد ، تم العثور في الشوارع في صباح يوم ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ على منشورات تنادي باستقلال التبت وتجمع بعد ذلك نحو ٣٠ من اللاما والراهبات في معبد راموكي وتوجهوا الى ميدان معبد جوخانغ في شارع بارغور . وبينما هم في طريقهم الى هذا الميدان ، انضم اليهم بعض الاشخاص الاخرين ونشر بعض هؤلاء الاشخاص ما يسمى "العلم الوطني لدولة التبت المستقلة" واخذوا يلوحون به . وذكر الرد انه مع تزايد عدم امتثال الجمع للنظام ، حاول رجال الشرطة القائمون بالخدمة اقناع المشتركين في المسيرة بالكف عن اثارة الاضطرابات ، ولكنهم رفضوا . بل قاموا بالقاء الحجارة والزجاجات عليهم . وذكر أيضا أنه بعد تكرار تحذيرهم دون نتيجة ، اضطر رجال الشرطة الى اطلاق اعيرة نارية للتهديد ، مما اسفر نتيجة للفوضى التي اعقبت ذلك عن قتل أحد رجال اللاما ، وليس اثنين كما يدعى ، وجرح ١٢ آخرين ، يعاني جميعهم ، باستثناء اثنين ، من اصابات بسيطة وحصلوا على علاج في حينه . وذكر أيضا أن النظام العام قد عاد في لهاسا الى الوضع الطبيعي منذ ذلك الحين وانه لم تحدث "مواجهات" من النوع الذي اشار اليه المقرر الخاص .

كولومبيا

٧٧- في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة كولومبيا فيما يتعلق بالادعاء بتهديد انجيلا توبان بويرتاس ، رئيسة اتحاد المدرسين في مقاطعة انتيوكيا بالقتل .

٧٨- وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وجهت برقية اخرى فيما يتعلق بالادعاء بتهديد الراهب يورغي ادواردو سيرانو اوردونييز ، احد اساقفة ابرشية سان بيوس العاشر في كوكوتا بمقاطعة سانتاندير الشمالية ، بالقتل من جانب مجموعة شبه عسكرية تسمي نفسها "الموت للثوار" .

٧٩- واعرب المقرر الخاص في البرقيتين عن قلقه بشأن حياة الشخصين المذكورين وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذت لحمايتهما .

٨٠- وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة كولومبيا فيما يتعلق بالادعاء بأن اعضاء قوات الامن والمجموعات شبه العسكرية قد قتلوا خلال العام الماضي ما يزيد على ٠٠٠ ١ شخص . وتشمل وحدات قوات الامن التي يدعى بمسؤولياتها عن حوادث القتل المذكورة وحدة مباحث الشرطة التابعة للشرطة الوطنية (2 - F) وفرقة المخابرات التابعة للجيش (2 - B) ، وكتيبة المخابرات ومكافحة المخابرات التابعة للجيش ، وكتائب الجيش ، والالوية الاقليمية النظامية . وتدعي الادلة المزعومة ان المجموعات شبه العسكرية المسماة "فرق القتل" تضم افرادا من الشرطة ومن العسكريين ومساعدين لهم من المدنيين .وادعي بأن "فرق القتل" قد استخدمت في عدد كبير من حوادث القتل اسلحة ومركبات عسكرية بدون لوحات معدنية وان هذه المركبات شوهدت بالقرب من ثكنات الجيش او مراكز الشرطة . وادعي ايضا بأن السلطات المدنية والعسكرية لم تقدم المسؤولين الى المحاكمة . وكان ضحايا كثيرون من زعماء نقابات العمال والاعضاء النشطين فيها ، ومن اعضاء الاحزاب السياسية ، والعمال الريفيين ، والمدافعين عن حقوق الانسان ، والمحامين ، والقضاة ، والصحفيين . وتلقى المقرر الخاص قوائم تضم اسماء عدة مئات من الضحايا ، من بينهم اعضاء كثيرون في نقابة العمال المركزية لكولومبيا وفي الاتحاد الوطني ، الذي روى على سبيل المثال ١٦ عملية قتل ادعي بانها وقعت خلال الفترة بين آب/اغسطس ١٩٧٧ وايار/مايو ١٩٨٨ .

٨١- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى الى حكومة كولومبيا تنقل وفقا لمصادر عديدة ادعاءات إضافية بقتل نحو ٤٠٠ شخص ، معظمهم من الريفيين ، بين كانون الثاني/يناير وآب/اغسطس ١٩٨٨ في ٤٦ حادثا وقعت فيها " مذابح " لخمسة اشخاص او اكثر . ووصف المقرر الخاص ، الذي تلقى منذ آب/اغسطس ١٩٨٨ اكثر من ١٥٠ اسما لضحايا حوادث القتل المذكورة التي ادعي بحدوثها منذ اوائل عام ١٩٨٨ ، ١٤ حادثا على سبيل المثال ، ادعي بأنها وقعت خلال الفترة بين آذار/مارس وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ .

٨٢- وفي كلتا الرسالتين ، طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المشار اليها اعلاه وبوجه خاص عن اية تحقيقات في هذه الحوادث وعن اية تدابير تكون السلطات و/او القضاء قد اتخذاها لاثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها الى المحاكمة .

٨٣- ووردت رسائل من حكومة كولومبيا في ٢٥ و ٢٩ آب/اغسطس ، و١٣ تشرين الاول/اكتوبر ، و ٩ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، و٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تنقل معلومات عن عدد من القضايا كما يلي :

(ا) فيما يتعلق بقضايا سلفادور نينكو مارتينيز ، ونيفاردو فرنانديز ، وكارلوس بايز ليزكانو ، ولوز ستيلا فارغاس ، الذين ادعي ان شرطة بلدية هوبو بمقاطعة هويلة قد قتلتهم في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ذكر ان التحقيقات لاتزال في مراحلها الاولية ؛

(ب) فيما يتعلق بقضية قتل ٢١ من المزارعين الاعضاء في نقابة العمال الزراعيين في ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ في ضيعتي لانيغرا وهندوراس في بلدية كورولاو بمقاطعة انتيوكيا ، ذكر ان دائرة الامن الاداري عقدت تحقيقا اوليا وان قاضي الدائرة الثانية بمحكمة النظام العام يقوم حاليا باعداد اجراءات المحاكمة . وذكر انه تم احتجاز شخصين احدهما من المدنيين والآخر من الجنود وان عدد اوامر القبض والاحضار التي صدرت حتى الآن بلغ ١٠ اوامر ؛

(ج) فيما يتعلق بقضية قتل الفارو غارسيس بارا ، عمدة سابانا دي توريس بمقاطعة سانتاندر في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، وجهت تهم الى ضابطين من الجيش الوطني في ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ وتجري التحقيق الجنائي الدائرة الحادية عشرة للتحقيق الجنائي بمحكمة بوكارامانغا . ولاتزال التحقيقات في المرحلة السابقة للمحاكمة ولم يتم احتجاز احد حتى الآن ؛

(د) وفيما يتعلق بقضية قتل هكتور خوليو ميجيا ، يجري القاضي ١٣ لدائرة التحقيقات الجنائية التابعة لمحكمة ميديلين التحقيق الاوّلي لتحديد مرتكبي هذه الجريمة ؛

(هـ) فيما يتعلق بقضية لويس انطونيو بهوركويز ، تجري محكمة بوكارامانغا للتحقيقات الجنائية تحقيقا جنائيا فيما يتعلق بالادعاء باختفاء بهوركويز ؛

(و) فيما يتعلق بقضية اوزفالدو طهران ، لايزال التحقيق في مراحله الاولية في الدائرة الرابعة لمحكمة النظام العام في بوغوتا ؛

(ز) فيما يتعلق بقضية خوان دييغو ارانغو موراليس ، يجري التحقيق حاليا عن طريق القاضي رقم ٤٩ في محكمة ميديلين للتحقيقات الجنائية ؛

(ح) فيما يتعلق بقتل كارلوس ماورو هويوس ، النائب العام للدولة ، وحارسيه ، تباشر حالياً الدائرة الثانية المتخصصة في محكمة ميديلين اجراءات المرحلة السابقة للمحاكمة . وصدر امر باحتجاز خمسة اشخاص مشتركين في اختطاف النائب العام واغتياله ؛ وتم احتجاز ثلاثة من هؤلاء الاشخاص الخمسة كما صدرت اوامر بالقبض والاحضار على ثلاثة اشخاص آخرين ؛

(ط) فيما يتعلق بقتل ماركو انطونيو سانشيز كاستيليون ، يجري حاليا القاضي المتجول للدائرة الثامنة لمحكمة التحقيقات الجنائية التحقيقات الاولية . وطلبت المحكمة ، في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ، من ادارة الامن الاداري المحلية والمسؤولين عن الشرطة الجنائية القاء القبض على شخصين نظير جريمة القتل . ولم يشرع في اتخاذ اجراءات تاديبية لعدم وجود ادلة على مسؤولية الشرطة الوطنية ؛

(ي) فيما يتعلق بقضيتي ضيعة هندوراس وضيعة لانيفرا في توربو ، اورابا ، في ٤ آذار/مارس ، وقضية بونتا كوكيتوس في توربو ، اورابا ، بمقاطعة انتيوكيا ، في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ذكرت الحكومة انه قد تقرر ، بموجب امر صادر من المحكمة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، نظراً لاتصال هذه القضايا ، اجراء تحقيق مشترك في جميع القضايا المذكورة . والاجراءات قائمة حاليا لدى المحكمة العليا للنظام العام في بوغوتا ريثما يصدر الحكم في الاستئناف المقدم من الاشخاص الذين يجري التحقيق معهم والذي يطلبون فيه الغاء اوامر الاحتجاز الصادرة ضدهم وحفظ الدعوى . وفيما يتعلق بالاجراءات التاديبية ، قرر وكيل نيابة الشرطة الوطنية في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ اجراء تحقيق تاديبي رسمي مع ضابط برتبة النقيب ؛

(ك) فيما يتعلق بقضية لاميجور اسكينا في بوينافيستا بكردوبا ، في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ذكر ان هذه القضية في مرحلة التحقيق وان محكمة النظام العام حكمت على عدة اشخاص بالسجن لمدد تتراوح بين ١٠ و ٦ سنوات . وذكر ايضا انه لا دليل على اشتراك قوات امن الدولة في هذه الاحداث . وذكر ايضا انه يجري حاليا تحقيق تاديبي للكشف عن اي مخالفات يكون قد ارتكبها قضاة الدوائر الاولى والسادسة والعاشرة للفحص الجنائي في مونتيريا في القضية المتعلقة بمذبحة ميجور اسكينا ، وذلك بافراجهم عن بعض الاشخاص الذين وجهت اليهم اتهامات ؛

(ل) فيما يتعلق بقضية ليانا كالينتي من سان فنسنتي دي شوكوري ، في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٨ ، ذكر ان الاحداث قد اسفرت عن مواجهة مسلحة عنيفة بين قوات النظام والمتظاهرين في مسيرة للمزارعين . ووفقا للتحقيق ، كان مع الجنود عند حدوث العملية شخص يسمى لويس اوريبي سواريس ، واسمه المستعار الكوماندانت كاميلو ، كان سبق صدور قرار بالعفو عنه وهو يتعاون مع الجيش كمخبر ، وقد اطلق النار على اربعة من ضباط وجنود الجيش مما تسبب في قتلهم . ولقي ٩ من المدنيين ايضا حتفهم . وذكر ان التحقيق قد اوشك على الانتهاء ؛

(م) فيما يتعلق بقضية لافورتونا ، بارانكابرميجا ، سانتاندر ، في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٨ ، ذكر انه قد تعذر رغم الاقوال والادلة العديدة التي تم جمعها في هذه القضية تحديد شخصية الفاعلين او المشتركين في الجرائم التي تستوجب العقاب ؛

(ن) فيما يتعلق بقضية سان رافائيل في انتوكيا في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ذكر ان هذه القضية لاتزال في مرحلة التحقيق . وذكر ايضا انه قد تم توقيف ضابط برتبة النقيب وانه صدر أمر باستمرار احتجازه وان المتهم قدم استئنافاً ضد تدبير الامن المذكور ؛

(س) فيما يتعلق بوفاة هومبرتو سانتانا توفار في ريكيرا ، هويلا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ذكر ان القضية لاتزال في مرحلة التحقيق وانه لم يتم تحديد مرتكبي الجريمة حتى الآن ؛

(ع) فيما يتعلق بوفاة لويس اوغستو بونيلا في كومارال ، ميتا ، في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، ذكر ان التحقيق لم ينته بعد ؛

(ف) فيما يتعلق بقضية مستوطنة اكسبلاناسيون ، باريما ، الكارمن ، سانتاندر ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ذكر ان الاجراءات لاتزال في مرحلة التحقيق ، وانه قد تعذر تحديد مرتكبي الحادث وان مكتب وكيل النيابة الاقليمي في بارانكا برميخا لا يزال يباشر التحقيق لمعرفة ما اذا كانت قوات تابعة للدولة قد اشتركت في هذا الحادث . وذكر ايضا ان التقرير الاولي الذي قدمته لجنة التحقيق قد استنتج ان مجموعة من المجرمين تعرف باسم "MAS" هي التي ارتكبت جرائم القتل المتعددة في مستوطنة اكسبلاناسيون ضد افراد مجتمع المزارعين المسمى تريس اميغوس والتابع لمستوطنتي اكسبلاناسيون ولوس اوليفوس ، وذلك للهيمنة على المناطق المذكورة والسيطرة عليها ؛

(ق) وفيما يتعلق بوفاة ريكاردو ريوس سيرانو ، في بوكارا مانغا ، سانتاندر ، في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، ذكر ان الدائرة الخامسة لمحكمة النظام العام في بوكارا مانغا قد اعلنت في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ عدم اختصاصها بمواصلة التحقيق مادام قد استقر رايها على عدم وجود ما يدعو الى الاعتقاد بان جريمة القتل قد ارتكبت لاغراض ارهابية ، وامرت باعادة الدعوى الى الدائرة الثامنة لمحكمة التحقيق الجنائي ؛

(ر) فيما يتعلق بوفاة ليون كاردونا ، ووليام انطونيو اربوليدا ، وسرغيو اوسبينا ، في ميديلين ، انتيوكيا ، في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، ذكر ان هذه القضايا لا تزال في مرحلة التحقيق ، وانه لم يتسن تحديد مرتكبي هذه الجرائم بعد جمع الادلة ؛

(ش) فيما يتعلق بقضية بوبايان ، كاناليتو ، كوردوبا ، في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ذكر ان هذه القضية لا تزال في مرحلة التحقيق وان السلطات لم تنجح حتى الان في اقامة الدليل على مسؤولية اشخاص معينين او مجموعات معينة من المناهضين للمجتمع عن الافعال المذكورة ؛

(ت) فيما يتعلق بقضية مارتين كالديرون في كاكوتا ، شمال سانتاندر ، في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ذكر أن القضية لا تزال في مرحلة التحقيق وانه لا توجد ادلة على اشتراك قوات امن الدولة فيها ؛

(ث) فيما يتعلق بوفاة ميزار كامترو اسبيجو في بويرتو اسبانيا ، في كوكانيا ، بانتيوكيا ، في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ذكر ان القضية لا تزال في مرحلة التحقيق وان التحقيق يلاقي صعوبات في جمع الادلة نظرا لرفض حضور الشهود للادلاء بشهاداتهم . وابلغ ايضا بانه لا توجد ادلة على اشتراك منتدبين عن الدولة في هذا الحادث ؛

(خ) فيما يتعلق بوفاة الفارو فاغاردو في ايزنوس ، هويلا ، في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ذكر انه صدر في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ امر بالقبض والاحضار على ملازم شان وان التحقيق قد انتهى في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وبدأت الاجراءات السابقة للمحاكمة .

٨٤- وبالاضافة الى ذلك ، ذكر رد حكومة كولومبيا المؤرخ في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ان الادعاءات التي ابلغها المقرر الخاص الى الحكومة تفتقر الى الصدق والموضوعية . وتعترف الحكومة بتعقيد الموقف الذي تعاني منه كولومبيا وبالصعوبات التي تواجهها لمنع المجرمين من الافلات من العدالة ، ولكن لا ينبغي ان يعتبر هذا دليلا على اشتراكها في ارتكاب الجرائم البشعة ضد السكان المدنيين او على موافقتها عليها . وذكر ايضا ان الرئيس اقترح لمعالجة المشكلة عددا من السياسات مثل تعزيز مكتب النائب العام للدولة ، وتعيين وكلاء نيابة مدنيين للقوات المسلحة والشرطة الوطنية ، وانشاء مجلس رئاسي للدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها وتعزيزها ، والتوقيع على الصكوك الدولية المتصلة بالدفاع عن الحقوق الاساسية والتصديق عليها وتعزيز هذه الصكوك كهدف من اهداف الدولة مع اشتراك القوات المسلحة في ذلك ، واقامة محاكم نظام عام عليا وعادية مخصصة لهذا الغرض دون غيره ، ووقف العمل بمحاكم الطوارىء العسكرية لمحاكمة المدنيين . وذكر الرد ايضا ان الحكومة ليست غافلة عن احتمال ارتكاب بعض الافعال غير المشروعة من جانب افراد تابعين لقوات أمن الدولة في معرض اساءة استعمال السلطات الموكولة اليهم والتي يعتبرون مسؤولين عنها جنائيا واداريا ، ولكن الادعاء بتورط القوات المسلحة باكملها في سياسة انتهاك حقوق الانسان أمر يتعارض مع جميع الادلة القائمة . ووفقا للرد ، تستخدم الحكومة آلية القمع النظامية لوضع حد لجميع الاشكال الجديدة للعنف وللانشطة الاجرامية لاقصى اليسار واقصى اليمين فضلا عن أنشطة تجار المخدرات .

تشيكوسلوفاكيا

٨٥- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة تشيكوسلوفاكيا تنقل الادعاء بانه في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، توفي شخص يدعى بافل فونكا ويبلغ ٣٥ سنة من العمر في سجن هرادك كرالوفي بعد احتجازه منذ ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وادعي بانه لم يسمح لاسرته بمشاهدة جثته وانه لم يقدم لها اي تفسير لوفاته . وادعي ايضا بأن صحته الجسدية والنفسية قد تاثرت منذ احتجازه السابق ، الذي استمر حتى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، نتيجة للايذاء الجسدي الذي تعرض له في سجن منكوفيتشي .

٨٦- وطلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المشار اليها اعلاه وبوجه خاص عن اي تحقيقات بشأن هذه القضية ، بما في ذلك اي تشريح للجثة ، واي تدابير تكون قد اتخذتها السلطات لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى المحاكمة ولمنع حدوث المزيد من هذه الوفيات .

٨٧- وفي ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة تشيكوسلوفاكيا يذكر أنه لم يستخدم اي عنف ضد بافل فونكا كما انه لم يتعرض لاي معاملة خاطئة بالكرامة اثناء

احتجازه من ٢٦ ايار/مايو ١٩٨٦ في سجن هرادك كرالوفي والسجن رقم ١ في بـــراغ ، واثناء تمضية مدد السجن المحكوم بها عليه في السجن رقم ٣ في ليبيريك والسجن رقم ٢ في براغ وسجن بلزن من ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٧ الى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ . وذكر ايضا انـــه توفي يوم ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وهو بالسجن في هرادك كرالوفي وان تشريح الجثة الـــذي تم بعد وفاته فورا اثبت ان سبب الوفاة هو هبوط في القلب بعد دخول جلطة دموية فـــي الشريان الرئوي . وقيل ان مصدر الجلطة الدموية هو تخثر حدث في الاوردة المحيطـــة بالبروستاتة . وذكر ايضا ان ممثلي منظمة مراقبة تنفيذ اتفاقية هلسنكي ، وهي منظمـــة غير حكومية ، اشاروا في تقريرهم المؤرخ في ٤ ايار/مايو ١٩٨٨ الى نتيجة تشريح جثـــة المتوفي والى انهم لم يجدوا بالجثة اي دليل للعنف او سوء المعاملة .

اليمن الديمقراطية

٨٨- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة اليمن الديمقراطيـــة تنقل الادعاءين التاليين :

(أ) في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، حكمت المحكمة العليا على هـــادي احمد ناصر و٢٤ متهما آخرين بالاعدام نظير تهم الخيانة والارهاب والتخريب المتصلـــة بالقتال الذي نشب في العاصمة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وادعي بانه لم يسمـــح للمتهمين بالاتصال بمحاميهم الا قبل المحاكمة بوقت قصير ، بعد شهور من الاحتجـــاز بالعزل الانفرادي ، وبانهم قد تعرضوا للتعذيب اثناء احتجازهم .وادعي ايضا بانه لـــم يصرح لهم باستئناف الاحكام التي اصدرتها المحكمة العليا ضدهم . وفي ٢٩ كانـــون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أفيد بانه قد نفذ الاعدام في هادي احمد ناصر و٤ آخرين ممن حكـــم عليهم بالاعدام في سجن المنصورة بعدن ؛

(ب) في الفترة الواقعة بين ايار/مايو وتموز/يوليه ١٩٨٨ ، ادعي بانه قـــد توفي ثلاثة اشخاص هم سيد بامعوق بادروان ، واحمد برغش ابن دغار بادروان ، وعلـــي سعيد العمودي ، بعد القبض عليهم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ واثناء احتجازهـــم في مخيم المقلة أو مخيم الفتح العسكريين في عدن . كما ادعي انه رغم ما زعمتـــه السلطات من ان المحتجزين قد توفوا نتيجة لعلل بالقلب فان جثثهم لم ترتجع الـــى اسرهم .

٨٩- وطلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المشار اليها اعلاه وبوجه خاص عـــن اية تحقيقات تكون قد أجريت بشان هاتين القضيتين ، بما في ذلك تشريح الجثـــة ، والتدابير التي تكون السلطات قد اتخذتها لتقديم المسؤولين عن الامر للمحاكمة ولمنـــع حدوث مزيد من مثل هذه الوفيات .

٩٠- ولم يرد اي رد من حكومة اليمن الديمقراطية الى حين اعداد هذا التقرير .

السلفادور

٩١- في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة السلفادور فيما يتعلق بالادعاء بقيام افراد من اللواء الثالث مشاة من سان ميغيل والكتيبة العسكرية رقم ٤ من سان فرانسيسكو غوتيرا بورازان ، بقتل اربعة من العمال المياومين الاعضاء في الرابطة الوطنية لعمال المزارع كانوا قد وفدوا من الشيلسي بيدرا لونا ، بولاية ياما بال ، بمورازان ، يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والادعاء بتهديد حياة ريينيه بينيتيز مدرانو ، ابو احد الضحايا الاربع .

٩٢- وناشد المقرر الخاص الحكومة ، في معرض التعبير عن قلقه على حياة ريينيه بينيتيز مدرانو واسرته ، ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياته وحياة اعضاء الرابطة الوطنية لعمال المزارع الذين يدعى توقيفهم او توجيه التهديدات اليهم .

٩٣- وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة تنقل ادعاءات بقيام افراد تابعين للقوات المسلحة في السلفادور او مجموعات شبه عسكرية مسماة "فرق القتل" بقتل عدد متزايد من الاشخاص خلال العام الماضي . وقيل ان من بين الضحايا مزارعين ، وعمالاً ، وطلبة ، وسياسيين ، واعضاء في نقابات العمال . وادعي بانه يشتبه في ان بعض الضحايا يقدمون الدعم لمجموعات المغاوير كما انهم يتعاونون معهم . ووفقا لمصادر المعلومات ، نفذ هذا القتل بمحاكمة مقتضبة او بطريقة تعسفية رغم ما تدعيه السلطات العسكرية من ان بعض الضحايا قد ماتوا اثناء القتال او انهم كانوا اهدافا لهجمات المغاوير . وادعي ايضا بانه رغم ما تدعيه السلطات من ان " فرق القتل " عبارة عن مجموعات متطرفة مستقلة من اليمين واليسار وانها تخرج عن نطاق الرقابة الحكومية فإن الادلة قد اثبتت ان من بين اعضاء مثل هذه المجموعات افراداً من الشرطة او من العسكريين يعملون بالملابس العادية وبموجب اوامر تصدر من ضباط كبار . وادعي كذلك بأن التحقيقات المتعلقة بمثل هذا القتل قد تعطلت مرارا نتيجة للترهيب ، والتدخل في عمل الجهاز القضائي وتطبيق القواعد التي تحكم الادلة بطريقة انتقائية . ونتيجة لذلك ، ادعي بانه لم يباشر اي تحقيق في حوادث القتل المذكورة ، فيما عدا بعض الاستثناءات ، وانه لم يقدم للمحاكمة سوى عدد قليل جدا من الاشخاص الذين اصدروا اوامر القتل .

٩٤- وحدد المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، ١٣ حادثا من حوادث القتل التي ادعي حدوثها خلال الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٨٧ ونيسان/ابريل ١٩٨٨ .

٩٥- وعلاوة على ذلك ، اشار المقرر الخاص الى الادعاء بقتل ثلاثة من النساء في سان مارتين في هجوم قام به المفاوير التابعون لمجموعة فرنتي فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على حافلة تنقل مجموعة من عمال النسيج .

٩٦- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى تنقل مزيدا من الادعاءات بشان حالات من الاعدام بمحاكمة مقتضبة او الاعدام التعسفي . ووصف المقرر الخاص على سبيل المثال سبعة من حوادث القتل المزعومة ، بما في ذلك الادعاء بقتل ١٠ من المزارعين في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ في قرية سان فرانسيسكو ، سان سباستيان ، مقاطعة سان فنشنتي عن طريق جنود تابعين لكتيبة جيبوا .

٩٧- وفي الرسالتين ، طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المشار اليها اعلاه ، وبخاصة عن اية تحقيقات لهذه القضايا ، وعن التدابير التي اتخذتها السلطات لتقديم المسؤولين عن ذلك الى المحاكمة ولمنع حدوث مزيد من مثل هذه الوفيات .

٩٨- وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وردت رسالة من حكومة السلفادور بشان قتل هربرت ارنستو اناياسانابريا في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ الذي اشار اليه المقرر الخاص في تقريره الاخير (E/CN.4/1988/22 ، الفقرات ٩٣ - ٩٤) . ووفقا لهذه الرسالة ، تم اغتيال هربرت ارنستو اناياسانابريا ، منسق اللجنة غير الحكومية لحقوق الانسان في السلفادور ، في اطار عمل من اعمال العنف الارهابي .وذكر انه ، في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، عين مكتب المحامي العام اثنين من المحققين الخاصين للنظر في الدعوى وانه في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ احيل شخص يسمى يورغي البرتو ميرانـدا اريفالو ، وهو من المشتبه في اشتراكهم في قتل اناياسانابريا ، الى الدائرة الاولى للمحكمة الجنائية . وذكر ايضا ان المتهم اكد امام القاضي اعترافه فيما يتعلق باشتراكه في القتل . فصدر الامر باحتجازه بناء على ذلك . وذكر كذلك ان رئيس لجنة التحقيقات الجنائية الخاصة ووزير العدل قد اشارا الى ان الادلة قد كشفت عن ان الجيش الثوري الشعبي هو الذي نفذ الاعدام في اناياسانابريا .

غينيا الاستوائية

٩٩- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ارسلت برقية الى حكومة غينيا الاستوائية تتعلق بقضية يواقيم الينا بوريبنغي ، من افراد الشرطة العسكرية سابقا ، وفرانسيسكو بونيفاتشيو امبا نفيما ، الملازم في القوات المسلحة ، اللذين ادعي بان المحكمة العسكرية قد حكمت عليهما بالاعدام نظير تهم لم يعلن عنها . وادعي بانه قد تم القبض على مجموعة تضم ١٩ شخصا ، من بينهم الشخصان المذكوران اعلاه ، في الاسبوع الاول من

أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وانهم تعرضوا للتعذيب اثناء الاحتجاز وان محاكمتهم عن طريق المحكمة العسكرية كانت ذات طابع مقتضب وخلواً من الضمانات المقررة لحقوق المتهم والمنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

١٠٠ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن القضايا المشار اليها اعلاه وبوجه خاص عن اجراءات المحكمة العسكرية التي اسفرت عن الحكم على الشخصين المذكورين بالاعدام .

١٠١- ولم يرد اي رد من حكومة غينيا الاستوائية الى حين اعداد هذا التقرير .

١٠٢- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الادعاءات التالية .

١٠٣- ادعي بأن جنوداً تابعين للقوات الحكومية قتلوا سعيد عثمان امين ومحمد قير - قبلان رميا بالرصاص في آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ اثناء طرد سكان قريسة سهل العرب وبيت سيهيهاغه في اريتريا عندما ابديا مقاومة للطرد .

١٠٤- وفي حادث آخر وقع يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ادعي بأن جنوداً تابعين للقوات الحكومية قتلوا ١١ شخصا في قرية ماي هاراست بمقاطعة كارت في اكيليفوزاي عندما اطلقوا النار دون تمييز على اهل القرية لتنفيذ الطرد .

١٠٥- وطلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المشار اليها اعلاه وبوجه خاص عن اية تحقيقات لهذه القضايا وعن التدابير التي اتخذتها السلطات لتقديم المسؤولين عن ذلك الى المحاكمة ولمنع حدوث مزيد من مثل هذه الوفيات .

١٠٦- ولم يرد اي رد من حكومة اثيوبيا الى حين اعداد هذا التقرير .

غواتيمالا

١٠٧ - في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة غواتيمالا فيما يتعلق بقيام مندوبين حكوميين أو أفراد يعملون بموافقة الحكومة بتهديد موظفين واعضاء في نقابة العمال الكهرباثيين في البتين واسرهم بالقتل .

١٠٨ - ونظرا لتعدد ادعاءات قتل أعضاء نقابات العمال ، ناشد المقرر الخاص الحكومة ، معرباً عن قلقه لحياة الاشخاص المشار اليهم أعلاه وامنهم ، ان تتخذ كافة التدابير الممكنة لحماية حياتهم وطلب معلومات عن هذه القضايا ، وبوجه خاص عن أي تحقيقات تكون السلطات المختصة قد اتخذتها بشأنها وعن الخطوات التي اتخذت لكفالة سلامة الاشخاص المعنيين .

١٠٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية أخرى فيما يتعلق بقضية الراهب ادريس فيرون ، وهو من رجال الدين ورئيس الرابطة الوطنية لمزارعي الارز الذي تعرضت عليه مجموعة من الرجال المسلحين يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بالقرب من تكيساتي ، اسكونتيلا . وادعي بأن رودلفو دي ليون فيلاسكين الذي كان يصاحب الراهب فيرون قد قتل رميا بالرصاص . كما ادعي بأن الراهب فيرون قد تلقى مرارا تهديدات بالقتل بسبب دوره في الرابطة من جانب مجموعات شبه عسكرية مثل الجيش السري لمناهضة الشيوعية ، الذي أفيد بانه يضم بين أعضائه بعض الافراد العسكريين والافراد التابعين لقوات الامن الذين يعملون بموجب أوامر عليا .

١١٠ - ونظرا لتعدد ادعاءات قيام مجموعات شبه عسكرية بقتل أشخاص كثيرين بعد تلقيهم لتهديدات مماثلة ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه لحياة الراهب فيرون وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذت لحمايتها وحماية حياة الاشخاص الآخرين الذين يتلقون تهديدات مماثلة وعن التحقيقات التي اجرتها السلطات المختصة عن مقتل رودلفو دي ليون فيلاسكيز .

١١١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية ثالثة فيما يتعلق بالادعاء بتوجيه تهديدات بالقتل الى فريق الدعم المتبادل لعودة الاقارب المفقودين أحياء ، في قرية باشوج بمقاطعة الكيشة . وادعي بأن قائد دوريات الدفاع المدني في المنطقة قد خص خوان أجانيل بكسار وسبستيانا راموس ببعض الاتهامات والتهديدات في اجتماع عام بالقرية .

١١٢- وطلب المقرر الخاص ، معرباً عن قلقه لحياة أعضاء فريق الدعم المتبادل لعودة أقارب المفقودين أحياء والمشار اليهم أعلاه معلومات عن التدابير التي اتخذت لحماية حياة الاشخاص الذين يتلقون تهديدات بالقتل .

١١٣ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة تنقل ادعاءات بأن مجموعات مجهولة الهوية من الافراد المسلحين يقال بانها تضم في بعض الاحوال أفرادا من قوات الامن قد قتلت خلال العام الماضي عددا كبيرا من الاشخاص في اجزاء مختلفة من القطر . ووفقا

لاحد المصادر ، بلغ مجموع الاشخاص الذين قتلوا بطريقة مقتضبة أو تصفية ٤٢٠ شخصا ، خلال عام ١٩٨٧ .

١١٤ - ويدعى بأن من بين الذين قتلوا عدة اشخاص كانوا ضحايا لعمليات عسكرية . ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، الحوادث التالية :

(أ) في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، قتل ١٢ مزارعا في قرية جزيكندوب ، جويابابي ، الكيشة ، عندما حاولوا العودة الى قريتهم التي طردوا منها منذ ٥ سنوات ؛

(ب) في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قتل شخصان بشظايا وقنابل وقذائف الجيش المطلقة من الطائرات والهيليكوبترات في تيزومال ، نيباج ، الكيشة ؛

(ج) في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قتل ١٢ شخصا في عملية عسكرية ، من بينهم طفلة تبلغ ٣ سنوات من العمر في جزوكالبيتز ، نيباج ، الكيشة .

١١٥ - وعلاوة على ذلك ، ادعي بأن مجموعات مجهولة الهوية من الافراد المسلحين قد اختطفت عددا من الاشخاص وانه قد تم العثور على جثثهم بعد ذلك بالطريق العام أو على حافة الطريق وبها في أحوال كثيرة علامات للتعذيب . وادعي بأن هذه المجموعات شبه العسكرية تستخدم أنواعا معينة من المركبات التي تستخدمها عادة قوات الأمن وتعمل في ظل حصانة كاملة من العقاب . ووصف المقرر الخاص على سبيل المثال اربعة من حوادث القتل المذكورة التي ادعي حدوثها خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٨ .

١١٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة أخرى تنقل ادعاءات بقيام مجموعات مجهولة الهوية من الافراد بعدة حوادث قتل في أجزاء مختلفة من القطر . ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، ٥٠ من مثل هذه الحوادث التي ادعي بحدوثها في الفترة بين شباط/فبراير وايلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

١١٧ - وفي كلتا الرسالتين ، طلب المقرر الخاص معلومات عن القضايا المزعومة وبوجه خاص عن اية تحقيقات تكون قد أجريت وأي تدابير تكون قد اتخذت من جانب السلطات و/أو القضاء لاثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها الى المحاكمة .

١١٨ - ولم يرد أي رد من حكومة غواتيمالا الى حين اعداد هذا التقرير .

هايتي

١١٩ - في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة هايتي فيما يتعلق بالادعاء بقيام موظفي الحكومة والامن المحليين وغيرهم بتوجيه تهديدات بالقتل الى أعضاء كثيرين في المنظمات الكاثوليكية الشعبية ، بما في ذلك تيت انسام في منطقة جسان رابيل .

١٢٠ - ونظرا لوقوع حوادث كثيرة مماثلة خلال العام الماضي عندما قام أفراد من قوات الامن أو مجموعات من المدنيين المسلحين حسبما يدعى بقتل أشخاص كثيرين أو إصابتهم بجراح جسيمة فقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه لحياة وأمن الاشخاص المذكورين أعلاه وناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياتهم وطلب معلومات عن القضايا المشار اليها أعلاه .

١٢١ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية أخرى فيما يتعلق بالحادث الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في كنيسة سان جان بوسكو الكاثوليكية في بورت أو برنس حيث ادعي أن مجموعة مسلحة من الافراد قد هاجمت الحشود المجتمعة أثناء القداس وقتلت خمسة أشخاص بحضور أفراد تابعين لقوات الامن .

١٢٢ - وناشد المقرر الخاص الحكومة ، كما فعل في برقيته السابقة ، بعد ما أعرب عن قلقه ، أن تتخذ ، لدواعي انسانية محضة ، التدابير اللازمة لحماية حياة الاشخاص المعنيين ، وطلب معلومات عن الحادث المشار اليه أعلاه ، وبوجه خاص عن التحقيقات التي أجريت أو التدابير التي اتخذت لضمان الحق في الحياة لهؤلاء الاشخاص .

١٢٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة فيما يتعلق بالادعاء بأن الافراد التابعين لقوات الامن أو أفرادا مسلحين يدعى بانهم يعملون بتشجيع من قوات الامن أو من مسؤولين حكوميين قد قتلوا خلال العام الماضي عدداً كبيراً من الاشخاص . ويقال ان من بين الضحايا أعضاء في المنظمات الكاثوليكية الشعبية ، ومنظمات حقوق الانسان ، ونقابات العمال . وأبلغ بانه قد تم في بعض الاحوال التعدي على الضحايا أو تهديدهم قبل قتلهم . ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، ثلاثة من حوادث القتل المزعومة هذه ، بما في ذلك قتل جوزيف لافونتانت ، أحد مؤسسي رابطة هايتي لحقوق الانسان والمدير التنفيذي لمركز تعزيز حقوق الانسان ، في ليلة ١٠ - ١١ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

١٢٤ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الادعاءات ، وبوجه خاص عن أية تحقيقات تكون قد أجريت بشأن هذه القضايا ، بما في ذلك تشريح الجثث ، وأية تدابير تكون

السلطات قد اتخذتها لتقديم المسؤولين الى المحاكمة ومنع حدوث مزيد من مثل هـــذه الوفيات .

١٢٥ - وفي ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وردت رسالة من حكومة هايتي تنقل معلومـــات بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومة العسكرية لهايتي فيما يتعلق بحقوق الانســـان وذكرت هذه الرسالة أن الحكومة العسكرية قد أصدرت ، في معرض تصميمها على تعزيـــز عملية اقامة ديمقراطية نيابية ، أربعة مراسيم تؤكد انضمام هايتي الى العهد الدولـي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملـــة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة ، وتصديقها على اتفاقيـــة البلدان الامريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه .

هندوراس

١٢٦ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة هندوراس تنقل الادعاء بقيـــام أفراد تابعين لقوات الامن أو أفراد مجهولي الهوية بارتكاب جرائم قتل كثيرة . ووصـــف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، القضايا التالية :

(أ) في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، قتل عملاء دائرة التحقيقات الجنائية حسبما يدّعى ، غلبرتو إيزولا ريكينو ونرسيسو أورتيز ليفا في ميناء تيلا بمقاطعـــة أتلنتيدا . وادعي بأن عملاء دائرة التحقيقات الجنائية اعتقلوا ايزولا ريكينو بعـــد استجوابه في مكتب الدائرة الى منزله حيث قتلوه رميا بالرصاص ؛

(ب) في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ضرب أفراد قوات الامن الطفل خوسيه لويـــس بيريز أوشوا الذي يبلغ خمس سنوات من العمر في كومايـاغوا لدى محاولته ، حسبمـــا يدعى ، منعهم من اساءة معاملة أبويه . ولقد توفي الطفل في مستشفى تيغوسيغالبا فـــي يوم ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . ووفقا للشرطة توفي الطفل نتيجة لاصابته بالتهـــاب رئوي ؛

(ج) في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قتل أربعة من القتلة المحترفيـــن مجهولي الهوية خوسيه ايزاياس فيلوريو ، الرقيب السابق بالجيش والذي يدعى بانه مـــن أعضاء "فريق الموت" في تيغوسيغالبا ، رميا بالرصاص . وفي ١٤ كانون الثانـــي/ يناير ١٩٨٨ ، قتل قاتل محترف ميغيل انخيل بافون مالازار ، الرئيس الاقليمي للجنـــة حقوق الانسان في هندوراس ، وهويزي لاندا فيردي ، في سان بدرو سولا ، رميا بالرصـــاص . وكان ايزاياس فيلوريو وبافون مالازار شاهدين أمام محكمة البلدان الامريكية لحقـــوق الانسان في القضايا المتعلقة باختفاء أربعة أشخاص في هندوراس ؛

(د) في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ادعي بأنه قتل خمسة من الطلبة في تيفوسيفالبا عندما أطلقت قوات الأمن النار على الجماهير خلال مظاهرة جرت أمام السفارة الأمريكية .

١٢٧ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة أخرى الى حكومة هندوراس تنقل الادعاءات التالية :

(أ) في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، قتل ثمانية من عملاء دائرة التحقيقات الجنائية خوان كباليرو سانشيز وروبرتو أورتيز لوبيز رميا بالرصاص في سان بدرو سولا بعد توقيف سيارتهما واجبارهما على الخروج منها . وأبلغ بأن احدى الضحيتين تنتسب بالزواج العرفي الى احد زعماء الرابطة المتحدة لعمال هندوراس الذين اشتركوا في الاضراب عن الطعام تاييدا للمطالب المقدمة من نقابة عمال النسيج ؛

(ب) وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ادعي بأن افرادا من الجيش القوا القبض على خوميه ماريا ليفا في مخيم اللاجئين في ميزاغراندي وأنهم أعدموه بعد ذلك .

١٢٨ - وفي كلتا الرسالتين ، طلب المقرر الخاص معلومات عن القضايا المزعومة وبوجه خاص عن أية تحقيقات تكون قد أجريت وأية تدابير تكون قد اتخذت من جانب السلطات و/أو القضاء لاثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها الى المحاكمة .

١٢٩ - وفي ١٩ ايار/مايو ١٩٨٨ ، وردت رسالة رسمية من البعثة الدائمة لهندوراس لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف تنقل تقريرا من اللجنة المؤسسية المشتركة لحقوق الانسان في هندوراس وتشير في جملة أمور الى قضايا خوسيه ايزاياس فيلوريو ، وميغيل انغيل بافون سالازار ، وموريزيو لاندافيردي . وفيما يتعلق بوفاة خوسيه ايزاياس فيلوريو ، أبلغ بأن مجموعة تدعى "ف . ل . ز . ميكونيرو" ادعت مسؤوليتها عن القتل . أما فيما يتعلق بوفاة ميغيل انغيل بافون وموريزيو لاندا فيردي فقد أرفق تقرير بشأن التحقيق الأولي يضم شهادة أحد الخبراء الشرعيين .

الهند

١٣٠ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة الهند فيما يتعلق بالادعاء بقتل ٢١ شخصا في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ في أروال بولاية بيهار رميا بالرصاص من جانب الشرطة أثناء تجمع سلمي يتصل بنزاع حول قطعة من الأرض . وذكر ان أشخاصا كثيرين قد ماتوا وهم في طريقهم الى المستشفى نتيجة للاصابات التي لحقت بهم عندما أطلقت الشرطة النار . وادعي بأنه عثر على شارات ساو ميتا بعدما نقل حيا الى مركز الشرطة . وادعي بأن الشرطة قد اطلقت النار دون انذار سابق على الجماهير المتجمعة التي كانت تضم نساءاً واطفالا وشيوخاً .

١٣١ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن حالات الوفاة المزعومة وبوجه خاص عن أية تحقيقات لهذه بما في ذلك تشريح الجثث وعن أية تدابير تكون السلطات قد اتخذتها لتقديم المسؤولين عن ذلك الى المحاكمة ومنع حدوث المزيد من مثل هذه الوفيات .

١٣٢ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة الهند فيما يتعلق بحالات الوفاة التي يدعى حدوثها في نهاية أيار/مايو ١٩٨٧ خلال احداث العنف المحلية التي وقعت في ميروط بولاية يوتاربرادش والتي أشار اليها المقرر الخاص في آخر تقرير له (E/CN.4/1988/22 ، الفقرات ١٠٦ - ١٠٨) . ووفقا للرد ، تجري حاليا حكومة ولاية يوتاربرادش التحقيق ولم تصل الى نتيجة نهائية بعد . كما ذكر أن حكومة الولاية قد نفذت في نفس الوقت مخططا لتقديم اعانات مالية لأسر الأشخاص الذين لقوا حتفهم أثناء هذا الشغب .

١٣٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وردت رسالة من حكومة الهند فيما يتعلق بالحادث المزعوم الذي أطلقت فيه الشرطة النار على ٢١ شخصا يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ في أروال بولاية بيهار فيما يتصل بنزاع حول قطعة من الأرض في هذه القرية . ووفقا للرد ، تجمّع يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ نحو ٦٠٠ أو ٧٠٠ شخص على الأرض المذكورة مخالفين بذلك الأوامر الصادرة بموجب المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأطلقوا العنان للعنف . وذكر أنه بعدما ألقت الشرطة القبض على أربعة أشخاص وسحبتهم الى مركز الشرطة ، حاصرت مجموعة عنيفة من الغوغاء مركز الشرطة وطالبت باطلاق سراح الأشخاص المقبوض عليهم . وذكر أيضا أنه أطلق النار على مركز الشرطة وعلى ثكنات الشرطة ومساكن العائلات القريبة منها . وبموجب أوامر صادرة من نائب قائد الفرقة والقاضي ، أطلقت الشرطة أعيرة نارية مما أسفر عن وفاة ١١ شخصا . وذكر أيضا أنه قدمت الاسعافات الأولية للمصابين وأنهم نقلوا الى مستشفى كلية الطب في باتنا حيث توفي ١٠ منهم بعد ذلك ، مما أصبح معه مجموع عدد المتوفين ٢١ شخصا .

١٣٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قابل المقرر الخاص ممثل حكومة الهند .

اندونيسيا

١٣٥ - أرسلت برقية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تتعلق بحالات الاعدامات الوشيكة المزعومة . اذ تفيد المعلومات الواردة أنه حُكم على سجينين يدعيان زايساري وسوكارزو ، بالاعدام لمشاركتهما المزعومة في محاولة الانقلاب في عام ١٩٦٥ ، وأنه تم اعدامهما خلال ليلة ١٥-١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . وقد أعرب للمقرر الخاص عن المخاوف من إمكانية تنفيذ حكم الاعدام الوشيك بحق سجناء آخرين محكومين بالاعدام بتهم مماثلة . وورد ذكر أسماء الـ ١١ سجينا ذوي العلاقة .

١٢٦ - وفي معرض اشارته إلى نداءه السابق المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي ناشد فيه إنقاذ حياة الذين حكموا بالاعدام لاتهامهم بمحاولة الانقلاب المذكورة أعلاه ، طلب المقرر الخاص معلومات حول الوضع الحالي للاجراءات القانونية المتعلقة بالسجناء الوارد ذكرهم أعلاه .

١٢٧ - وأرسلت في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ رسالة أحيلت فيها ادعاءات تفيد أن بعضاً من رجال الجيش الاندونيسي أقدموا خلال العدة سنوات الماضية على قتل عدد من الاشخاص في تيمور الشرقية . وتضمنت الرسالة وصفاً تناول ١٢ حالة مزعومة من هذه الجرائم (١٠ في ١٩٨٦ و٢ في ١٩٨٧) ، على سبيل المثال . وأحالت الرسالة ، بالاضافة إلى ذلك ، الادعاء القائل أن عدة أشخاص لقوا حتفهم عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أثناء وجودهم في حراسة الشرطة أو العسكريين . وقد ذكرت الحالات السبع التالية كمثال على ذلك :

(أ) ليمان بن ادريس توفي عقب حدوث اضطرابات في سجن سالمبا في عام ١٩٨٦ تعرض خلالها للركل والضرب حسبما يقال . وتم في شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ إصدار حكم من قبل محكمة إيست جاكارتا الجزئية على ضابطين من ضباط السجن بسبب الحاق اصابات طفيفة بالسجين المذكور وصدرت بحقهما أحكام مؤجلة التنفيذ بالحبس ثلاث سنوات و١٨ شهرا على التوالي ؛

(ب) فرديناند تاريكام توفي في مركز شرطة سيمولانغون بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وقيل إنه شوهدت على جسمه آثار التعذيب ، غير أن التقارير ذكرت أن الشرطة أعلنت أنه شنق نفسه في مرحاض مركز الشرطة . ومع أنه صدر أمر بالقبض على رئيس مركز شرطة سيمولانغون وثلاثة من ضباط الشرطة الآخرين ، فلم توجه إليهم أية اتهامات حتى نيسان/ابريل ١٩٨٧ ؛

(ج) جوني سيلفيستر هوبان ، من سنكافارن ، غربي جاكارتا ، توفي في المستشفى بتاريخ ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بعد أن ألقي القبض عليه في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ من قبل قيادة المقاطعة العسكرية المحلية (كوراميل) واطلق سراحه في اليوم التالي . ويزعم بانه توفي نتيجة اصابات تلقاها عقب اساءة معاملته في كوراميل ؛

(د) ناصحة بن سلامة ادّعي انه توفي بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ وهو في طريقه إلى المستشفى من مخفر الشرطة في جنوب جاكارتا بعد أن ألقي القبض عليه في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ . ويقال إن علامات التعذيب كانت ظاهرة على جثته ؛

(هـ) عمر مرجوكي من بيلار من كارانك آسيغ ، شيجرانغ ، غرب جاوا لقي حتفه بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وهو في طريقه الى المستشفى من مخفر الشرطة الرئيسي في بيكاسي ، بعد أن ألقي القبض عليه في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وذكر أن الشرطة قالت إنه تعرض للهجوم من قبل سجناء آخرين ؛

(و) سيبين بن بولو وجد ميتا في ليلة ٢١-٢٢ تشرين الاول/اكتوبر في نهر سيتاروم بعد أن ألقي القبض عليه في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ واقتيد الى مخفر الشرطة في موارا غومبونغ . وأنكرت الشرطة فيما بعد إلقاء القبض عليه على الاطلاق ؛

(ز) بيجان ، المعروف باسم بوان ، توفي في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في مخفر الشرطة في تانـاه جاوا ، بعد أن ألقي القبض عليه في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧ من قبل تانـاه جاوا كوراميل واقتيد الى مكتب المقاطعة في اغديلنـغ ١ ، حيث يزعم انه تعرض للتعذيب .

١٣٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات حول الادعاءات المذكورة أعلاه وبصورة خاصة فيما يتعلق بالتحقيقات التي جرت بصدد تلك القضايا بما في ذلك تشريح الجثث والتدابير التي اتخذتها السلطات لمثول المسؤولين عنها أمام العدالة ومنع حدوث مزيد من الوفيات على هذا النحو .

١٣٩ - وقد ورد رد من حكومة اندونيسيا في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ يفيد بانه فيما يتعلق بالسجناء الذين شاركوا في محاولة الانقلاب في عام ١٩٦٥ فإن الاحكام الصادرة بحق أولئك الذين ادينوا بتهمة الخيانة تم تنفيذها بالتقيد تقيدا كاملا بالاجراءات القانونية الواجبة ووفقا للقانون الجنائي والاجراءات الجنائية الاندونيسية . وأنه طوال محاكمة المتهمين الذين شاركوا في الانقلاب الفاشل ، التزمت المحاكم وطبقت ، بين جملة أمور ، مبادئ افتراض البراءة ، وحكم القانون ، والمحاكمة المفتوحة والعلنية ، والتشكيل العادل لهيئة المحكمة ، وضمان حقوق المتهم بالمشورة القانونية والاستئناف من أجل الرحمة . وان المحاكمات كانت فعلاً عادلة ومفتوحة للجمهور والصحافة وان أولئك الذين أدينوا كان لهم حق تقديم استئناف بالرحمة الى رئيس الجمهورية ولكن طلباتهم رفضت على أساس خطورة الجرائم التي ارتكبوها باعتبار أنهم شاركوا بصورة مباشرة في التحريض على الانقلاب الفاشل وتنفيذه مما أسفر عن حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وسبب الكثير من المعاناة للشعب الاندونيسي . ووفقا لما جاء في الرد فإن التأخير الطويل الذي يبدو في تنفيذ أحكام الاعدام يعود إلى الوقت اللازم للتقييم الذي تجريه السلطة القضائية والسلطة التنفيذية للتأكد من انه تم فعلاً التمسك بمبادئ العدل . ويقال أيضا أن خطورة الجرائم التي تمس عدة آلاف من الاشخاص اقتضت فترة طويلة من الوقت لاجراء المحاكمات وطلب الرحمة ، وأنه أتيحت للمتهمين في الواقع كل السبل القانونية الممكنة . وأوضح الرد أيضاً انه لم يتم تنفيذ الاحكام إلا بعد استنفاد كافة وسائل الانتصاف القانونية بصورة تامة وبعد اعطاء المحكومين الفرصة للقاء أسرهم وأقاربهم وأن عملية دفنهم تمت وفقاً لمعتقداتهم الدينية . وفي الختام ذكر الرد أن الحكومة تؤمن ايمانا راسخا بأن الاعدامات بدون محاكمة والتعسفية لم تكن واردة على الاطلاق .

١٤٠ - وفي اليوم نفسه ورد رد آخر يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية أوضح ان الحالة السائدة هناك تظهر على حقيقتها من خلال النتائج التي توصلت اليها المنظمات الانسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر . واشار الرد أيضا إلى النتائج التي توصل اليها رئيس وزراء الاقليم الشمالي في استراليا الذي رأس وفد المسؤولين الرسميين والصحفيين والتيموريين إلى مقاطعة تيمور الشرقية بين ٩ و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وبيّن ان هذه المجموعة لم تجد اي أثر للقمع ولا للموت جوعا ولا لاية قيود على حرية التنقل والديانة . واشار الرد ايضا إلى "رفض وزارة الخارجية في الولايات المتحدة القاطع لكافة الادّعاءات التي ذكرها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والشيوخ في الولايات المتحدة حول انتهاك حقوق الانسان في تيمور الشرقية" . وأوضح الرد كذلك أنه تم افتتاح مقاطعة تيمور الشرقية بصورة رسمية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وان مكان تيمور الشرقية أحرار في التنقل دون أية قيود وانه تم رفع القيود التي كانت مفروضة على دخول غير السكان الى المقاطعة .

١٤١ - واجتمع المقرر الخاص في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ مع الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الامم المتحدة في جنيف .

جمهورية إيران الإسلامية

١٤٢ - أرسلت برقيات الى حكومة جمهورية إيران الإسلامية في ٢٦ آب/اغسطس ، ١٤ أيلول/سبتمبر ، و١١ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و١ و٨ و٩ و٢٠ و٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ تتعلق بالمزاعم القائلة إنه تم منذ شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ إعدام عدد كبير من السجناء من أعضاء أو أنصار المجموعات او المنظمات المعارضة للحكومة ، وان عدة سجناء آخرين يواجهون الاعدام الوشيك في مختلف انحاء البلاد ، ووفقا للمعلومات الواردة فقد تم تغيير أحكام السجن الصادرة بحق عدد من السجناء الى أحكام بالاعدام أو انهم أعدموا رغم استكمالهم فترة السجن المفروضة عليهم . وذكر المقرر الخاص ، في معرض اشارته إلى وجود ما مجموعه حوالي ١٥٠ حالة من السجناء الذين وردت أسماؤهم ، انه ناشد الحكومة على أساس انساني محض ، ان تضمن حماية حق أولئك الاشخاص في الحياة وطلب معلومات بشأن هذه الحالات .

١٤٣ - وأرسلت برقية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بشأن ٢٠٢ شخصا من المحتمل أن يواجهوا الاعدام الوشيك . ويتبين من المعلومات الواردة ، أن هؤلاء الاشخاص ، شأنهم شأن الحالات التي أرسلت بشأنها الى الحكومة برقيات سابقة ، قد قضوا ، بالفعل ، أو انهم يقضون حاليا فترات أحكام السجن التي صدرت بحقهم . وقد زعم ان كثيراً من الاشخاص المذكورين تعرضوا للتعذيب وحرموا من زيارة أسرهم لهم .

١٤٤ - وبالنظر الى استمرار ورود التقارير بأن عدة آلاف من الاشخاص أعدموا دون محاكمة أو بعد محاكمة مقتضبة فإن المقرر الخاص ناشد الحكومة ضمان حماية حق الاشخاص المذكورين أعلاه في الحياة وفقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وطلب أيضا معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه بالاضافة إلى أية معلومات أخرى عن مصير الاشخاص الذين ورد ذكرهم في برقياته السابقة التي أرسلها على النحو التالي : البرقية المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس فيما يتعلق بـ ١٢ شخصا ، البرقية المؤرخة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلقة بعلي أكبر شالفولني وعادل طالبي ، والبرقيسة المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلقة بفيريدون فاروغي ، والبرقية المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلقة بـ ٥٤ شخصا ، والبرقية المؤرخة في ١ كانون الاول/ديسمبر المتعلقة بـ ٥٥ شخصا ، والبرقية المؤرخة في ٨ كانون الاول/ديسمبر المتعلقة بشريا علي محمدي ، والبرقية المؤرخة في ٩ كانون الاول/ديسمبر المتعلقة بمنيرة رجوي ، والبرقية المؤرخة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر المتعلقة بـ ٢١ شخصا ، والبرقية المؤرخة في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ المتعلقة بـ ٤٣ شخصا .

١٤٥ - وتم في اليوم نفسه إحالة القائمة المتضمنة اسماء ٢٠٣ شخصا إلى البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف .

١٤٦ - وأرسلت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ رسالة إلى الحكومة الايرانية أحيلت فيها اليها الادعاءات القائلة بأنه تم منذ شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ اعدام عدد كبير من السجناء في مختلف أرجاء البلاد دون محاكمة أو بعد محاكمة مقتضبة . ويزعم أن الضحايا يتضمنون أعضاء وأنصار منظمات ومجموعات معارضة للحكومة ، كما يتضمنون السجناء الاكراد . وسرد المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، الادعاءات التالية :

(أ) تم في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، إعدام ١٠ أشخاص متهمين بكونهم "مناهضين للثورة وجواسيس عراقيين" ؛

(ب) وتم في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ إعدام حوالي ٣٠ شخصا ينتمون الى مجموعات سياسية معارضة في سجن ايفين . وشملت الضحايا ثلاثة أعضاء في حزب توده وعضو واحد في منظمة فدايان الشعبة في ايران (الغالبية) ؛

(ج) وتم اعدام رهط زعم أنهم متعاونون مع أعضاء منظمة مجاهدين الشعبية الايرانية اعداما علنيا في كانفافار ، وبختاران ، واسلامابـاد-إيغرب . ووفقا لمـا تقوله البيانات الرسمية ، فقد تم اعدام ١٥ شخصا من أنصار منظمة مجاهدين الشعبية الايرانية حوالي ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وكان من بينهم سبعة أشخاص أعدموا في ١ آب/أغسطس ١٩٨٨ في بختاران ، وشخص واحد اعدم في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ في عيلام ؛

(د) وتم في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ اعدام ٢٠٠ سجين يقال أنهم متعاطفون مع منظمة مجاهدين الشعبية الايرانية ، في سجن ايفين . واعدام ٥٠ شخصاً آخر من المتعاطفين مع منظمة مجاهدين الشعبية الايرانية في مشهد ؛

(هـ) وتم في ١٤ و١٥ و١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ نقل ٨٦٠ جثة من مجن ايفين الى مقبرة بخت زاهرة ؛

(و) وزعم ايضا انه تم العثور في ليلة ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٨٨ على عدد كبير من أسرى الحرب العراقيين مقتولين ، وقد قيدت أقدامهم بالحبال ، في منطقة موات في شمال العراق .

١٤٧ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الاعدامات بدون محاكمة أو التصفية المزعومة وبصورة خاصة عن الاجراءات القانونية التي قد تكون سبقت الاعدامات المزعومة .

١٤٨ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يرد أي رد من حكومة جمهورية إيران الإسلامية .

العراق

١٤٩ - أرسلت في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ برقية إلى حكومة العراق تتعلق بالادّعاءات التالية إنه تم في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ قتل ما يزيد عن ٠٠٠ ٢ من المدنيين معظمهم من النساء والاطفال في مدن حلبجا ، والسيروان ، وخورمال ، والقرى المحيطة بها في شمال العراق وذلك أثناء الغارات الجوية التي شنها سلاح الجو العراقي مستخدما الاسلحة الكيميائية والمحرقة . ويخشى من حدوث مزيد من الخسائر بين المدنيين في المناطق المذكورة أعلاه .

١٥٠ - وأرسلت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ برقية الى حكومة العراق تتعلق بالادّعاءات التالية إنه تم في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٨ في منطقة داخوق قتل عدد كبير من المدنيين ، بما فيهم النساء والاطفال ، في عمليات قامت بها القوى الحكومية باستخدام الاسلحة الكيميائية . ويخشى من حدوث مزيد من الخسائر بين المدنيين .

١٥١ - وفي كلتي البرقيتين المذكورتين ، ناشد المقرر الخاص الحكومة العراقية ، على أسس انسانية محضة ، أن تضمن بكل وسيلة ممكنة حماية الحق في الحياة للمدنيين في المناطق المتأثرة ، وطلب معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه .

١٥٢ - وأرسلت في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ برقية إلى حكومة العراق تتعلق بالادّعاءات التالية إن ثمة ثلاثة مواطنين عراقيين يقيمون في مصر هم عبد الامير عذاب الرُبيعي وصادق صالح مهدي وأحمد محمد مهدي سعيد ، ممن يقال إنه حكم عليهم بالاعدام في عام ١٩٨٢ ، وقد اعتقلتهم السلطات المصرية وسلمتهم إلى السلطات العراقية في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقد زعم أن من المحتمل أن يتم تنفيذ حكم الاعدام الصادر بحقهم .

١٥٣ - وطلب المقرر الخاص معلومات حول الحالات المذكورة أعلاه ، ولا سيما عن التهم والمحاكمة والاجراءات التي أدت إلى ادانتهم واصدار الحكم بحقهم .

١٥٤ - وأرسلت في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ رسالة إلى الحكومة العراقية تنقل ادعاءات مفادها إنه تم إعدام مئات الاشخاص دون محاكمة أو بعد محاكمات معجلة ومقتضبة من قبل المحكمة الثورية أو المحاكم الخاصة المخصصة عقب اجراءات خالية من الضمانات التي تكفل اجراء محاكمة عادلة ، ولا سيما حق المتهم في استئناف الحكم لدى محكمة أعلى . وكان من بين الضحايا مدنيون من الاقلية العرقية الكردية ، فيهم نساء وأطفال ومسنون وأشخاص من معارضي الحكومة .

١٥٥ - وذكر المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، بعض الحالات المزعومة التالية :

(أ) تم إعدام ٣١ كرديا فيهم ٥ أشخاص تحت سن الثامنة عشرة بعد أن أصدرت محكمة عسكرية بحقهم حكما بالاعدام عقب اجراءات قضائية مقتضبة ، أعدم ٩ منهم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و٨ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في موقع حامية فائدة ، و١٤ آخرون في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في معسكر التدريب بالموصل ؛

(ب) وتم في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٧ إعدام ثمانية أكراد علنا في السليمانية دون محاكمة ؛

(ج) وتم إعدام عضوين في الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٧ في معسكر سرمنك علنا ، وشخص آخر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في سجن كركوك دون محاكمة ؛

(د) وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تم إعدام ما يزيد عن ١٠٠ كردي من قرية جيمان ، بمحافظة كركوك دون محاكمة ، من جانب قوات الامن بعد حملة تفتيش من بيت الى بيت ؛

(هـ) وتم فيما بين ١٤ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تنفيذ الاعدام دون محاكمة بحق ٢٢ كرديا من شقلاوة ، محافظة أربيل ، فيهم اثنان في سن السادسة عشرة ؛

(و) وتم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ إعدام عبد العزيز عبد الله عثمان وهو عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني الشعبي في سجن أبو غريب ؛

(ز) وفي ٣٠ و٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ جرى إعدام أكثر من ١٥٠ مجيئسا فيهم أحداث قاصرون تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة وذلك في سجن أبو غريب ؛

(ح) وبين تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٨ تم اعدام خمسة من أعضاء الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق ، وذلك في أربيل ، دون توجيه أية تهم أو اجراء محاكمة ؛

(ط) وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ قُتل سيد مهدي الحكيم في الخرطوم على يد عميل أرسلته السلطات العراقية لهذا الغرض .

١٥٦ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن عمليات الاعدام دون محاكمة أو الاعدام التعسفي المزعومة ولا سيما فيما يتعلق بالاجراءات القانونية التي قد تكون سبقت الاعدامات المزعومة .

١٥٧ - وأرسلت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ رسالة أخرى الى حكومة العراق أحيلت فيها المزاعم التالية إن ٤٨ شخصا من الاقلية الكردية لقوا حتفهم في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ نتيجة غارات شنتها طائرات الجو العراقي مستخدماً الاسلحة الكيميائية على قرى واقعة في منطقة هاوية وشيمي - رازان من محافظة كركوك . ويزعم أيضا أنه مات ١١ شخصا في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ إثر هجوم مماثل حصل على منطقة شيخ بيزاني .

١٥٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات حول هذه الحالات وعلى الأخص التحقيقات التي أجريت والتدابير التي اتخذت من قبل السلطات و/أو القضاء لاثبات الحقائق وتطبيق حكم العدالة على المسؤولين عن هذه الاعمال .

١٥٩ - ووردت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ مذكرة من حكومة العراق تتضمن البيان الرسمي الصادر في بغداد في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ والذي ينكر بشدة استخدام الاسلحة الكيميائية في شمال العراق .

١٦٠ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وردت من بعثة العراق الدائمة لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف معلومات تتعلق باستخدام العراق المزعوم للأسلحة الكيميائية . ووفقاً لهذه المعلومات أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية أنه ، في ضوء الاختبارات والفحوص التي تم اجراؤها ، لم يظهر أي دليل يثبت استخدام العراق للأسلحة الكيميائية .

١٦١ - ووردت مذكرة من حكومة العراق في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ تحيل قرارين اتخذهما مجلس قيادة الثورة العراقي في ٦ و٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ يتعلقان باصدار عفو عام عن الأكراد الهاربين والمحكومين وعن السجناء السياسيين .

١٦٢ - وورد في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ رد من حكومة العراق على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (انظر الفقرة ١٥٧) ، ترجوه فيهما تزويدها بأسماء الضحايا لتتمكن الحكومة من تقديم ردها على ذلك .

١٦٣ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اجتمع المقرر الخاص بممثل حكومة العراق .

١٦٤ - وورد في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ رد من حكومة العراق يفيد بأنه فيما يتعلق بحالات المواطنين العراقيين الثلاثة الذين قيل انهم محكومون بالاعدام وأن السلطات المصرية قد سلمتهم إلى السلطات العراقية (انظر الفقرة ١٥٢) ، فإن صادق مهدي واحمد محمد مهدي موجودان حالياً في العراق ويعيشان في ذات الظروف التي يعيش فيها أي مواطن عراقي آخر ولم تتخذ بحقهما أية اجراءات قانونية . أما بالنسبة للشخص الثالث عبد الامير عذاب الربيعي ، فيوضح الرد أنه ما زال خارج البلاد منذ عام ١٩٨١ وذلك بارادته الحرة ولاسباب طبية تتعلق بزوجته وأنه لم يعد منذ ذلك الحين . وفيما يتعلق بالادعاء الذي أرسله المقرر الخاص الى الحكومة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ يبيّن الرد ، في معرض الاشارة الى رد الحكومة المؤرخ في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، انه لا يمكن للسلطات المختصة تقديم أية أجوبة بصدد أناس غير معروفين ، ورجت المقرر الخاص تزويد الحكومة بمعلومات دقيقة لتتمكن السلطات من تقديم رد عليها .

اسرائيل

١٦٥ - أرسلت في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ رسالة الى حكومة اسرائيل أحيلت فيها الادعاءات التالية .

١٦٦ - منذ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ قام أفراد من جيش الدفاع الاسرائيلي بقتل ما يزيد عن ١٦٠ فلسطينيا في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية فيهم نساء وأطفال زعم أن العديد منهم قد قتلوا بالرصاص أثناء المجابهات التي حصلت بين جيش الدفاع الاسرائيلي والمتظاهرين الفلسطينيين . في حين أن بعضاً من الآخرين قتلوا دون أن يشتركوا في المظاهرات العنيفة . وذُكر أن آخرين لقوا حتفهم نتيجة ضربات مبرحة تلقوها من الجنود . وقد وردت الى المقرر الخاص قائمة ب ١٦٦ من هؤلاء الضحايا . وزعم أيضا أنه تم استعمال الذخيرة الحية بصورة مفرطة على الرغم من التوجيهات الصارمة بشأن قواعد المجابهة . وباعتبار أن التوجيهات بشأن استخدام الذخيرة الحية قد تغيرت ، في آذار/مارس ١٩٨٨ لتسمح للجنود باطلاق الرصاص بصورة مباشرة على الفلسطينيين الذين يهاجمونهم بقنابل حارقة ، فقد زاد حدوث الاصابات المميتة زيادة ملحوظة . وزعم أيضا أن حالات قليلة من هذه الاصابات القاتلة تم التحقيق فيها بصورة صحيحة وأن الذين ثبتت مسؤوليتهم لم يتلقوا سوى عقوبة خفيفة . وزعم كذلك أن المستوطنين الاسرائيليين قاموا منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بقتل ١٧ فلسطينيا على الاقل بالرصاص وقتل اسرائيليان أحدهما ضابط احتياط في الجيش على يد فلسطيني والآخر فتاة في الخامسة عشرة من عمرها قُتلت بصورة عَرَضية من قبل احد المستوطنين خلال مجابهة بين المستوطنين والقرويين الفلسطينيين ، وزعم بالاضافة الى ذلك أنه أسيء

استعمال الغاز المسيل للدموع من قبل أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي وأن ذلك ، بالتالي ، قد تسبب ، أو ساهم في ، وفاة أكثر من ٤٠ فلسطينيا . وقيل إن الضحايا هم أولئك الذين كانوا معرضين للتأثر بصورة خاصة لاستنشاق الغاز المسيل للدموع مثل صغار الاطفال والمسنين والمرضى . وسرد المقرر الخاص سبع حالات لضحايا من بين أولئك الذين زعم أنهم توفوا بعد تعرضهم الشديد للغاز المسيل للدموع .

١٦٧ - وأرسلت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ رسالة أخرى الى حكومة اسرائيل تتعلق بالادعاء القائل انه منذ بدء الانتفاضة في الاراضي المحتلة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وحتى بداية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، توفي ما يقارب ٣٥٠ فلسطينيا نتيجة الاجراءات التي اتخذها جيش الدفاع الاسرائيلي . وأن أغلبية الضحايا قتلوا بالرصاص خلال المجابهات بين جيش الدفاع الاسرائيلي والفلسطينيين . وأن آخرين ماتوا حسب ما يقال نتيجة اختناقهم بالغاز المسيل للدموع أو نتيجة الضرب . وزُعم ، بالاضافة الى ذلك ، أنه توفي خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٨ عدة فلسطينيين آخرين بينما هم قيد الاعتقال على يد السلطات الاسرائيلية . وسرد المقرر الخاص أربعة حالات من هذا النوع زعم أنها حصلت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٨ .

١٦٨ - وطلب المقرر الخاص في كلتي الرسالتين معلومات حول حالات الاعدام بدون محاكمة أو التعسفية التي زعم أنها حدثت ، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالتحقيقات في تلك القضايا بما فيها نتائج تشريح الجثث وتدابير اتخذتها السلطات لتطبيق مبادئ العدالة على المسؤولين عنها ومنع حدوث وفيات أخرى من هذا القبيل .

١٦٩ - وأرسلت في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ برقية الى الحكومة الاسرائيلية تتعلق بمهى بشارة التي زعم أنها اعتقلت في الاراضي اللبنانية واتهمت بمحاولة قتل انطوان لحد ، "جنرال جيش لبنان الجنوبي" . وقد تلقى المقرر الخاص رسائل تعرب عن مشاعر القلق ازاء تسليمها الى "جيش لبنان الجنوبي" ، الأمر الذي من شأنه أن يعني تعريض حياتها للخطر .

١٧٠ - وقد ناشد المقرر الخاص ، على أساس انساني محض ، حكومة اسرائيل أن تضمن حماية الحق في الحياة للمذكورة أعلاه وطلب معلومات بشأن هذه القضية .

١٧١ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يرد أي رد من حكومة اسرائيل في هذا الصدد .

جامايكا

١٧٣ - أرسلت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ برقية الى حكومة جامايكا تتعلق بثلاث حالات من الاعدامات الوشيكة لثلاثة سجناء يدعون رودولف ووكر ، اسكيل بريس ولينفورد هاملتون . وقد زعم أن هؤلاء الثلاثة لم يستطيعوا التقدم باستدعاء يأذن لهم باستئناف الاحكام لدى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشورى الملكي في لندن باعتبار أنه لم توفر لهم المشورة القانونية اللازمة لإعداد هذا الاستئناف وتقديمه . وزعم أيضا أن محكمة الاستئناف في جامايكا رفضت استئناف لينفورد هاملتون ورودولف ووكر دون أن تعطي أي أسباب مكتوبة لقرارها هذا . أما فيما يتعلق بقضية اسكيل بريس فقد زعم أن السلطات المختصة لم تؤكد وجود حكم مدوّن ضده .

١٧٣ - وقد ناشد المقرر الخاص الحكومة ، لاسباب انسانية محضة ، وقف تنفيذ اعدامهم في الوقت الحاضر وضمان حماية حقوق الاشخاص المذكورين أعلاه طوال فترة الاجراءات القانونية ، وطلب معلومات حول الاجراءات القانونية المتعلقة بالقضايا المذكورة أعلاه .

١٧٤ - وعلم المقرر الخاص في وقت لاحق أنه قد تم وقد اعدام الثلاثة المذكورين .

١٧٥ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يرد أي رد من حكومة جامايكا حول هذا الموضوع .

الاردن

١٧٦ - أرسلت في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ برقية الى حكومة الاردن تتعلق باربعة أحكام بالاعدام . فقد وردت معلومات تفيد بأن المحكمة العسكرية أصدرت بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ أربعة أحكام بالاعدام بحق فايق صالح عبد العزيز السلطي ، وطايل عبد الحليم محمد السلطي ، وفيصل علي مصطفى السلطي ومحمد أحمد مصطفى السلطي .

١٧٧ - وأشار المقرر الخاص الى مذكرة مؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وردت من حكومة الاردن تتعلق بثلاثة أشخاص محكومين بالاعدام من قبل المحكمة العسكرية ، ورد ذكرهم في تقريره الاخير (E/CN.4/1988/22 ، الفقرتان ٤٦ و٤٧) ، وقال إن المذكرة تؤكد أن أحكام المحكمة العسكرية غير قابلة للاستئناف . وفيما ذكر المقرر الخاص أن رفض المحكمة العسكرية منح المتهمين حق الاستئناف لدى محكمة عليا ما زال أمراً يبعث على القلق الجدّي ، فقد طلب النظر في الموضوع وحماية حق الاشخاص الاربعة في الحياة ،

تمشياً مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ .

١٧٨ - وورد في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ رد حكومة الاردن الذي يفيد أن محاكمات الأشخاص الاربعة جرت وفقا للاجراءات القضائية والتشريعات النافذة . وأن القضاة الذين ترأسوا المحاكم هم قضاة مهنيون يحملون أعلى المؤهلات وأن الاجراءات المتبعة في هذه المحاكم لا تختلف عن مثيلاتها في غيرها من المحاكم المدنية فيما يتعلق بضمان حقوق المتهمين . وبيّن الرد كذلك أن أحكام الاعدام الصادرة عن المحكمة العسكرية لا تنفذ إلا بعد مرورها بعدة مراحل من التدقيق الدقيق وذلك كضمان للأشخاص المحكومين ، وأن هذه الاحكام تتطلب تصديق رئيس الوزراء والملك عليها .

١٧٩ - وعلم المقرر الخاص فيما بعد أن ثلاثة من الأشخاص الاربعة قد أعدموا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ وأنه تم تخفيف الحكم الصادر بحق الرابع ، محمد أحمد مصطفى السلطي .

موريتانيا

١٨٠ - أرسلت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ برقية إلى حكومة موريتانيا تتعلق بعدد معين من السجناء ، من بينهم ابراهيم سار المحتجز لاسباب سياسية في أوالاتا ، زعم أنهم في حالة مرض شديد يعود إلى سوء الظروف السائدة في السجن ولا سيما عدم توفر الرعاية الطبية . وزعم أيضا أن ثلاثة سجناء آخرين ، وهم تني يوسف غيّي رئيس ضباط مذكرات الاحضار ، وبا ألسّان عمر والملازم عبد القدوس با قد توفوا بسبب المرض في الماضي القريب في ظل ظروف مشابهة .

١٨١ - وناشد المقرر الخاص الحكومة ، لاسباب انسانية محضة اتخاذ التدابير الضرورية لحماية السجناء المحتجزين في أوالاتا وطلب معلومات حول القضايا المذكورة أعلاه ولا سيما حول التحقيقات التي أجريت أو التدابير التي اتخذت لضمان رعاية هؤلاء الاشخاص .

١٨٢ - وأرسلت في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ رسالة الى حكومة موريتانيا أحيل فيها الزعم القائل انه تم في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ إعدام ثلاثة ضباط في القوى المسلحة الموريتانية ، الملازم سعيد سيدي با ، والملازم امادو سار والملازم سعيدو مي ، بعد إصدار أحكام بالاعدام بحقهم في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ من قبل محكمة العدل الخاصة ، وذلك بناء على تهمة التآمر لقلب الحكومة . وقد زعم أن حق الاستئناف لدى محكمة أعلى غير منطبق في هذه الحالة .

١٨٣ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن حالات الاعدامات دون محاكمة او التعسفية المزعومة ولا سيما المعلومات المتعلقة بالاجراءات القانونية التي قد تكون سبقت الاعدامات المزعومة .

١٨٤ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يرد أي رد من حكومة موريتانيا في هذا الصدد .

المكسيك

١٨٥ - ورد في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ رد من حكومة المكسيك حول الادعاءات المتعلقة بقتل عشرة فلاحين من إلاماتلان ، فيراكروز ، في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وهي القضية التي ورد ذكرها في التقرير الاخير للمقرر الخاص (E/CN.4/1988/22) . ويتبيّن من الرد ان الامين العام لحكومة ولاية فيراكروز ذكر أن هذه الحوادث قد نشأت بسبب منازعات بين افراد اسرتين محليتين وأن الامر لا يتعلق بأي نزاع سياسي . ويوضح الرد أن تسعة اشخاص لقوا حتفهم نتيجة هذه الحادثة . وأن المحكمة البدائية للاجراءات القضائية المختلطة شرعت في النظر في الاجراءات الجنائية اللازمة ، وأصدرت أمراً باعتقال خمسة أشخاص وأمراً باعتقال ٢٤ هارباً . ويقول الرد أيضاً إنه صدرت في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ احكام بالسجن لمدة ٣٠ عاما وغرامة قدرها ٤٠ ٠٠٠ بيسوس نقدا بحق السجناء الخمسة وأن هؤلاء المحكومين طلبوا اذنا بالاستئناف وقد منحوا هذا الاذن . وأن الدعوى تنتظر الآن شروع محكمة العدل العليا في النظر فيها .

نيكاراغوا

١٨٦ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة إلى حكومة نيكاراغوا تتضمن معلومات تتعلق بادعاء قتل بعض المدنيين على أيدي قوات الامن في النزاع المسلح المتواصل الناشب بين القوات الحكومية ومتمردي الكونترا . وورد المقرر الخاص في رسالته الاحداث التالية :

(أ) في أيار/ مايو ١٩٨٧ ، زُعم ان جنوداً تابعين لوحدة متمركزة في بلدة ماتيغواس ، مقاطعة ماتاغالبا ، قتلوا ثمانية مزارعين من منطقة أوبو ، قرب نهر توما ، مقاطعة زيلايا . وفي ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ، زُعم ان بابلو أنطونيو مانزانارس لوبيز ، البالغ من العمر ١٢ سنة من القرية نفسها قُتل على أيدي جنود من الوحدة نفسها . وعلاوة على ذلك ، وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، زُعم أن هيريبيرتو لوبيز وفونيو منديس سانشيس من القرية نفسها قتلا على أيدي جنود تابعين للوحدة نفسها . كما قتل طفل يدعى أبيليدو ايسكورسيا غارسيا عندما وطأ لغماً يُدّعى أن الجنود قاموا بزرعه ؛

(ب) وفي ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ، وفي منطقة كامبانا ، مقاطعة شونتاليس ، قُتلت ماريا أوغرازيا ليون استرادا في بيتها على أيدي القوات الحكومية التي يدعى أنها كانت تبحث عن القوات المناهضة للحكومة في بيت الضحية ؛

(ج) وفي ١ و٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وفي إل كاريل وإل موخون ، في مقاطعة خينوتيغا ، ادُّعي أن جنوداً تابعين لكتيبة الصياد الماهر أومكار تروخيو قاموا باعتقال وقتل مارفين هيرنانديس ، مزارع من إل كاريل ، وايتوسينسيو فونزاليس رودريغيس ، مزارع من إل موخول ؛

(د) وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وفي الموقع المعروف باسم "كانيو دي اغوا" في منطقة كوبالار في ريو بلانكو في مقاطعة ماتاغالبا ، ادُّعي أن جنديا من القوات الحكومية قتل باولا رويس رويس ؛

(هـ) وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وفي مكان يعرف باسم "لاكويستا دل كوبيول" في مقاطعة ماتاغالبا ، ادُّعي أن ضابطاً من القوات الحكومية قتل وولتر انطونيو سيلفا ؛

(و) وفي ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٨ ، وفي مكان يعرف باسم "لاميكا" في منطقة ال سيلينسيو ، في مقاطعة شونتاليس ، عثر على خورخي اليخاندرو روخاس مقتولاً . وادُّعي أن روخاس وهو متمرد سابق في قوات الكونترا قُتل على يد أربعة عناصر تابعين لأمن الدولة بعد أن رفض مواصلة التعاون معهم في تعريفهم على متمردين آخرين تابعين لقوات الكونترا ؛

(ز) وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وفي منطقة لافريسكورا ، في مقاطعة ريو سان خوان ، اقدم افراد من كتيبة "بيدرو التاميرانو" على قتل خوسيه فيليكس لاغو سوتو ؛

(ح) وفي ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٨ ، وفي منطقة أريماس التابعة لقضاء اكوبابا ، في مقاطعة تشونتاليس ، زعم أن أفراداً من كتيبة "كاسبار غارميا لافيانيا" قتلوا فيدال انستازيو غارميا سيغيلا .

١٨٧ - وبالإضافة إلى ما سبق ذكره ، ادُّعي أن عدداً كبيراً من المدنيين من ضمنهم اطفال قتلوا على أيدي المتمردين التابعين لقوات الكونترا عندما هاجموا المزارع التعاونية وناقلات الركاب العمومية والمنازل الخاصة . ووردت إلى المقرر الخاص معلومات تتعلق بهذه الحوادث بما في ذلك أسماء الضحايا .

١٨٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة أخرى إلى حكومة نيكاراغوا أحيلت فيها معلومات تدعي أن القوات الحكومية ارتكبت أعمال قتل قيل إنها حدثت منذ بداية عام ١٩٨٨ :

(أ) ففي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وفي قرية إل تشيلي ، في قضاء سان رامون ، في مقاطعة ماتاغالبا ، يدعى أن أفراداً تابعين لتعاونية الساندينيستا هيرمانوس شانشيز قتلوا أربعة افراد من أسرة كروز ميرينا ؛

(ب) وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وفي منطقة ماتيغواس ، ادعي أن مجموعة من الجنود الحكوميين اعتقلت فيليكس مانويل لويزا . وبعد انقضاء أسبوع على اعتقاله عثر على جثته مشوهة قرب منزله ؛

(ج) وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ادُّعي أن قوات تابعة للقاعدة العسكرية "الاباتريوتا" ، قرب أبانتيلو اعتقلت كروز كاستيلو . ويقال إنه عثر على جثته بعد أسبوع وعليها آثار الطعن والتعذيب ؛

(د) وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ادُّعي أن جنوداً تابعين لقاعدة الاباتريوتا قد اعتقلوا كلا من ماتيو لانزاس ، وفيسينتي لانزاس ، وخوان ايغليشيا ، وثورفيسن بيريز ، وأناستازيو مارتينيز . وفي اليوم التالي عثر على جثثهم وعليها آثار جروح ناجمة عن طعون ؛

(هـ) وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وعلى بعد ثلاث كيلومترات من قرية إل كورال ، في مقاطعة شونتاليس ، زعم أن جنديين أقدما على قتل كروز تيودوليندا سيكويرا أوربينا ، وابراهام شانشيز ووالده بيدرو شانشيز ؛

(و) وفي ٢٦ نيسان/ابريل ، زُعم أنه تم إعلام والدة ايدي موريس فالريرا موراليس البالغ من العمر ٢٣ سنة بمقتله في مواجهة مع الشرطة عقب هجومه على سيارة أجرة في نقطة الكيلومتر ١٥ على طريق ليون سان ايزيدرو العام . وقيل إنه تعرض للضرب وقُطعت رأسه ؛

(ز) وفي ٦ ايار/مايو ١٩٨٨ ، وفي ماناغا ، عثر على فرنسيسكو خوسي لوبيس هرنانديس مقتولاً في أحد الشوارع مصاباً برصاصة . ويشتبه في أن قوات الامن هي التي قتلته . ويُدعى أنه لم يجر حتى الآن أي تحقيق في مقتله ؛

(ح) وفي ٢٠ ايار/ مايو ١٩٨٨ ، أعلن أن كارلوس هولز داونز ، من بلوفيلدز ، زيلايا ، قد قتل في مقر قيادة القوات الحكومية في بلوفيلدز ويدعى أن جسده يحمل علامات تعذيب وجرح ناجم عن إصابة برصاصة في الحوض ؛

(ط) وفي ٢٢ ايار/ مايو ١٩٨٨ ، ادعي أن روجر فرانسيسكو بوفيدا اوزوريو توفي في القاعدة العسكرية في سوموبيلا ، تاسبا بري ، بويرتو كابيزاس ، في المنطقة الخاصة الاولى ، شمال زيلايا . وعلى الرغم من أنه قيل إنه توفي منتحراً ، فقد عثر في جسده على آثار التعذيب ؛

(ي) وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وفي بويرتو لا اسبيرانزا ، ادعي أن فاليريانو توريس فوميز ، عضو المجلس البلدي في فاللي دي وابي في قضاء ال رامـا ، قتل على أيدي جماعة من مؤيدي الساندينيستا الذين اطلقوا عليه النار .

١٨٩ - وفضلاً عما سبق ذكره ، تم قتل عدد كبير من المدنيين من ضمنهم أطفال على أيدي المتمردين التابعين لقوات الكونترا . ومن بين حالات القتل المزعومة التي وردت إلى المقرر الخاص حادثة وقعت في ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ في سيرو كولسورادو ، ماتيغلبا ، في مقاطعة ماتاغالبا ، حيث هاجمت مجموعة تابعة للقيادة الإقليمية "سبتمبر ١٥" ، تتألف من ٣٠ جندياً من قوات الكونترا ، منزلا وقتلت ريغوبرتو لوبيس راموس ، البالغ من العمر سنة واحدة ، وربنا إيزابيل بولين ، البالغة من العمر ١٠ سنة .

١٩٠ - وفي كلتا الرسالتين طلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه وخصوصاً عن اية تحقيقات أجرتها السلطات و/أو القضاء واية إجراءات اتخذتها لإثبات الوقائع وتقديم المسؤولين عنها للقضاء .

١٩١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وصلت مذكرة من حكومة نيكاراغوا تحيل فيها معلومات تتعلق بحالة فريدي ادواردو غارسيا توريس ، التي أُعلمت بها الحكومة في رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ووفقاً لهذه المعلومات ، أثبت التحقيق الذي أجري بشأن الحالة أن غارسيا توريس قد اعتقل في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧ وأن حالته الصحية تدهورت في السجن دون أن تقوم السلطات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتزويده بالمساعدة الطبية اللازمة . ونتجت عن ذلك مسؤولية جنائية تقع ضمن اختصاص المحكمة العسكرية . وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ثبت لدى محكمة الدرجة الاولى التابعة للدائرة الإقليمية لمانغا أن الجانيين هما جنديان من القوات المسلحة . وحكمت المحكمة على المتهمين بحرمانهما من الحرية مدة سنة واحدة مع العقوبات الفرعية المتمثلة في الحجر المدني وتعليق حقوقهما المدنية .

نيبال

١٩٢ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة إلى حكومة نيبال تتضمن معلومات تدّعي أنه في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وعلى الضفة الشمالية لنهر كانكاي ، قرب قرية سورونغا ، في منطقة جهانا ، لاكسمي باندار ، أطلقت الشرطة النار على طالب يبلغ من العمر ١٩ سنة فاردته قتيلاً . وادُّعي أنه على إثر تجمع قانوني سلمي تم على ضفة نهر كانكاي ضم نحو ٥٠٠ شخص ، حدث صدام بين الشرطة ومجموعة مؤلفة من سبعة أشخاص أطلق خلاله أحد ضباط الشرطة النار من مسافة قريبة جداً على باندار دون إنذار . ولم يجر اي تحقيق رسمي في وفاة باندار .

١٩٣ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن حالة هذه الوفاة المزعومة وخصوصاً عن التحقيق الذي أجرته السلطات في هذه القضية ، بما في ذلك تشريح الجثة ، والاجراءات التي اتخذتها لتقديم مرتكبي الجريمة للعدالة ومنع حدوث حالات قتل أخرى من هذا القبيل .

١٩٤ - وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يصل من حكومة نيبال أي رد بهذا الشأن .

نيجيريا

١٩٥ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة إلى حكومة نيجيريا تحيل معلومات تدعي أنه خلال السنوات القليلة الماضية تم إعدام عدد من الأشخاص بعد أن صدرت بحقهم أحكام بالاعدام من محاكم السطو والاسلحة النارية ، التي لا تسمح اجراءاتها للمدعى عليه بالاستئناف لدى محكمة عليا . وتدعي الرسالة كذلك أن ما لا يقل عن ١٤٥ شخصاً أعدموا بعد أن أدينوا بجريمة السطو المسلح في عام ١٩٨٧ ، وأنه تم إعدام ٢٧ شخصاً خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٨ ، من بينهم ١٢ شخصاً أعدموا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في سجن مدينة بينن في ولاية بينديل . ويقال إن هناك عدداً آخر لا يزال ينتظر عقوبة الاعدام .

١٩٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وجهت رسالة أخرى تحيل معلومات تدعي أنه تم في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٨٨ إعدام ما لا يقل عن ٣٩ شخصاً بعد أن حكمت عليهم محاكم السطو والاسلحة النارية بالإعدام .

١٩٧ - وادعي كذلك أن أشخاصا عديدين آخرين ممن صدرت بحقهم أحكام بالإعدام في محاكم السطو والاسلحة النارية يواجهون عقوبة الإعدام . ووصف المقرر الخاص بعض الأمثلة من هذه الحالات على النحو التالي :

(أ) في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، حكمت محكمة السطو والاسلحة النارية في إيكيجا ، ولاية لاغوس ، بالإعدام على ١٢ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ سنة . وادُّعي أنه على الرغم من أن محاكم السطو والاسلحة النارية هي محاكم خاصة تقع خارج نظام المحاكم العادية ، فإنها تتبع الإجراءات الجنائية العادية إلا في الحالات التي تكون فيها مفوضة خصيصاً بخلاف ذلك وأنه لا يوجد نص محدد يخول محاكم السطو والاسلحة النارية إصدار أحكام بعقوبة الإعدام على الاحداث . وقيل إنه لا يمكن بموجب القانون الجنائي العادي أن يصدر حكم بالإعدام على حدث تقل سنّه عن ١٧ سنة ؛

(ب) وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، حكمت محكمة السطو والاسلحة النارية في ولاية أويو بالإعدام على العامل دانيا بالوغون ؛

(ج) وفي أواخر شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، حكمت محكمة السطو والاسلحة النارية في أوغوجا ، ولاية "كروس ريفر" بالإعدام على كل من فرانك غريغوري أوزانغ وجوزيف أوتوبا ؛

(د) وفي بداية شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ ، حكمت محكمة السطو والاسلحة النارية في واري ، ولاية بينديل ، بالإعدام على كل من لندن اواجيا ، طالب ، وصامويل اوتيودور ، سائق ، وامبروزي أوغبانيفي ، عامل كهرباء .

١٩٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الحالات المذكورة اعلاه ، وبوجه خاص عن الاجراءات القانونية التي قد يكون تم بموجبها تنفيذ أحكام الإعدام المزعومة .

١٩٩ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، اجتمع المقرر الخاص بممثل لحكومة نيجيريا ، واستلم رداً يفيد أن أحكام الإعدام لم تصدر إلا في الحالات التي ثبت فيها ارتكاب جريمة السطو المسلح الشائنة والتي اعترف بها مرتكبوها . وأن محاكم السطو المسلح والأسلحة النارية أنشئت لتنظر ، في جملة قضايا أخرى ، قضايا السطو المسلح ، وأنها كانت في البداية يرأسها ضباط عسكريون . بيد أن هذه المحاكم يرأسها حالياً قضاة من المحكمة العليا وأن الاجراءات التي تتبعها هي الاجراءات نفسها التي تتبعها المحاكم العادية . وللمتهمين الحق في محامٍ يدافع عنهم وأنه إذا أدين المتهم وحكمت المحكمة عليه بالاعدام ، يعاد النظر ، عادة ، في هذه الاحكام قبل تنفيذها ، وعندها إما يتم تأكيد الاحكام أو تخفيفها إلى أحكام بالسجن . وفي حالة غانيو ابراهيم في ولاية كوارا ، فقد خفف حكم الاعدام إلى السجن لمدة خمس سنوات . وأن نيجيريا لم تعدم أحداثا على الإطلاق . وأضاف ممثل الحكومة إلى هذا الرد قوله إن الحكومة بصدد استعراض جميع الحالات التي وافاها بها المقرر الخاص .

باكستان

٢٠٠ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة إلى حكومة باكستان تحيل معلومات تدعي انه في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، عثر على أمير علي من قرية شانغرو موري ، في مقاطعة سند ، ميتاً خارج منزل قرب حيدر اباد ، بعد أن ألقي عليه القبض في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ برفقة شخصين آخرين هما غلاب ونياز ماتشي ، واعتقل في مركز الشرطة في هوسري . وعلى الرغم من ادعاء الشرطة بأن أمير علي توفي لاسباب طبيعية فإن الشخصين المعتقلين معه ادعيا أنهما شهدا ضباط الشرطة يضربون أمير علي في مركز الشرطة . وفي وقت لاحق ، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قتل الرجلان ، الشاهدان المزعومان على ضرب أمير علي ، وقتل معهما مظهر ماكهي ومحمد علي ، وذلك عندما هاجم أفراد من الشرطة والجيش قرية غانغرو موري واطلقوا النار

على اشخاص كانوا في مركب . وقيل إن حكومة السند أمرت في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ بإجراء تحقيق قضائي في الحادث الذي وقع في ٢٥ كانون الثاني/يناير .

٢٠١ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن حالات الوفاة المزعومة ، وخصوصا عن أية تحقيقات أجرتها السلطات في هذه الحالات ، بما في ذلك تشريح الجثث ، والإجراءات التي اتخذتها لتقديم المسؤولين للمحاكمة ومنع حدوث المزيد من حالات القتل من هذا القبيل .

٢٠٢ - وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير ، لم يصل من حكومة باكستان أي رد بهذا الشأن .

بيرو

٢٠٣ - في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت برقية إلى حكومة بيرو تتضمن معلومات تدعي اختطاف ١٢ شخصا قيل إنهم شهود على حالات قتل حدثت في كاياركا في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨ (انظر الفقرة ٢١٠) . ويدعى أن مجموعة من جنود الدوريات العسكرية قامت باختطاف هؤلاء الاشخاص الـ ١٢ في ٣٠ حزيران/يونيه و٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ في كاياركا ، مقاطعة اياكوشو .

٢٠٤ - ونظراً للظروف التي تمت فيها الاحداث المذكورة أعلاه ، وخصوصا حالات القتل المزعومة التي حدثت في كاياركا في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨ ، أعرب المقرر الخاص عن قلقه على حياة وسلامة الاشخاص الـ ١٢ ، وناشد الحكومة أن تتخذ كل إجراء ممكن لضمان سلامة الاشخاص المعنيين ، وطلب معلومات عن الحالات المذكورة ، وخصوصا عن أي تحقيق أجرته السلطات المعنية .

٢٠٥ - وفي ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية أخرى الى حكومة بيرو تتعلق بالتهديدات بالقتل التي ادُّعي أنها وجهت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في اياكوشو إلى انجيلا ماندوزا دي اسكارزا ، رئيسة الجمعية الوطنية لاقارب الاشخاص المختطفين والمعتقلين المفقودين في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارئ في بيرو ، وإلى ماريو كاتالاكانتي غامبوا ، عضو جمعية المحامين .

٢٠٦ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة بيرو تتعلق بالتهديدات بالقتل الموجهة إلى أسرتي لويس ميغيل باساتشي وسوكاراتيس بورتا مولانو اللذين عُثر عليهما مقتولين في آب/أغسطس ١٩٨٨ جنوب ليما . وادُّعي ان الشخصين قتلا على أيدي مجموعة شبه عسكرية يطلق عليها اسم "رودريغو فرانكو" .

٢٠٧ - وفي كلتا البرقيتين طلب المقرر الخاص معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية حياة الاشخاص الذين وجهت اليهم التهديدات .

٢٠٨ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وجهت برقية إلى حكومة بيرو تتعلق بمقتل شهود حوادث كاياراا المزعوم وبالتهديدات بالقتل الموجهة إلى كارلوس اسكوبار بينيدا . وبناء على معلومات وصلت الى المقرر الخاص ، أقدم جنود يرتدون أقنعة سوداء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، على قتل اثنين من موظفي بلدية كاياراا ، هما خوستينيانو تينكو غارسيا وفرناندينا بالومينو كويسبي ، فضلا عن أنطونيو فيلكس غارسا تيبي ، سائق شاحنة تنقل ركاباً كان من ضمنهم الشخصان المذكوران أعلاه . وادُّعي أن هؤلاء الثلاثة هم آخر الضحايا من بين ما لا يقل عن ثمانية أشخاص قتلوا أو اختفوا بعد اعتقالهم بسبب الشهادة التي أدلوا بها للموظفين القانونيين المدنيين المحققين في الوفيات التي حدثت في كاياراا في ١٤ و١٨ أيار/مايو ١٩٨٨ ، أو بسبب علاقتهم بالشهود . وفي هذا الصدد ، وصلت الى المقرر الخاص رسائل يعرب فيها أصحابها عن قلقهم على حياة كارلوس اسكوبار بينيدا الذي قام ، بوصفه مفوضا خاصا ، بإجراء التحقيق في حالات القتل التي وقعت في كاياراا وقدم تقريرا فيها . وادُّعي أن اسكوبار قد تعرض للمضايقات وللتهديد بالموت . وعلاوة على ذلك أعرب للمقرر الخاص عن المخاوف من تعرض حياة بينيديكتا ماريبا فالنزويلا أوكايو ، زوجة خوستينانو تينكو غارسيا ، الى الخطر .

٢٠٩ - وناشد المقرر الخاص حكومة بيرو أن تتخذ جميع الاجراءات الممكنة لضمان حق الاشخاص المذكورين أعلاه في الحياة والامن وطلب منها معلومات عن حوادث الوفاة المذكورة أعلاه ، وخصوصا عن التحقيقات التي أجريت في هذه الحالات .

٢١٠ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة بيرو تتضمن معلومات تدَّعي أنه تم في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨ ، قَتل ما لا يقل عن ٢٩ شخصا على أيدي أفراد من القوات العسكرية في قرية كاياراا ، منطقة هوانكابي ، إقليم ديكتور فيخاردو ، من مقاطعة اياكوشو . وورد في التقارير أن حالات القتل هذه تمت خلال عملية أمر بها القائد العسكري للمنطقة لمقاومة حركة تمرد حدثت عقب حادث وقع في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ قتل فيه العديد من الجنود وقعوا في كمين نصب لهم في موقع يطلق عليه اسم "ايروسكو" يعتقد أن المسؤولين عنه أفراد ينتمون الى فريق عصابات "الدرب المنير" . وادُّعي أنه كان من بين الضحايا بعض التلاميذ ، ومدير المدرسة المحلية وبعض أعضاء المجلس المحلي . وان بعض الضحايا عذبوا قبل قتلهم . ويقال إن الجنود الذين شاركوا في العملية والبالغ عددهم قرابة ٣٠٠ جندي هم من جنود القواعد العسكرية القائمة في هوالا ، وكاناريا ، وكولكا ، وباميا كانفالو ، وكانفالو ، وهوانكابي

وهوانكازنكوس . وسلمت الى المقرر الخاص قوائم بأسماء الضحايا المزعومين في عملية القتل هذه .

٢١١ - وادعي كذلك أنه تم ، خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٨ ، قتل عدد من الاشخاص في مواقع شالهوانكا (بيتشرهون - ايانكاي) ، وتاكيباسبا وسان ميغيل (تينتاي - ايامباريس) على أيدي أفراد من القوات العسكرية . وقشر ، خلال هذه الفترة ، على جثث مشوهة لثلاث نساء قطع رأس إحداهن .

٢١٢ - وبالاضافة الى ما تقدم وصف المقرر الخاص ثلاث حوادث ادُّعي انها وقعت خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

٢١٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى الى حكومة بيرو تحيل اليها معلومات تدعي أن حوادث القتل تواصلت خلال السنة الماضية على أيدي كل من القوات الحكومية ومجموعات المتمردين المسلحين ، مثل فريق الدرب المنير والحركة الثورية توباك أمارو ، ولا سيما في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ التي تديرها قوّاتها القيادات العسكرية . ويقال إن غالبية الضحايا من سكان القرى المحلية الواقعة في هذه المناطق ، الذين ادُّعي أن قوات الامن اشتبهت بانهم يدعمون رجال العصابات ، غير أنه قيل إن عددا من القرويين قتلوا كذلك على أيدي مجموعات المتمردين بسبب رفضهم التعاون معهم .

٢١٤ - ويتبيّن من الاحصاءات الرسمية التي أجراها مجلس الشيوخ في بيرو ، أن عدد حالات القتل التي حدثت لاسباب سياسية خلال الفترة من حزيران/يونيه الى منتصف تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، بلغ ٦٧٤ حالة .

٢١٥ - ووصف المقرر الخاص على سبيل المثال تسع حالات قتل .

٢١٦ - وفي كلتا الرسالتين طلب المقرر الخاص معلومات عن حالات الاعدام بدون محاكمة والتعسفية المزعومة ، وخصوصا عن التحقيقات التي أجرتها السلطات في هذه الحالات ، بما في ذلك تشريح جثث الضحايا ، والاجراءات التي اتخذتها لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة والحيلولة دون حدوث وقيات من هذا القبيل .

٢١٧ - وفي ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة بيرو تتعلق بالاجراءات القانونية التي اتخذها المجلس الاعلى للمحكمة العسكرية فيما يتصل بقتل ١٣ فلاحاً من بينهم قاصرين ، في ٢٢ و٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، في

بوماتامبو وبانكو آلتو ، في اقليم فيلكاشوامان ، مقاطعة اياكوشو ، على أيدي أفراد من جيش بيرو . فقد ورد في التقارير أن المجلس الأعلى للمحكمة العسكرية رد التهم الموجهة الى عدد من الافراد العسكريين في هذه القضية وأوقف الاجراءات الجنائية في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وادُّعي كذلك أنه على الرغم من النداءات التي وجهتها أسر الضحايا ، فإنها لم تكن موضع الاعتبار في الاجراءات القانونية . وجاء في التقارير ذاتها أن القيادة المشتركة ذكرت في وقت سابق أن التحقيق الذي أجري في الحادث "اثبت أن أعمالاً ارتكبت تشكل انتهاكا للقواعد النافذة المتعلقة بعمليات السلطات المكلفة بإنفاذ القانون" .

٢١٨ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن الاجراءات القانونية التي اتخذها المجلس الأعلى للمحكمة العسكرية فيما يتعلق بالحالات المذكورة أعلاه ، وبوجه خاص قراره القاضي بتبرئة الافراد العسكريين المتهمين أصلاً في عمليات القتل .

٢١٩ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يصل أي رد من حكومة بيرو بهذا الصدد .

الفلبين

٢٢٠- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ وجهت رسالة الى حكومة الفلبين تحيل معلومات تدعي أن مدنيين غير مسلحين قتلوا في السنة الماضية إما على أيدي أفراد من قوات الأمن ، أو القوات المدنية المتحدة للدفاع عن الوطن ، أو ما يسمى بالفرق الأهلية "الحفظ الأمن" التي قيل إنها تعمل بتأييد من الحكومة . وقيل إن معظم الضحايا كانوا ممن اشتبه بأنهم من مؤيدي الجيش الشعبي الجديد أو أعضاء في منظمات محلية أو تابعة للكنيسة . ويدعى أن التحقيقات الرسمية نادرا ما تفضي الى المحاكمة ، وأن ذلك يعزى لعدة أسباب منها خوف الشهود أو إرهابهم ، وعدم تعاون العسكريين وعدم التزام المحاكم العسكرية بالحياد لدى نظرها في القضايا التي يتورط فيها الجنود والشرطة . وبالاضافة الى ذلك ، ادُّعي أن الجيش الشعبي الجديد مسؤول عن قتل عدد من الجنود والشرطة وغيرهم ، بما في ذلك قتل امين الحكومة المحلية جيم فيرير في تموز/يوليه ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، قُتل عدد من الاشخاص من بينهم مرشحون للانتخاب خلال الانتخابات المحلية التي أجريت في بداية عام ١٩٨٨ .

٢٢١- ووصف المقرر الخاص على سبيل المثال ٢٨ حالة قتل تمت خلال الفترة ما بين شباط/فبراير ١٩٨٧ و كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ادُّعي أن قوات الأمن والمجموعات شبه العسكرية مسؤولة عنها .

٢٢٢- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى الى حكومة الفلبين تتضمن معلومات تدعي أن عمليات القتل بدون محاكمة والتعسفية قد تواصلت خلال الاشهر العديدة الماضية على أيدي أفراد من القوات المسلحة ، ومجموعات حفظ الأمن الأهلية شبه العسكرية وافراد مسلحين مجهولي الهوية .

٢٢٣- ووصف المقرر الخاص على سبيل المثال تسع حالات قتل من هذه الحالات التي ادُّعي انها حدثت خلال الفترة الممتدة بين كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ وتموز/يوليه ١٩٨٨ بما في ذلك حالات ثلاثة محامين في قضايا الدفاع عن حقوق الانسان قتلوا في حزيران/ يونيه وتموز/يوليه ١٩٨٨ .

٢٢٤- وفي كلتا الرسالتين طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المذكورة أعلاه وبوجه خاص عن التحقيقات التي أجرتها السلطات في هذه الحالات ، بما في ذلك تشريح الجثث والتدابير التي اتخذتها لتقديم المسؤولين عنها الى العدالة والحيلولة دون حدوث وفيات من هذا القبيل .

٢٢٥- وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وصلت الى المقرر الخاص رسالة من حكومة الفلبين تحيل بها الوثائق التالية التي اعدتها لجنة الفلبين لحقوق الانسان :

(أ) كتاب تمهيدي عن لجنة الفلبين لحقوق الانسان ؛

(ب) بيان عن حقوق الانسان اصدرته لجنة الفلبين لحقوق الانسان ومبادىء توجيهية عن التفتيش وسير التحقيق ، والقاء القبض ، والاعتقال والعمليات ذات الصلة ؛

(ج) دليل خدمات وبرامج لجنة الفلبين لحقوق الانسان ؛

(د) تقارير الاداء الشهري الموحدة عن الفترة كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

٢٢٦- وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تلقى المقرر الخاص رداً من حكومة الفلبين تحيل به تقارير عن حالات افرادية أعدتها لجنة الفلبين لحقوق الانسان حول عدد من حالات القتل المزعومة وهي كما يلي :

(أ) يتبين من تقرير حالة إفرادية أعدته لجنة حقوق الانسان مؤرخ في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٨ فيما يتعلق بعملية قتل اندريس ريو ومانويل دوتولو المزعومة ، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في بارانغاي هيماكوغو ، هندانغ ، لايتي ، على أيدي دورية عسكرية فلبينية ، أن فريقاً من المحققين تابعاً للجنة حقوق الانسان قد أوفد للتحقيق في عمليات القتل . وبينما أن الافادة التي أدلى بها الشاهد الذي أجرى معه فريق لجنة حقوق الانسان المقابلة ، كانت كافية لاثبات أن الظروف السابقة مباشرة

لقتل ريو دوتولو لم تكن لها طبيعة المواجهة المسلحة ، كما ورد في التقرير الرسمي للجيش ، فإن ذلك لا يكفي لاتهام أفراد الدورية العسكرية التي ألقت القبض على هذين الشخصين واحتجزتهما في مكان غير معروف . وتسعى لجنة حقوق الانسان للحصول على بيانات مشفوعة بيمين من الاشخاص الذين يقال إنهم شهدوا عملية القتل ولكنهم تسوارروا خوفاً على حياتهم ؛

(ب) ورد في تقرير حالة افرادية أعدته لجنة حقوق الانسان ، مؤرخ في ١٢ آب/اغسطس فيما يتعلق بعملية قتل الاب كارل شميتز المزعومة ، في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ في دير ابرشية بارانغاي بولول ، كوروناندال ، جنوب كاتاباتو ، أن الموظف المحقق في دائرة شرطة الفلبين رقم ٤٥٦ المقيم في كورونادال أجرى تحقيقاً فورياً في الحالة وذكر أن شهوداً رأوا أحد أفراد القوات المدنية للدفاع عن الوطن يطلق النار على الاب شميتز فيرديه قتيلا . واستناداً إلى إفادات الشهود العيان ، رفع قائد مركز شرطة جنوب كاتاباتو دعوى جنائية على الفرد المذكور التابع للقوات المدنية للدفاع عن الوطن امام المحكمة الاقليمية الحادية عشرة ، الفرع ٢٤ وذلك في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بتهمة القتل العمد . وبعد ذلك صدر في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ أمر حبس بحقه لاحتجازه في سجن المقاطعة . وأثبت التحقيق أن قتل الاب شميتز ناشئ عن ضغينة شخصية وليس عن أي دافع سياسي ؛

(ج) يتبين من تقرير حالة إفرادية أعدته لجنة حقوق الانسان ، مؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ فيما يتعلق بعملية قتل محامي قضايا حقوق الانسان الفونسو أ . سورياغو ، المزعومة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ في منزله في تابوكانان ، باردو ، سيبو سيتي ، أن المكتب الوطني للتحقيق وكذلك لجنة حقوق الانسان أجريا تحقيقاً في الحادث نتج عنه اعتقال شخص اعترف طوعاً وبحرية ، بعد أن أُعلم بحقوقه الدستورية ، ومنها حقه في التزام الصمت وفي مساعدة محام ، وبعد أداء اليمين ، أنه قتل سوريفاو بناء على تعليمات صدرت له من رائد في وحدة الامن الاقليمي لشرطة الفلبين في سيبو . وبعد ذلك أوقفت السلطات العسكرية الرائد عن العمل واحتجزته في الثكنة . ووجهت للمدعى عليه ورفيقيه تهمة القتل العمد لدى المكتب المالي في سيبو سيتي ، وكلف القاضي المدعي العام لشرطة الفلبين بالشروع في إجراء تحقيق أولي في تهمة القتل العمد الموجهة لرائد شرطة الفلبين . وقد قدم التماس الى الرئيس لتنازل المحكمة العسكرية عن سلطتها للنظر في قضية الرائد وأن تجري محاكمته ، مع المدعى عليه في محكمة مدنية . ولم يصدر أي تنازل وقت اعداد تقرير الحالة الافرادية للجنة حقوق الانسان . ولا يزال رفيقا المدعى عليه في حالة فرار ؛

(د) وورد في تقرير حالة إفرادية أعدته لجنة حقوق الانسان ، مؤرخ في ١١ آب/اغسطس ١٩٨٨ . فيما يتعلق بعملية قتل محامي قضايا حقوق الانسان فينشنتي ميرابويتو المزعومة ، في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ على أيدي شخصين مسلحين في السوق العامة في مدينة اللواء سانطوس ، أن سلطات الشرطة في مدينة جنرال سانطوس اعتقلت

أحد الشخصين المسلحين المزعومين في ٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وفي اليوم نفسه وجهت المحكمة التهمة الى المشتبه فيه وأودع سجن المدينة . ولا يزال رفيقه في حالة فرار . وتوصلت لجنة حقوق الانسان في تحقيقها الى ان قتل ميرابويتو لم يكن بسبب انشطته بوصفه محام يرافع في قضايا حقوق الانسان . وصدرت توجيهات الى المكتب الاقليمي للجنة حقوق الانسان بمتابعة الحالة وإبلاغ اي تطور هام الى المكتب الرئيسي ؛

(هـ) وورد في تقرير حالة إفرادية أعدته لجنة حقوق الانسان مؤرخ في ١١ آب/اغسطس ١٩٨٨ فيما يتعلق بعملية قتل المحامي راموس كورا ، المزعومة ، في ١٨ حزيران/يونيه ، بامبانغا على أيدي رجلين مسلحين مجهولي الهوية ، ان فريقا تابعا للجنة حقوق الانسان أوفد للتحقيق في هذه الحالة ، غير أن أرملة الضحية رفضت الإدلاء باي شيء خوفاً على سلامتها وسلامة أسرتها . وغادر والد الضحية وابن أخيه اللذان قيل إنهما شهدا عملية القتل ، محل إقامتهما ، لا يعرف شيء عن مكان وجودهما . وقُتل كذلك الطبيب الذي حُمل إليه كورا بعد إصابته بالرصاص . ولا يزال التحقيق الذي تجريه لجنة حقوق الانسان مفتوحا ؛

(و) ويتبين من تقرير حالة إفرادية أعدته لجنة حقوق الانسان ، مؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٨ فيما يتعلق بقضية رودیغر دي لوس سانتوس الذي يدعى أنه اختطف في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٨ على أيدي أفراد تابعين لمجموعة العمليات الخاصة الموحدة التابعة لشرطة بازاي في مالیباي ، في مدينة بازاي ، والذي عثر عليه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، في نادي غولف منطقة الوادي في انتيبولو ، ريزال ، وتوفي في المستشفى في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ان فريق لجنة حقوق الانسان أجرى مقابلة مع الشاهد الوحيد في عملية الاختطاف وقد رفض أن يدلي بأية إفادة مكتوبة ، وقال كذلك إنه سيرفض الشهادة في المحكمة خوفاً على حياته وحياة افراد أسرته ؛

(ز) ويتبين من تقرير حالة إفرادية أعدته لجنة حقوق الانسان مؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ فيما يتعلق بقتل رينالدو د . فرانسيسكو ومحاولة قتل هيلاريو م . بوستامانتي في آذار/مارس ١٩٨٨ ، أن المكتب الوطني للتحقيق ولجنة حقوق الانسان أجريا تحقيقاً في هذه القضية في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وكان الرجلان قد اختطفا على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٨ في مالاتا ، مانيلا ، وعُثر عليهما في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ في مدينة كالوكان . وقال بوستامانتي إلى المحققين إنه تعرض هو وفرانسيسكو للتعذيب على أيدي مختطفيهم الذين كانوا يرتدون بزة الشرطة ، وقدموا أنفسهم بوصفهم أفرادا تابعين لقيادة شرطة الفلبين الاقليمية في العاصمة ، وأنهما نقلا بعد ذلك إلى مدينة كالوكان في سيارة شرطة زرقاء اللون وقُذف بهما خارج السيارة . وترى لجنة حقوق الانسان أن الحالة تتطلب المزيد من التحقيق نظرا الى أن بوستامانتي لم يستعد صحته كاملة كما أنه ليس باستطاعته التعرف على أي فرد من مختطفيه .

الصومال

٢٢٧- في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة الصومال تتضمن معلومات تتعلق بأحكام الاعدام الصادرة عن محكمة الأمن الوطني في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ . وتفيد المعلومات التي وصلت الى المقرر الخاص ، أن المدعى عليهم بما في ذلك ثمانية أشخاص محكوم عليهم بالاعدام هم قيد الحبس الانفرادي منذ اعتقالهم في حزيران/يونيه ١٩٨٢ وأن بعضهم تعرض للتعذيب خلال مدة اعتقاله . وادعي كذلك أن محكمة الأمن الوطني كانت مكونة من أحد وزراء الحكومة وضابطين عسكريين وأن المحاكمة استندت أساسا الى اعترافات المدعى عليهم التي قيل إنها قدمت بوصفها بيانات مكتوبة الى المحكمة وأن المحكمة لم تنظر في ادعاء التعذيب . وأن حق الاستئناف أمام محكمة عليا غير ممكن بموجب اجراءات المحكمة .

٢٢٨- وطلب المقرر الخاص من حكومة الصومال أن تقدم معلومات عن الحالات المذكورة أعلاه ، وخصوصا عن اجراءات محكمة الأمن الوطني ، التي حكمت بموجبها على الاشخاص الثمانية بالاعدام .

٢٢٩ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت برقية أخرى إلى حكومة الصومال بشأن خمسة من طلاب الكلية العسكرية ادُّعي أنهم أجبروا على العودة من مصر إلى الصومال . وتفيد المعلومات التي وصلت الى المقرر الخاص أن واحدا من الطلاب الخمسة توفي نتيجة للتعذيب . وتلقى المقرر الخاص رسائل يُعرب فيها أصحابها عن قلقهم إزاء حالة الطلاب الاربعة الآخرين الذين يدّعى أنهم محجوزون في حبس انفرادي دون تهم أو محاكمة والذين لا يعرف أحد مكان وجودهم .

٢٣٠ - وناشد المقرر الخاص حكومة الصومال أن تضمن حماية حق الاشخاص الاربعة المذكورين أعلاه في الحياة بكل وسيلة ممكنة ، وطلب منها معلومات عن الوفاة المزعومة لأحد الطلاب الخمسة في السجن ، وخصوصا عن التحقيقات التي أجرتها السلطات المعنية وعن الحالة الراهنة للطلاب الاربعة الآخرين .

٢٣١ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وجهت برقية الى حكومة الصومال تتعلق بقيام القوات الحكومية بشن غارات قصف عشوائية مزعومة ، يمكن أن تكون استخدمت فيها الاسلحة الكيميائية ، على ثلاث مدن شمالية هي هرغيسا ، وبربيرا ، وبورعو مما تسبب في وفاة ٠٠٠ ٤٠ شخص . وتفيد المعلومات التي وصلت الى المقرر الخاص أن النزاع المسلح الداخلي الدائر في المنطقة الشمالية من الصومال قد اشتد وأن عددا كبيرا من المدنيين المنتمين الى جماعة اسحاق قد قتلوا على أيدي القوات الحكومية بسبدون محاكمة أوبطريقة تعسفية .

٢٣٣- وأعرب المقرر الخاص عن القلق الذي يساوره بشأن حياة وسلامة السكان المدنيين في المناطق المتضررة وناشد حكومة الصومال أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان حماية حق كل مواطن في الحياة . وطلب منها ، بالاضافة الى ذلك ، معلومات عن الادعاء المذكور أعلاه وخصوصا عن التحقيقات التي اجرتها في الحوادث المذكورة فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها لتقديم المسؤولين للمحاكمة ، وللحيلولة دون حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٣٤- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة الصومال تحمل معلومات تدعي أن عددا كبيرا من المدنيين قتلوا في عمليات القصف العشوائي التي شنتها القوات الحكومية أو اعدموا دون محاكمة أو بعد محاكمة جزئية ، سريعة خلال السنة الماضية في النزاع المسلح الداخلي الدائر في المنطقة الشمالية من القطر . وومف المقرر الخاص على سبيل المثال الحوادث المزعومة التالية :

(أ) في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وعقب هجمات شنتها الحركة الوطنية الصومالية في منطقة جبيلة ، حوكم ١٦ رجلا معظمهم من المزارعين والرحل محاكمة جزئية سريعة ثم أعدموا بعد أن صدرت بحقهم أحكام بالاعدام بوقت وجيز . وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ تمت محاكمة ٦ أشخاص آخرين واعدموا بطريقة مشابهة ؛

(ب) وفي ٣١ أيار/مايو و١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وبعد هجوم شنته الحركة الوطنية الصومالية في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، تم اعدام ٢١ شخصا في هرغيزا في ثلاث حوادث منفصلة . ويُدعى أن العدد الاجمالي للأشخاص الذين اعدموا مرتفع جداً .

٢٣٥- وعلم المقرر الخاص في وقت لاحق أن الرئيس خفف في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٨ أحكام الاعدام التي أصدرتها محكمة الأمن الوطني بحق الأشخاص الثمانية في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ (أنظر الفقرة ٢٣٧) وأنه تم نقل اثنين من هؤلاء الأشخاص الثمانية الى اقامة جبرية أما الستة الآخرون فقد حكم عليهم بالسجن لمدة ٢٤ سنة .

٢٣٥- وحتى وقت إعداد هذا التقرير لم يصل أي رد من حكومة الصومال بهذا الصدد .

جنوب افريقيا

٢٣٦ - في ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة جنوب افريقيا تتعلق بادّعاء وشوك اعدام من أطلق عليهم اسم "ستة شاربفيل" الذين اعتقلوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ أثناء حوادث الاضطرابات والقتل التي وقعت في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ في مدينتي شاربفيل وسيبوكنج ، وحكمت عليهم المحكمة العليا في بريتوريا بالاعدام في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . وتفيد الادعاءات أنه تم تعذيب المدعى عليهم خلال اعتقالهم

وأن المحكمة قبلت البيانات التي انتزعت منهم نتيجة التعذيب بوصفها حجة ضدهم ، وأن المحكمة استندت في اثباتها لكثير من الوقائع الى الشهادة التي أدلى بها الشاهد الحكومي الوحيد وأنها رفضت معظم الشهادات التي أدلى بها المدعى عليهم .

٢٣٧ - وطلب المقرر الخاص معلومات عن هذه الحالات ، وخصوصا عن اجراءات المحاكمة التي حكم بموجبها بالاعدام على هؤلاء الاشخاص الستة ، وناشد الحكومة على أساس انساني صرف أن ترجئ تنفيذ حكم الاعدام فيهم .

٢٣٨ - وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وجهت برقية أخرى الى حكومة جنوب افريقيا تتعلق بقضية "ستة شاربفيل" ، وذلك بعد أن وصلت اليه معلومات أخرى تفيد أنه تقرر اعدام الاشخاص الستة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ .

٢٣٩- وكرر المقرر الخاص تأكيد ندائه لارجاء اعدام الاشخاص الستة .

٢٤٠- وعلم المقرر الخاص في وقت لاحق أن رئيس دولة جنوب افريقيا خفف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ احكام الاعدام الصادرة بحق "ستة شاربفيل" باحكام بالسجن تتراوح مدتها بين ١٨ و ٢٥ سنة . وفي الوقت نفسه خفف احكام الاعدام الصادرة بحق ستة أشخاص آخرين من بينهم أربعة ضباط شرطة من البيض .

٢٤١- وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وجهت برقية الى حكومة جنوب افريقيا تتعلق بنيلسون مانديلا ، الذي تفيد التقارير أن حالته الصحية متدهورة للغاية . وتم خلال جلسات الاستماع التي نظمها المقرر الخاص بالاشتراك مع فريق الخبراء العامل المختص المعني بجنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الإعراب عن المخاوف من إمكانية عدم حصول نيلسون مانديلا على العناية الطبية الكافية وتعرض حياته للخطر .

٢٤٢- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه في هذا الصدد وناشد حكومة جنوب افريقيا على أساس انساني صرف ان تضمن حماية حق نيلسون مانديلا في الحياة وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لكي توفر له كل ما يمكن من الرعاية والعناية الطبيتين .

٢٤٣- وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجهت رسالة الى حكومة جنوب افريقيا تحيل معلومات تدعي أن عددا كبيرا من الاشخاص قتلوا في السنة الماضية في أعمال عنف حدثت في مناطق مختلفة من البلد ، وخصوصا نتيجة للنزاعات المتواصلة بين حركة انكاثا ومناصري الجبهة الديمقراطية المتحدة في ناتال . وذكر أحد المصادر أن زهاء ٥٠٠ شخص قتلوا بين بداية عام ١٩٨٧ و شهر أيار/مايو ١٩٨٨ . وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨

وحده بلغ مجموع الاشخاص الذين قتلوا مائة وثمانية اشخاص وذكرت بعض التقارير أن الشرطة لم تتدخل خلال أحداث العنف لمنع حدوث القتل . وادعي كذلك أن اشخاصا عديدين يقال انهم مناهضون نشطون للفصل العنصري ، قتلوا على أيدي أشخاص مجهولي الهوية . ووصف المقرر الخاص على سبيل المثال الحالات التالية :

(أ) في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عثر في سويتو على جودفري سيسيلو دلومو مقتولا برصاصة بعد مرور ستة أيام على استجوابه في مقر الشرطة في جوهانسبرغ بشأن مقابلة تليفزيونية يقال انه وصف خلالها التعذيب الذي تعرض له على يد الشرطة أثناء اعتقاله ؛

(ب) وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ قُتل ليندا براكفيي في هلموود قرب ويلكم ، في ولاية أورانج فري ، على أيدي ثلاث أشخاص مجهولي الهوية بعد مرور ثلاثة أيام على اطلاق سراحه من السجن الذي قضى به ستة أسابيع دون تهمة .

٣٤٤- بالاضافة الى ذلك يدعى أن أشخاصا عديدين ، يقال انهم اعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا قتلوا خارج البلد على أيدي أشخاص مجهولي الهوية ادعي أنهم خاضعون لسلطة حكومة جنوب افريقيا . وورد ذكر الحالات التالية كامثلة على ذلك :

(أ) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وفي مانزيني ، سوازيلند أطلق مسلح أسود النار في مطعم على سيفونجيما فقتله ؛

(ب) وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وفي مازيرو اطلق مسلح النار من خلال نافذة على مازيزي ماجيكيزا فقتله وهو في الفراش في أحد المستشفيات ؛

(ج) وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، اطلق مسلح مجهول الهوية في باريس النار على دولتشي مبتمبر فأرداه قتيلا .

٣٤٥- وعلاوة على ذلك ، وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وفي غواخي جابوروني ادعي أن أربعة أشخاص ، يقال ان ثلاثة منهم من مواطني بوتسوانا ورابعهم لاجيء من جنوب افريقيا قد قتلوا في هجوم شنه عليهم افراد من قوات دفاع جنوب افريقيا .

٣٤٦- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وجهت رسالة اخرى الى حكومة جنوب افريقيا تدعي ان عقوبة الاعدام تستخدم على نطاق واسع ضد المتهمين بجرائم القتل المتعلقة بالسياسة التي يذهب ضحيتها أفراد من الشرطة ، وأعضاء مجالس المناطق التي يسكنها السود ومن يشتبه في أنهم مخبرو الشرطة . ويدعى أن الاحصاءات الرسمية تدل على أن المحاكم التي يتألف جميع اعضائها تقريبا من البيض تفرض عقوبة الاعدام على نحو غير متكافئ على السود من السكان . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، قيل ان عدد الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام بلغ ٢٩٧ شخصا وأن في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ اعدم ما لا يقل عن ٧١

شخصا منهم . وعلاوة على ذلك وفي حالة ادانة ستة شاربفيل يقال ان محكمة الاستئناف التي اقرت حكم المحكمة التي أجرت المحاكمة ، أدخلت في حكمها تفسيرا للمبدأ القانوني المتمثل في الغرض المشترك يسمح بتوسيع نطاق المسؤولية الجنائية بحيث يشمل جميع المشاركين في أية تظاهرة او شغب . وادعي كذلك ان اشخاصا عديدين قتلوا في أعمال عنف حدثت بمناطق مختلفة من البلد ، وخصوصا في ناتال ، نتيجة لاستمرار النزاعات بين المجموعات المتناحرة في المناطق التي يسكنها السود . وفي عدد من الحوادث يدعى انه تم انتقاء اعضاء ومناصرين للجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات جنوب افريقيا ومنظمة ناتان النسائية بهدف الاعتداء عليهم . وادعي كذلك أن اشخاصاً كثيرين قتلوا على أيدي أفراد من الشرطة . وومد المقرر الخاص هذه الحالات كما يلي :

(أ) في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وفي منطقة ماماقوبيدو ، قرب بيتروس ستاين ، في ولاية اورانج فري ، أطلقت الشرطة النار على خوسيلي تلاكي البالغ من العمر ١٥ سنة فقتلته في بيته . وادعي أنه قتل بينما كانت الشرطة تأمر افراد أسرته بإخلاء البيت ؛

(ب) وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وفي بونوني ، راند الشرقية ، قتل كايفوس نيوكي وهو طالب وعضو في الجبهة الديمقراطية المتحدة عندما أطلقت عليه الشرطة التي هاجمت بيته ، النار ؛

(ج) وفي بداية شهر آب/أغسطس ١٩٨٨ قتل في سويتو ، كليمنت كويجي ، وهو طالب في المرحلة الثانوية ويبلغ من العمر ١٤ سنة عندما أطلقت عليه شرطة البلدية النار . وجاء في بيان الشرطة أنها أطلقت النار بهدف تشتيت التلاميذ الذين كانوا يرمون بالحجارة شاحنة لتسليم بضاعة تحرسها الشرطة . بيد أن شهود عيان طعنوا في بيان الشرطة ؛

(د) وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قُتل سيثيمبيلي زوكوي عندما أطلق عليه شرطة أمن ترانسكاي النار في باتروورث بعدما اعتقلته بوقت وجيز . وقيل إنه تم بعد ذلك اعتقال شرطيين من شرطة أمن ترانسكاي واتهامهما بالقتل العمد ؛

(هـ) وفي ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وفي جورج ، الرأس الجنوبي ، قُتل انديلي كوبي ، من ماندكرال ، متأثراً بإصابات في رأسه نتيجة ما تعرض له من ضرب مبرح على أيدي الشرطة ؛

٢٤٧ - وفي كلتا الرسالتين طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات المذكورة أعلاه ، وخصوصا عن أية تحقيقات أجرتها السلطات في هذه الحالات ، بما في ذلك تشريح جثث الضحايا ، وأية اجراءات اتخذتها لتقديم المسؤولين عنها الى العدالة والحيلولة دون حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٤٨ - وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ومل رد من حكومة جنوب افريقيا يتضمن المعلومات التالية :

(أ) لا يزال النزاع بين انكاثا والجبهة الديمقراطية المتحدة يسبب الكثير من الاضطراب والمآسي في شاتال . ومنذ منتصف عام ١٩٨٧ ، تصاعد هذا النزاع بشدة ، وهو نزاع يتعلق أساسا بمسألة التفوق والسيطرة الفعالة في منطقة هي حصن تقليدي للزولو . وكان معدل الجرائم عاليا دائما في هذه المنطقة . وفي هذه الظروف بذلت شرطة جنوب افريقيا المجهدة بالفعل بسبب حالة الطوارئ السائدة ما في وسعها لتهدئة الحالة وتحقيق الاستقرار في المنطقة ؛

(ب) وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ألقي القبض على غدفري سيميلو دلومو مع ستة شبان آخرين في باحة كلية التجارة في سويتو ، وذلك عقب تحقيق أجري في محاولة للقتل والحريق العمد . وأدين جميعهم ولكن أخلي سبيلهم في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . واتجهت الأنظار مرة أخرى الى دلومو بعد أن بثت محطة التليفزيون الامريكية سي . بي . اس فيلما وثائقيا وجه فيه شخص يدعى "غدفري" اتهامات مثيرة تتعلق باعتقال الأطفال . وتبين أن "غدفري" هو غدفري دلومو ، واستجوب في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عن مشاركته في الفيلم الوثائقي . فقال إن لجنة دعم أولياء المعتقلين دعته لتناول الشاي حيث طلب منه شخص أن يروي الأحداث التي اكتنفت اعتقاله بسبب تصوير أشرطة الفيديو . وقال دلومو إنه أمر بأن يقول أنه تعرض الى الاعتداء بالعنف . ثم ذكر غدفري دلومو للشرطة انه يتخوف من بعض الافراد التابعين لمنظمة شعب آزانيا وأن حياته قد تكون معرضة للخطر ، وطلب أن يتم نقله الى مقر كوتسو حيث توجد مكاتب مجلس كنائس جنوب افريقيا . ولم يره أحد بعد ذلك . وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عثر على جثته في سويتو وعليها آثار ثلاثة اصابات بالرصاص . ولا تزال التحقيقات جارية في الحادث ؛

(ج) وكان كوردن ليندا براكفيلد البالغ من العمر ٢٦ سنة معتقلا في الفترة ما بين ٢٦ حزيران/يونيه و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ للاشتباه في حثه الشبان على ارتكاب الحريق العمد والعنف . وكانت الشرطة تسعى كذلك لالقاء القبض عليه بسبب السلب المسلح الذي يُزعم انه شارك فيه خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . ووُجهت اليه التهمة غير أنه تبين أنه لم يرتكب جريمة السلب في ٣ أيلول/سبتمبر فأطلق سراحه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وعثر على جثته في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وادعى الشهود أن ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية هاجموا براكفيلد وصديق له فكانت نتيجته وفاة براكفيلد .ولا تزال التحقيقات جارية في الحادث . ومنذ عام ١٩٨٣ حوكم براكفيلد لارتكابه أفعالا إجرامية مختلفة وقضى فترة ١٨ شهرا في السجن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ الى حزيران/يونيه ١٩٨٦ لارتكابه جريمة سلب ؛

(د) وفيما يتعلق بالحالات الاخرى ، أنكرت حكومة جنوب افريقيا تكراراً ومراراً مشاركتها في التخلص من أشخاص في الخارج ، وقالت إنه ليس هناك ما يثبت وجود صلة تربط بين هذه الحوادث والحكومة .

سري لانكا

٢٤٩ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ أُرسلت رسالة إلى حكومة سري لانكا أحيل فيها الادعاء القائل بأنه على الرغم من عقد الاتفاق الهندي - السريلانكي في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ لاقرار السلم وعودة الاوضاع إلى حالتها الطبيعية في سري لانكا فإن عمليات قتل المدنيين العزل قد استمرت في إطار منازعات داخلية مسلحة . ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، حالات قتل من هذا القبيل نُسبت إلى قوات حفظ السلم الهندية وإلى شرطة سري لانكا كما يلي :

(أ) في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في مستشفى جافنا التعليمي ، ادُّعي أن جنود قوات حفظ السلم الهندية قد قتلت نحو ١٠٠ شخص . وادُّعي أنه كان من بين الضحايا ثلاثة أطباء وعدد من الاطباء المقيمين و ١٠ ممرضات وممرض ؛

(ب) في ٣٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في "آراليشوراي جيتي" ، ادُّعي مقتل ٣٥ شخصا حين هاجمت طائرة عمودية تابعة لقوات حفظ السلم الهندية مجموعة من الناس بقذائف الهاون الصاروخية ؛

(ج) في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في "سانفوبيتي" ، ادُّعي أن جنود قوات حفظ السلم الهندية قد قتلوا امرأتين بعد اغتصابهما ؛

(د) في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في سوق تشافاكاتشيتشيري ، ادُّعي مقتل ٦٨ شخصاً حين هاجمت طائرة عمودية تابعة لقوات حفظ السلم الهندية حشداً كبيراً من المتسوِّقين ؛

(هـ) في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في الكلية النسائية الهندوكية ، ادُّعي مقتل ثلاثة أطفال في هجوم بالمدفعية شنته قوات حفظ السلم الهندية على مخيم للاجئين ؛

(و) في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في "فالفيتيتوراي" ، احتجز جنود من قوات حفظ السلم الهندية سبعة أشخاص ، كلهم من الشبان الذكور ، واقتادوهم إلى معسكر هذه القوات في فالفيتيتوراي . وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، ادُّعي أن واحداً من السبعة يدعى باراصاناشان ، ابن باراصاصامي ، قد مات نتيجة للتعذيب . وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ادُّعي أن شخصاً آخر يُدعى بابوراج ، ابن مونوصامي ، قُتل رمياً بالرصاص في المقبرة التي أجبر على حفرها في فالاي - فيلني على الطريق الممتد من فالفيتيتوراي إلى جافنا ؛

(ز) في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في شمال آلافيدي بجافنا ، قام جنود قوات حفظ السلم الهندية باحتجاز وتعذيب ثلاثة أشقاء هم باشماناشان كيريشاران ، ٣١ سنة ، وباشماناشان موراليشاران ، ٢٩ سنة ، وباشماناشان بالينثيران . وادُّعي أن باشماناشان كيريشاران قد قتله أحد الجنود بحربة بندقية ؛

(ج) في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ احتجزت قوات حفظ السلم الهندية في معسكر القوات في اينوفيل شخصا يدعى كاناغالينغام ناشان . وادُّعي أن جثته التي سُلّمت إلى اهله في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، كانت تحمل علامات التعذيب . وذكرت شهادة الوفاة الصادرة عن قوات حفظ السلم الهندية أن كاناغالينغام ناشان ، الذي قيل إنه من مناضلي "منظمة نمور تحرير تاميل ايلام" ، قد مات في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ "ربما بسبب توقف مفاجئ في اجهزة القلب والتنفس" ؛

(د) في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في باتيكالوا ، قُتل ٢٥ شخصا على الاقل في سوق مزدحمة في حادث اطلاق نيران بطريقة عشوائية من جانب الشرطة المحلية وجنود قوات حفظ السلم الهندية ، بعد هجوم شنه متمردو التاميل على ثلاثة من رجال الشرطة قُتل فيه احد رجال الشرطة .

٢٥٠ - وبالاضافة إلى ذلك ، ادُّعي أن عددا كبيرا من المدنيين قد قُتلوا على ايدي مجموعة معارضة مسلحة تاميلية . وفيما يلي امثلة لمثل هذه الحالات :

(أ) في ١ آذار/مارس ١٩٨٨ في موراويوا بمقاطعة ترينكومالي ، ادُّعي أن ١٧ شخصا ، قيل إن ١٦ منهم من السنهاليين ، قد قتلوا بطلقات الرصاص في هجوم شنه متمردو التاميل ؛

(ب) في ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ في سيتارو بمقاطعة ترينكومالي ، قُتل ٢٦ مدنيا على متن شاحنة حين اصطدمت الشاحنة بلغم أرضي ادُّعي أن متمردي التاميل قد زرعوه ؛

(ج) في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بالقرب من مدينة ديفاوابي بمقاطعة امباراي ، قُتل ١٥ من أهالي القرى السنهاليين على يد متمردي التاميل .

٢٥١ - وفضلا عن ذلك ، ومنذ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، ادُّعي أن اكثر من ٢٥٠ من موظفي الحكومة ومؤيدي الحزب الوطني المتحد ، وهو الحزب السياسي الحاكم ، بمن فيهم رئيسه ، قد قُتلوا على يد مجموعة تسمى "جاناشا فيموكثي بيراموناا" قيل إنها تعارض الاتفاق الهندي - السريلانكي المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٧ .

٢٥٢ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أُرسلت رسالة أخرى الى حكومة سري لانكا أحيل فيها الادعاء القائل بأن عددا من الاشخاص قد قُتلوا على يد قوة المهام الخاصة التابعة للجيش السريلانكي قبل عقد الاتفاق الهندي - السريلانكي في تموز/يوليه ١٩٨٧ وعلى يد قوات حفظ السلم الهندية بعد عقد الاتفاق . وقيل إن ضحايا عمليات القتل هذه كانوا من أهالي قرى التاميل . وقد وصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، سبعة حوادث مدعاة لعمليات القتل هذه . وبالإضافة إلى ذلك ، أحال المقرر الخاص ادعاءات مفادها أنه في خلال الاشهر العديدة الماضية ، قام المتمردون التاميليون بعمليات قتل

عشوائي . وافادت التقارير بان أحد هذه الحوادث قد وقع في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ في قرية أولوكولاما ، حيث ادُّعي أن المتمردين التاميليين قد قتلوا ٤٧ من أهالي القرى السنهاليين ، منهم ١٣ امرأة و ١٨ طفلا .

٣٥٣ - وقد طلب المقرر الخاص في الرسالتين معلومات عن الادعاءات ، وخاصة عن أي تحقيقات تكون قد أُجريت بشأنها ، بما في ذلك نتائج تشريح الجثث وأية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عن هذه الحوادث ومنع تكرار حدوث هذه الوفيات .

٣٥٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، التقى المقرر الخاص بالممثل الدائم لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي شرح له أن حالة العنف المستمر في المنطقة التي ادُّعي فيها وقوع حوادث اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي قد أعاقت التحقيقات في هذه الحوادث . ذلك أن العنف ، وخاصة من جانب منظمة نمور تحرير تاميل ايلام ، قد جعل من غير الممكن عمليا الآن اجراء تحقيقات قضائية منهجية في الادعاءات المحددة . بيد أن التحقيقات في حادث لاهوغالا (أودومانكولام) في مقاطعة أمباراي في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ قد أتمّها المفتش العام للشرطة الذي قدم تقريره عن الحادث المدعى إلى المحكمة العليا التي أصدرت أوامر استدعاء ، ومن المقرر أن يبدأ التحقيق القضائي في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وأورد الممثل الدائم عددا من التطورات الايجابية التي تبعث على الامل في أن تتغير إلى الافضل بعض الأوضاع التي أدت إلى ظهور هذه التقارير . وذُكر أن هذه التطورات هي كما يلي :

(أ) رفع حالة الطوارئ اعتباراً من منتصف ليل يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وقد أخذ رئيس الجمهورية في الاعتبار ، عند اتخاذه قراره بدفع حالة الطوارئ ، تحسن الوضع الامني الذي يرى انه "يُعزى إلى الثقة التي اكتسبتها جماهير هذا البلد" . ونتيجة لذلك تم الافراج فوراً عن ٦٠٠ شخص وينتظر الافراج عن آخرين في المستقبل القريب ؛

(ب) أعلنت الحكومة أنها ستكون على استعداد لمناقشة إلغاء قانون منع الإرهاب مع استمرار تحسن الأوضاع الامنية . إلا أنه سيتعين الانتظار حتى انتخابات البرلمان الجديد بعد الانتخابات العامة لاتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن ؛

(ج) تم الانتهاء من اجراء انتخابات المجالس الاقليمية في جميع أنحاء الجزيرة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وأدى ذلك إلى قدر كبير من التفويض الاداري للسلطة . وفي المقاطعات الشمالية والشرقية المدمجة مؤقتا ، أصبح أعضاء الجماعات العسكرية السابقة أعضاء في الادارة الاقليمية متجنبين العنف ؛

(د) من المقرر اجراء انتخابات عامة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الامر الذي يتيح مزيدا من فرص المشاركة السياسية لجميع الجماعات المحاربة التي لجأت إلى

العنف في الماضي . وقد شكلت جبهة التحرير المتحدة التاميلية ، وهي حزب برلماني ديمقراطي للتاميل ، ائتلافا مع الجماعات المحاربة لخوض الانتخابات العامة ؛

(هـ) تم رفع الحظر المفروض على جماعة جاناثا فيموكشي بيرامونا التي كانت تعارض وجود قوات حفظ السلم الهندية في سري لانكا ، مما يتيح لها فرصة المشاركة ديمقراطيا في الحياة السياسية للبلد .

٢٥٥ - واعرب الممثل الدائم عن امله في أن يجري ، عند تحسن الوضع الامني ، إرسال مزيد من المعلومات عن الحوادث ، وأن يكون من الممكن بصورة خاصة اجراء تحقيقات مناسبة .

السودان

٢٥٦ - في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ أرسلت رسالة إلى حكومة السودان أحيل فيها الادعاء القائل بأنه خلال العام الماضي وفي النزاع المسلح الداخلي في الجزء الجنوبي من السودان ، قُتل عدد كبير من المدنيين ، هم بصورة رئيسية من افراد جماعة الدنكا العرقية ، على يد قوات الحكومة أو الميليشيات التي جندتها تلك القوات . وأُوردت الحوادث الثلاثة التالية كامثلة لعمليات القتل المدّعاة :

(أ) في ٢٧/٢٨ آذار/مارس ١٩٨٧ في دبين ، بإقليم دارفور ، ادُّعي مقتل أكثر من ١ ٠٠٠ مدني على يد ميليشيات الرزيقات ؛

(ب) في ١١ و١٢ آب/اغسطس ١٩٨٧ في واو ، ادُّعي مقتل ٦٠٠ مدني على الاقل ، وربما وصل الرقم إلى ٣ ٠٠٠ مدني ، على يد قوات الامن ؛

(ج) في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في مدينة سوق جو ، ادُّعي مقتل مئات المدنيين على يد قوات الامن وأعضاء الميليشيات .

٢٥٧ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات بحدوث حالات اعدام بدون محاكمة او اعدام تعسفي ، وخاصة عن اية تحقيقات في تلك الحالات والتدابير التي اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ومنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٥٨ - ولم يرد رد من حكومة السودان حتى وقت اعداد هذا التقرير .

سوريينام

٢٥٩ - في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أُرسلت برقية إلى حكومة سوريينام بشأن اعتقال واحتجاز ، ستانلي رينش الذي التقى به المقرر الخاص اثناء زيارته لسوريينام

في آب/أغسطس ١٩٨٧ . ووفقا للمعلومات الواردة ، اعتقلت الشرطة العسكرية متانلي ريدش في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ عند عودته إلى سوريينام من الخارج .

٢٦٠ - وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه ازاء هذا الاعتقال وطلب معلومات ، ولا سيما عن الاتهامات الموجهة ضد متانلي ريدش ، وناشد الحكومة أن تكفل في حالته احترام جميع الضمانات القانونية وحقوق الانسان له ، بما في ذلك الحق في الحياة .

٢٦١ - وعلم المقرر الخاص بعد ذلك أن متانلي ريدش قد أُفرج عنه في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٢٦٢ - ولم يرد رد من حكومة سوريينام حتى وقت اعداد هذا التقرير .

الجمهورية العربية السورية

٢٦٣- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ وُجهت الى حكومة الجمهورية العربية السورية رسالة أُحيلت فيها ادعاءات بحدوث وفيات أثناء الاحتجاز . ووصف المقرر الخاص ، على سبيل المثال ، ثلاث حالات على النحو التالي :

(أ) في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ قيل إن إحسان عزّو قد مات في سجن صيدنايا بالقرب من دمشق نتيجة التعذيب وحرمانه من العلاج الطبي ؛

(ب) في أواخر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ أو أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ حدث في فرع فلسطين بدمشق أن توفي محمد العراج في ظروف مماثلة لتلك المشروحة أعلاه ؛

(ج) في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، في فرع التحقيق العسكري بدمشق ، توفي أيضا عبد الرازق أبازيد نتيجة التعذيب أثناء الاستجواب .

٢٦٤- وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات السالف ذكرها ، وخاصة عن أية تحقيقات في تلك الحالات ، بما في ذلك نتائج تشريح الجثث ، وعن أية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ولمنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٦٥ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وُجّهت رسالة أخرى إلى حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن الادعاء القائل بأنه حدث خلال الاعوام القليلة الماضية في سجن تدمر أن أُعدم عدد من السجناء في أعقاب محاكمة مستعجلة لم يُمنح فيها المتهمون الحق في الدفاع القانوني ولا الحق في الاستئناف . وذُكر تسعة وعشرون إسما للسجناء المدعى إعدامهم في تدمر .

٢٦٦ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن تلك الحالات .

٢٦٧ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن حادث ادُّعي فيه قتل مدنيين في طرابلس بلبنان في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ على أيدي القوات السورية وحادث وفاة أثناء الاحتجاز وقع في ١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، وهما أمران ذُكرا في التقرير الأخير المقدم من المقرر الخاص (E/CN.4/1988/22 ، الفقرة ١٦٥) . وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في طرابلس ، ذكر الرد أن الوجود السوري قد تحقّق بناء على طلب السلطات اللبنانية الشرعية ، بغية وقف القتال الضروي ومساعدة السلطات الشرعية على استعادة الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد والسعي إلى تحقيق مصالحة وطنية بين اللبنانيين من أجل حماية وحدة لبنان واستقلاله وسيادته . وفيما يتعلق بادعاء حدوث وفاة أثناء الاحتجاز ، ذُكر أن الادعاء القائل بأن شخصاً مات في أيار/مايو ١٩٨٦ نتيجة تعذيب هو ادعاء لا أساس له من الصحة .

٢٦٨ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من الحكومة على رسالتي المقرر الخاص المؤرختين في ٢٨ تموز/يوليه و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اشارت فيه إلى مذكرتها المؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ومرفقاتها الموجهة إلى مركز حقوق الانسان . وذكرت المذكرة أن الوثائق المحالة إلى الحكومة من مركز حقوق الانسان اشتملت على ادعاءات شتى تتعلق بحالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية والأساليب التي تستخدمها جهاتها الأمنية فضلاً عن قائمة بالمحتجزين . وأرفقت بالمذكرة ثمانية مرفقات تسرد أعمال الارهاب والتخريب والاغتيال التي اقترفها الأشخاص الواردة أسماؤهم في الوثائق السالف ذكرها ، وذُكر أن تلك المرفقات تبين كذلك الأخطاء والادعاءات المغالط فيها الواردة في تلك الوثائق فضلاً عن الطبيعة الارهابية والاجرامية للمحتجزين . وذُكر كذلك أن المعلومات الواردة في الوثائق لا أساس لها من الصحة إطلاقاً وأنها من ترويج الجماعات الارهابية أو المتطرفة والمنبوذين من المجتمع .

تايلند

٢٦٩- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وُجّهت رسالة إلى حكومة تايلند أُحيل فيها الادعاء القائل بأنه خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ ، قُتل خمسة من اللاجئين الكمبوتشيين بطريقة متعجلة أو متعسفة على أيدي أفراد من القوات العسكرية أو شبه العسكرية التايلندية العاملة بمحاذاة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . ووصف المقرر الخاص أربعة حوادث مدّعاة هي على النحو التالي :

(أ) في تموز/يوليه ١٩٨٧ قام جندي في قوة المهام رقم ٨٠ بجيش تايلند باقتياد مواطنين كمبوتشيين ، امرأة حامل وزوجها المعوق ، إلى الحجز وبقتلهما ، كعقاب على جمع حطب خارج مخيم اللاجئين بالموقع ٢ في مقاطعة براتشين بوري ؛

(ب) في ٦ آب/اغسطس ١٩٨٧ قُتل احد الكمبوتشيين رميا بالرصاص بعد اعتقاله على بعد كيلومترين من معسكر الحدود بالموقع باء (B) في مقاطعة سورين بالقرب من قرية بان خوت ؛

(ج) في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، اعتقلت قوات ميليشيا احد الكمبوتشيين علنا بعد خمسة كيلومترات من الموقع باء (B) بالقرب من قرية بان شام وقُتل بطلقات الرصاص بعد ضربه ضربا مبرحا ؛

(د) في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، قُتل احد الكمبوتشيين على أيدي المتطوعين شبه العسكريين للدفاع عن القرى التايلندية على بعد كيلومتر شمالي الموقع باء .

٢٧٠- وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات السالف ذكرها ، وخاصة عن أية تحقيقات في تلك الحالات وأية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ومنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٧١- ولم يرد رد من حكومة تايلند حتى وقت اعداد هذا التقرير .

أوغندا

٢٧٢- في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وُجهت رسالة إلى حكومة أوغندا بشأن الادعاءات التي ذكرت انه في أواخر تشرين الاول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، في منطقة غولو بشمالي أوغندا حيث تنشط جماعات معارضة للحكومة ، تم احراق عدد من أهالي القرى عمدا حتى الموت في أكواخهم على أيدي قوات حكومية خلال عمليات مكافحة المتمردين . وذكر المقرر الخاص حالة الاسر الخمس التي ادُّعي أن قوات الحكومة قتلتها.

٢٧٣- وطلب المقرر الخاص معلومات عن حوادث القتل المدعاة وخاصة عن أية تحقيقات في تلك الحالات وعن أية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ومنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٧٤- وبعد ذلك وردت معلومات ، فيما يتعلق بالادعاءات السالف ذكرها ، مفادها أن الميجور - جنرال قائد جيش المقاومة الوطني أعلن عن اجراء تحقيق في تقارير حوادث

قتل المدنيين على أيدي جيش المقاومة الوطني أثناء عمليات مكافحة التمرد في شمالي أوغندا .

٢٧٥- ويسلّم المقرر الخاص بأنه بالنظر الى أن رسالته قد أُرسلت الى الحكومة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، فإن الحكومة ربما لم تجد الوقت الكافي للرد قبل اعداد هذا التقرير .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٢٧٦- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ أُرسلت رسالة إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن الادعاء القائل بأنه حدث في ٦ آذار/مارس ١٩٨٨ في جبل طارق ، أن قام أفراد من قوات الخدمات الجوية الخاصة بقتل ثلاثة أشخاص بالرصاص قيل أنهم أعضاء في الجيش الجمهوري الايرلندي هم ميريد فاريل وداني ماكان وسين سافيج . وأفادت التقارير أنه وفقا لشهود العيان ، أُطلق الرصاص على هؤلاء الاشخاص الثلاثة على الرغم من أنهم لم يبدوا أي مقاومة حين واجههم أفراد قوات الخدمات الجوية الخاصة ، وأنه قد أُطلقت عليهم النيران بصورة متكررة وهم راقدون جرحى .

٢٧٧ - وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاء السالف ذكره ، وخاصة عن أية تحقيقات أُجريت في تلك الحالات ، بما في ذلك نتائج تشريح الجثث ، وعن أية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ومنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٧٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ورد رد من حكومة المملكة المتحدة جاء فيه أن التحقيق في جبل طارق بشأن وفاة الاعضاء الثلاثة بالجيش الجمهوري الايرلندي قد افتُتح في ٦ أيلول/سبتمبر واختتم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وتحت توجيه قاضي الوفيات المشتبه فيها في جبل طارق ، فيليكس بيتزاريللو ، نظرت هيئة المحلفين المؤلفة من ١١ شخصاً في أقوال نحو ٦٨ شاهداً وقرروا بأغلبية ٩ أعضاء ضد اثنين في كل حالة أن الثلاثة قد قُتلوا بطريقة مشروعة . وقامت السلطتان المختصتان بالادعاء ، وهما النائب العام لجبل طارق ومدير الخدمات القانونية للجيش ، بتلقي بيانات أُخذت أثناء تحقيقات الشرطة ، وخلص كل منهما على حدة وبصورة مستقلة ، عقب تلقّي تقارير عن التحقيق وردت من ممثليهما الحاضرين طوال التحقيق ، إلى أنه لا توجد أسباب لاقامة الدعوى . وذُكر أيضا أن السلطة القضائية لجبل طارق مستقلة تماما عن الادارة ومنفصلة عنها .

الولايات المتحدة الامريكية

٢٧٩- في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أُرسلت برقية إلى حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن حالة اعدام وشيك . ووفقا للمعلومات الواردة ، كان من المقرر تنفيذ حكم الاعدام ، في تكساس في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، في شخص يدعى جون سيلفيج كان قد أُدين بتهمة القتل وحكم عليه بالاعدام في شباط/فبراير ١٩٨٨ . وقد ادُّعي انه لم يتم ابلاغ المحلفين في هذه المحاكمة بأن التاريخ الطبي لسيلفيج يبيِّن اصابته بمرض عقلي يرجع إلى عام ١٩٧٠ وانه تم تقييمه في وقت لاحق بانه "مضطرب العقل" .

٢٨٠- وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الحالة السالف ذكرها وخاصة عن حالته العقلية كما فحصها طبيب نفساني ، وناشد الحكومة أن توقف التنفيذ لاسباب إنسانية محضة إلى حين إيضاح الادعاءات السالف ذكرها .

٢٨١ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٨٨ ورد رد من حكومة الولايات المتحدة الامريكية جاء فيه أن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد أجلت إعدام جون سيلفيج ، الذي كان مقرراً أن يتم في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وذلك إلى حين النظر في أمر بتحويل القضية للمراجعة . ووفقاً للرد ، فإن جون سيلفيج ، الذي كان قد أُدين في عام ١٩٧٩ بتهمة القتل والسرقة الجسيمة ، قد حُكم عليه بالاعدام في عام ١٩٨٠ وأن هذا الحكم قد أكدته محكمة استئناف تكساس في عام ١٩٨٤ . وفي عام ١٩٨٥ ، فإن المحكمة الجزئية لمنطقة تكساس الجنوبية ، بعد أن أمرت بصورة اولية بإرجاء تنفيذ حكم الاعدام ، قد رفضت الالتماس الاول من سيلفيج بالمثول أمام المحكمة من أجل نقض حكمه ، وأكدت محكمة الدائرة الخامسة للولايات المتحدة ذلك القرار في عام ١٩٨٧ . وفي ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، منحت المحكمة الجزئية مؤقتا أمراً ثانياً بوقف تنفيذ الحكم لكن محكمة الدائرة الخامسة نقضت ذلك القرار في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨ على أساس أن الدعوى التي استندت اليها المحكمة الجزئية في منح امر الوقف قد رُفضت . وكما هو مذكور أعلاه ، فإن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد قامت في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ بتقرير وقف تنفيذ الحكم إلى حين اتخاذ قرارها بشأن ما إذا كانت تقبل دعوى استئناف السيد سيلفيج .

٢٨٢- ووفقا للرد ، فإن سيلفيج وقت القبض عليه لم يكن يعالج من أي اضطراب نفساني وأن محاميه ، بعد اجراء تحقيقات في حالته النفسانية ، لم يقدموا أي دفاع يستند إلى حالته النفسانية أو يطعن في أهليته للمثول أمام المحكمة . ومع ذلك ففي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وبعد أن التمس سيلفيج للمرة الاولى وقف تنفيذ حكم الاعدام استنادا ، بصورة جزئية إلى مسألة كفاءته العقلية ، أمرت المحكمة الجزئية رقم ٢٣٠

لمقاطعة هاريس في تكساس طبيباً نفسانياً وعالماً نفسانياً اكلينيكيا بإجراء فحوص نفسانية شاملة على سيلفيج ، وخلصت تقاريرهما الى أن سيلفيج ، على الرغم من بعض الشواهد على إصابته بالذّهان (الاضطراب العقلي) ، مؤهل لتنفيذ الاعدام عليه وفقا للمعايير التي أرستها المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية فورد ضد ويندرايت ، Ford v. Wainwright, 477 US 399; 91 L.Ed.2d; 335; 106 S. Ct. 2595 (1986) .

٢٨٣- والى جانب ذلك الرد تلقى المقرر الخاص نسخا من حكم محكمة استئناف الولايات المتحدة للدائرة الخامسة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وحكم المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية فورد ضد ويندرايت ، وتقارير الدكتور جون د. نوتينغهام الابن وهو طبيب نفساني ، والدكتور جيروم ب. براون وهو عالم نفساني اكلينيكي .

فييت نام

٢٨٤- في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ أرسلت برقية الى حكومة فييت نام بشأن ما ادُّعي من التنفيذ الوشيك لحكم الاعدام على اثنين من الرهبان البوذيين وشخص من غير رجال الدين . ووفقا للمعلومات الواردة أفادت التقارير بأن فام فان شوونغ ، المعروف أيضا باسم تيتش تو سي ، ولي مانه شات المعروف أيضا باسم تيتش تري سيو ، حُكم عليهما بالاعدام في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، كما حُكم بالاعدام على تران فان لوونغ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ من جانب محكمة الشعب في مدينة هو شي منه . وادُّعي أن الاشخاص الثلاثة الذين كان قد أُلقي القبض عليهم في نيسان/ابريل ١٩٨٤ واحتجزوا في سجن فان دانغ لوو ، قد عانوا من سوء المعاملة والتعذيب ، وأن المحاكمة التي أدت الى صدور أحكام الاعدام على الثلاثة لم تكفل الضمانات التي تستهدف حماية حقوق المدّعى عليه ، بما في ذلك الحق في الحصول على مساعدة قانونية .

٢٨٥- وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه ازاء ادعاء عدم وجود الضمانات الرامية إلى تأمين الحقوق الاساسية للمدّعى عليه ، وطلب معلومات عن الحالات السالف ذكرها ، وخاصة عن الاحكام والاجراءات القانونية التي اتُّهم وحُوكم الثلاثة بموجبها .

٢٨٦- وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ورد رد من حكومة فييت نام جاء فيه أن فام فان شوونغ أحد زعماء تنظيم مناهض للدولة يدعى "قوة فييت نام الحرة" وله روابط وثيقة مع تنظيم آخر مناهض للدولة ، اشترك في أنشطة هدامة بغية الاطاحة بالحكومة ، وأن لي مانه شات اشترك أيضا في الانشطة الهدامة المضطلع بها من جانب نفس التنظيمين المناهضين للدولة . ووفقا للرد أصدرت محكمة الدرجة الاولى في مدينة هو شي منه

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ حكما باعدام الاثنين المتهمين لمحاولتهما الاطاحة بالحكومة ، وفقا للمادة ٧٣ من قانون العقوبات الفييتنامي . وفي وقت لاحق ، وبحكم أصدرته محكمة الاستئناف بمدينة هو شي منه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، خُفِّفت أحكام الاعدام الى السجن لمدة ٢٠ سنة . وذكر كذلك أنه فيما يتعلق بتران فان لوونغ ، فإنه بالنظر الى كونه أحد زعماء تنظيمين مناهضين للدولة هما "فرقة تروونغ سون" و "الجبهة الشعبية لاستعادة الوطن" ، وإلى كونه "رئيس" و "رئيس وزراء" قسوات المتطوعين لاستعادة الوطن في داخل البلد" و "العصبة الوطنية للمقاومة من أجل استعادة وطن فييت نام" ، وقد اشترك في أنشطة هدامة من أجل الاطاحة بالحكومة . وبعد اعتقاله في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ومحاكمته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ أمام محكمة الدرجة الاولى ، حُكم عليه بالاعدام وفقا للمادة ٧٣ من قانون العقوبات . وستقوم محكمة الاستئناف في مدينة هو شي منه باستعراض قضيته في الوقت المناسب .

اليمن

٢٨٧- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أرسلت رسالة إلى حكومة اليمن أحيل فيها ادعاء مفاده أنه خلال الاعوام القليلة الماضية اغتيل نحو ٣٥٠ شخصاً .

٢٨٨- وقد أورد المقرر الخاص وصفاً لمثالين عن هذه الاغتيالات المدعاة ، هما كما يلي :

(أ) في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ اغتال عملاء أجهزة الامن عبده صالح غانم وعلي بن علي غرباني وأحمد بن أحمد شطهابي قيل انهم متعاونون مع جبهة المعارضة الوطنية ؛

(ب) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ اغتيل الشيخ أحمد ناصر آل ذهب ، من منطقة قيفا .

٢٨٩- وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن الادعاءات السالف ذكرها ، وخاصة عن أية تحقيقات في تلك الحالات وأية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ومنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٩٠- ولم يرد رد من حكومة اليمن حتى وقت اعداد هذا التقرير .

زائير

٢٩١- في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ أُرسلت رسالة إلى حكومة زائير أحيل فيها ادعاء مفاده أنه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، في بيني ، ادُّعي أن ثلاثة أشخاص اعتُقلوا عند عودتهم من زيارة لأوغندا قد أُعدموا في كيبوي على الطريق من كاسيمير الى كاغوميا . وقيل إن الثلاثة هم كياموريكو من قرية كاروروما ، وموهيندو من قرية موسيبا وفياهوريهو من قرية كيليندورا .

٢٩٢- وقد طلب المقرر الخاص معلومات عن ادعاءات حدوث حالات اعدام بدون محاكمة او اعدام تعسفي ، وخاصة عن أية تحقيقات في تلك الحالات ، بما في ذلك نتائج تشريح الجثث ، وعن أية تدابير اتخذتها السلطات لمحاكمة أولئك المسؤولين عنها ومنع تكرار حدوث مثل هذه الوفيات .

٢٩٣- ولم يرد رد من حكومة زائير حتى وقت اعداد هذا التقرير .

ثالثا - تحليل الظاهرة

ألف - التدابير الملاحية و/أو الوقائية لحماية الحق في الحياة : المعايير الدولية

٢٩٤- أورد المقرر الخاص في تقريره الاخير (E/CN.4/1988/22) وصفاً لخلفية وتطور فكرة وضع معايير دولية تستهدف منع وقوع حالات الاعدام بدون محاكمة أو حالات الاعدام التعسفي وضمان اجراء تحقيقات مناسبة في جميع حالات الوفاة في ظروف مريبة . وأورد كذلك وصفاً لجهود وتعاون منظمات وجماعات شتى . وهو يرى الآن أنه من المفهوم بشكل واضح ومن المقبول على نطاق واسع أن ثمة حاجة عاجلة إلى وضع هذه المعايير .

٢٩٥- وفي الدورة العاشرة للجنة منع الجريمة ومكافحتها المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٢ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، قررت اللجنة ، استنادا الى الفرع سادسا من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٦ ، أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار عاشرا المعنون "المنع الفعلي لحالات الاعدام بدون محاكمة او الاعدام التعسفي خارج نطاق القانون والتحقيق فيها" . ويرد نص مشروع القرار في تقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها (E/AC.57/1988/17 - E/1988/17) .

٢٩٦- واثناء عملية التحضير للدورة العاشرة للجنة ، جرت استشارة المقرر الخاص وأُبقي على تعاون وثيق بين مركز حقوق الانسان وفرع منع الجريمة والعدل الجنائي التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية .

٢٩٧- ان مرفق مشروع القرار ، الذي يورد ٣٠ مشروع مبدأ بشأن المنع الفعلي لحالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي خارج نطاق القانون والتحقيق فيها ، يتألف من ثلاثة أجزاء تتعلق بالمنع والتحقيق والاجراءات القانونية . وفي الجزء المتعلق بالمنع ، بُسطت مسألة حظر جميع حالات الاعدام بدون محاكمة والاعدام التعسفي خارج نطاق القانون في ثمانية مبادىء تحدد التدابير القانونية والادارية والتنظيمية التي يتعين على الحكومات اتخاذها . وفي الجزء المتعلق بالتحقيق ، تتناول تسعة مبادىء شتى عناصر اجراء تحقيق شامل فوري ونزيه ، بما في ذلك تشريح الجثة على نحو ملائم ، فضلا عن العناصر ذات الصلة مثل حماية الشاكين والشهود والمحققين وأسرهم ونشر النتائج . أما المبادىء الثلاثة المتبقية ، والواردة في الجزء الخاص بالاجراءات القانونية فهي مكرسة لمحاكمة أولئك الذين يتأكد اشتراكهم في حالات اعدام بدون محاكمة واعدام تعسفي خارج نطاق القانون ، والحقيقة أنه لا يجوز الاحتجاج بأمر صادر عن رئيس لتبرير الاشتراك في حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي خارج نطاق القانون ، ولحظر منح حصانة شاملة من الملاحقة لأي شخص يُدّعى اشتراكه في حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي خارج نطاق القانون ، ومنح تعويض عادل وكاف لأسر الضحايا ومن يعولونهم .

٢٩٨- وقد أعرب المقرر الخاص عن سروره بنتيجة الجهود المتضافرة التي بذلتها شتى هيئات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . وهو يشعر أيضا بالغبطة اذ يرى في مرفق مشروع القرار السالف ذكره جميع العناصر التي أشار اليها في تقريره الاخير (E/CN.4/1988/22 ، الفقرة ١٩٤) كحد أدنى للمعايير الدولية المتعلقة بحالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي . والمبادىء التي تجسد في هذه العناصر والمطوّرة في مرفق مشروع القرار مشروحة بتفصيل ووضوح كافيين . ويأمل المقرر الخاص أن يُعتمَد مشروع القرار بالاجماع في الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

باء - آليات التنسيق والتعاون

٢٩٩- أشار المقرر الخاص في الفقرات السابقة إلى الجهود المنسقة والتعاون الفعال فيما يتعلق بوضع معايير لمنع حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي ولاجراء تحقيقات مناسبة في حالات الوفاة في ظروف مريبة . بيد أنه يتعين استكشاف تحقيق تنسيق وتعاون مماثلين في المجالات الثلاثة التالية .

١ - المقررون الخاصون للمواضيع

٣٠٠ - درس المقرر الخاص التقارير المقدمة في الاعوام الماضية إلى لجنة حقوق الانسان من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والفريق العامل المعني بحالات

الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، ولاحظ وجود تداخل بين أجزاء معينة من ولايات المقررين الخاصين للمواضيع والفريق العامل . وفي الواقع فإن عدداً كبيراً من الحالات قد عُرضت في آن واحد على المقررين الخاصين والفريق العامل ، بالنظر إلى أنها تشتمل على عناصر تتصل بكل ولاية من الولايات الثلاث . ومن الامثلة على تلك الحالات حالة يجري فيها اختطاف شخص ما ويُعذّب أثناء الاحتجاز ثم يُعثر عليه قتيلا ، أي تتوافر في حالة واحدة الظواهر الثلاث وهي حالة اختفاء قسري أو غير طوعي ، والتعذيب ، والاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي .

٣٠١ - ويود المقرر الخاص أن يذكر ببساطة في هذه المرحلة أنه على استعداد لاستكشاف امكانية التعاون فيما بين ولاياته الموضوعية الثلاث ، بما يتجاوز مجرد تبادل المعلومات عن حالات مدعاة ذات صلة بالولايات المعنية . وفي هذا الصدد فإنه يرحب بأية اقتراحات أو مقترحات .

٢ - أساليب التنفيذ

٣٠٢- تم تنفيذ ولاية المقرر الخاص ، على النحو المشروح في الفصل الأول ، بالاجراءات التالية :

(أ) استفسارات تتعلق بادعاءات تنفيذ أحكام اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي تُرسل إلى الحكومات المعنية وتُطلب معلومات ، وخاصة عن التحقيقات الرسمية واجراءات المحاكمة ، ومقاضاة أولئك المسؤولين ومعاقبتهم ، وعما اتُخذ من تدابير لمنع حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي ؛

(ب) توجيه نداءات عاجلة إلى الحكومات المعنية بشأن ادعاءات حدوث حالات اعدام وشيك أو التهديد به والتي تبدو لأول وهلة ذات صلة بولايته ، ومناشدة الحكومة ضمان حماية حق الفرد في الحياة وطلب معلومات عن الحالات المدّعاة ، وفي حالات معينة المناشدة بوقف الاعدام لأسباب انسانية ؛

(ج) القيام بزيارات موقعية للبلدان المعنية بناء على دعوة الحكومة ، مما يمكن المقرر الخاص من أن يقف بنفسه على أوضاع أو حالات بعينها أو على مواد أساسية ذات صلة بالموضوع ؛

(د) عقد اجتماعات مع ممثلي الحكومات للتشاور فيما يتعلق بادعاءات تنفيذ حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي في بلدهم .

٣٠٣- ومن الواضح في جميع أنواع الاجراءات الاربعة التي يتخذها المقرر الخاص أن التعاون مع الحكومات المعنية أمر حيوي من أجل تنفيذ ولاية المقرر الخاص تنفيذا فعالا . وتحقيقا لهذا الغرض فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في الفقرة ١٢ من قراره ٣٨/١٩٨٨ "يحث جميع الحكومات ، وخاصة الحكومات التي دأبت على عدم الاستجابة للرسائل المحالة اليها من المقرر الخاص ، وجميع المعنيين الآخرين ، على التعاون مع المقرر الخاص ومساعدته كي يتسنى له النهوض بولايته بفعالية" .

٣٠٤- وفي هذا الصدد ، فان دراسة التقارير السبعة المقدمة من المقرر الخاص السابق لجنة حقوق الانسان تبيّن هذا الوضع بعض الشيء . ويبين الجدول التالي عدد الحكومات التي وُجّهت إليها ادعاءات بتنفيذ حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي والتي وردت منها ردود في الفترة من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٩ .

٣٠٥ - وفضلا عن ذلك ، يود المقرر الخاص وهو يستعرض أنشطته السابقة أن يركز على النقطتين التاليتين من أجل تعزيز تنفيذ ولايته على نحو فعّال :

(أ) ينبغي استكشاف امكانية القيام بمزيد من الزيارات الموقعية ، وخاصة الى البلدان التي صدرت بشأنها ادعاءات خطيرة بوقوع حالات اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي ، لكي يتعرف المقرر الخاص بشكل أفضل على الوضع أو الحوادث حتى يكون في وضع أفضل يسمح له بتقديم توصيات ؛

(ب) ينبغي النظر في امكانية تحقيق تعاون أكبر مع المنظمات الدولية الاخرى ، حكومية أو غير حكومية ، بغية تكوين فريق من خبراء الطب الشرعي مثلا يكون متاحا لمرافقة المقرر الخاص ومساعدته أثناء زياراته الى البلدان من أجل دراسة الادعاءات المتعلقة بتنفيذ أحكام اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي .

عدد الحكومات التي وُجّهت اليها ادعاءات ووردت منها ردود

١٩٨٣ - ١٩٨٩

التقارير	عدد الحكومات التي ارسلت إليها رسائل تشتمل على ادعاءات	الردود الواردة	عدد الحكومات التي أرسلت اليها نداءات عاجلة	الردود الواردة
E/CN.4/1983/13	٤٠	١٣		
E/CN.4/1984/29	١٠ (أ)	٥ (أ)	٩	٩
E/CN.4/1985/17	٢٤ (ب)	٦ (أ)	١٣	٣
E/CN.4/1986/21				
بشأن عام ١٩٨٤				
ادعاءات	١٦	١١		
بشأن عام ١٩٨٥				
ادعاءات	١٦	١٣	١٤	٥
E/CN.4/1987/20	٢١	١٣	١١	٣
E/CN.4/1988/22	٢٥	١٠	١١	٤
E/CN.4/1989/25	٣٦	١٥	٢٣	٨

(أ) حكومات غير مسماة في التقرير .

(ب) منها ٢١ حكومة غير مسمّاة في التقرير .

٣ ـ الزيارات الموقعية والخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية

٣٠٦ ـ رجت لجنة حقوق الانسان ، في قرارها ١٩٨٨/٥٤ المعنون "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان" ، من مقرريها الخاصين والممثلين ، وكذلك من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، "أن يدرجوا في توصياتهم ، كلما اقتضى الأمر ، اقتراحات بمشاريع محددة تُنفَّذ في إطار برنامج الخدمات الاستشارية" (الفقرة ٩) .

٣٠٧ ـ ومن بين التوصيات والاقتراحات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي في تقاريره السابقة ، هناك توصيتان تتعلان ببرنامج الخدمات الاستشارية .

٣٠٨ ـ وتتعلق إحدى التوصيتين باقتراح من المقرر الخاص ذي طابع عام .فقد أوصى في تقريره الأخير (E/CN.4/1988/22 ، الفقرة ٣٠٧ (أ)) بأنه "ينبغي ، على سبيل الاستعجال ، تنظيم برامج تدريبية بغية تدريب أو تثقيف الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال مسائل حقوق الانسان المتصلة بعملهم" . وتحقيقا لهذا الغرض فقد اقترح تنظيم حلقات دراسية وحلقات تدارس إقليمية . وقد علم منذ ذلك الحين أن المعاهد الاقليمية تنظم هذه الحلقات الدراسية وحلقات التدارس بالتعاون مع فرع منع الجريمة والعدل الجنائي التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية .

٣٠٩ ـ أما التوصية الاخرى فتتعلق ببلدين محددين هما أوغندا (E/CN.4/1987/20 ، المرفق الثاني) وموريشيوس (E/CN.4/1988/22 ، المرفق) . وفي كلتا الحالتين قام المقرر الخاص ، بعد زيارته للبلدين في إطار ولايته وإطلاعه بنفسه موقعيا على الاوضاع المعنية ، بتحديد المسائل والقضايا التي ينطوي عليها الأمر . وجاءت التوصيات والاقتراحات التي قدمها بشأن هاتين البلدين نتيجة زيارته الموقعية .

٣١٠ ـ وتنفيذا لهذه الاقتراحات ، فإن التعاون والتنسيق لا غنى عنهما بين الحكومات ومكاتب الامم المتحدة . ويرى المقرر الخاص أن خبرته بالبلد المحدد في حالات معينة قد تساعد بعض الشيء في وضع مشروع في البلد المعني أو من أجله .

رابعا ـ <u>إستنتاجات وتوصيات</u>

٣١١ ـ كما ذُكر في التقارير السابقة ، لقي مئات الآلاف من الناس حتفهم في أوضاع قوامها منازعات مسلحة دولية وداخلية . بيد انه قد أُتخذ في عام ١٩٨٨ عدد من

المبادرات الايجابية في منازعات دولية شتى مما أدى إلى ايجاد مناخ يمكن فيه تقليل الأوضاع المفضية الى حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي . ويؤمل كثيرا أن تؤدي هذه الجهود إلى حلول محددة كي يمكن تحقيق السلم والامن الدوليين . ففي مناخ السلم وحده يمكن ضمان حقوق الانسان ، خاصة الحق في الحياة ، ويمكن تعزيز المؤسسات الوطنية المنشأة لحماية حقوق الانسان وتمكين الاشخاص من التمتع بها وتشغيل هذه المؤسسات على نحو فعال . ولذا فإن الجهود الجارية لحل هذه المنازعات تحظى بالترحيب .

٣١٢ - ومما يؤسف له أن المبادرات التي اتُّخذت لمعالجة المنازعات الدولية لم تواكبها حتى الآن مبادرات مماثلة لحل المنازعات أو التوترات المسلحة الداخلية . ولذا ما زال آلاف المدنيين يفقدون أرواحهم في هذه المنازعات . وفي الفترة قيد الاستعراض ، حدث كثير من القتل العشوائي لمدنيين عزّل على يد قوات حكومية . كذلك فإن الجماعات المعارضة للحكومات مذنبة هي الاخرى بارتكاب هذه الممارسة . وفي الواقع فإنه في بعض الحالات التي حاولت فيها الحكومات بإخلاص التصدي للمظالم التي تؤدي إلى قيام هذه الجماعات وحاولت فيها إشراك كل الاشخاص في العملية الديمقراطية ، حاولت تلك الجماعات تخريب هذه الجهود وقامت خلال هذه العملية بقتل الناس بلا رحمة .

٣١٣ - ومن المؤسف أنه في بعض المناطق التي أدت فيها مفاوضات السلم الى إنهاء نزاع دولي مسلح ، تخرج تقارير تشير الى أن أدوات السلطة الحكومية تحولت عن العدو عبر الحدود الى المدنيين داخل البلد ، وكانت النتيجة حدوث زيادة ملحوظة جدا في حالات الاعدام بدون محاكمة أو الاعدام التعسفي من جانب الحكومات المعنية للمدنيين التابعين لها . وفي بعض الحالات ، ووفقا لما جاء في الادعاءات ، فإن الاشخاص الذين سبقت محاكمتهم ، دون توافر الضمانات الاجرائية المناسبة وصدرت عليهم أحكام بالسجن ، قد أُعدموا دون المضي في أعمال الاجراءات القانونية أو إجراءات المحاكمة .

٣١٤ - وفي الفترة قيد الاستعراض ، تلقى المقرر الخاص تقارير أكثر من أي وقت مضى خلال فترة ولايته ، يُدّعى فيها زيادة استخدام الاسلحة الكيميائية . وفي ثلاث مناطق على الاقل ، وردت إدعاءات باستخدام الاسلحة الكيميائية وبأنها أدت الى حدوث آلاف الوفيات . وفي هذا الصدد ، يرحب المقرر الخاص بتصميم المجتمع الدولي ، كما يتجلى في الاعلان الختامي لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر حظر الاسلحة الكيميائية الذي عُقد في باريس في الفترة من ٧ الى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ حين قرروا منع أي لجوء إلى الاسلحة الكيميائية وذلك بإزالتها كلية ، وأكدوا رسمياً التزامهم بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية وأدانوا هذا الاستخدام .

٢١٥ - وهناك سمة مقلقة للفترة قيد الاستعراض تتمثل في العدد المتزايد للادعاءات التي تلقاها المقرر الخاص ومفادها أن آلاف الاشخاص فقدوا أرواحهم في مظاهرات على أيدي رجال الشرطة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين . ويبدو أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لا يتصرفون بضبط النفس اللازم في مثل هذه الحالات وفقا لمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين . ولذا يكرر المقرر الخاص بشدة إعلان التوصية التي قدمها في تقريره الاخير والداعية إلى أن ينظم مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان حلقات دراسية أو حلقات تدارس للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من أجل تدريبهم وتطبيعهم على مبدأ أن يمارسوا عملهم مع إيلاء الاحترام الواجب للحقوق الانسانية للفرد ، ولتعريفهم بشتى الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي تتصل بعملهم اتصالاً مباشراً . كذلك فإن هناك مجالا لتوفير المساعدة الفنية الثنائية والمتعددة الاطراف في هذا الشأن .

٢١٦ - وكانت إحدى المسائل الاشكالية التي واجهت المقرر الخاص هي كيفية تقرير ما إذا كانت هناك "فرقة إعدام" أو جماعة متطرفة يمينية أو يسارية ومسؤولة عن قتل الناس تعمل بشكل مستقل أو بتأييد من الحكومة أو في ظل صمتها إزاءها أو تواطؤها معها أو تشجيعها لها . وفي بعض البلدان يدعى أن هذه الجماعات ، وإن كانت بادية الاستقلال ، ترعاها الحكومة أو تتغاضى عنها أو أنها تضم بالفعل رجالا من الشرطة أو العسكريين بملابس مدنية ويخضعون لاوامر من رؤسائهم . وتقول الحكومات إن هذه الجماعات تعمل بشكل مستقل عنها . وستكون آراء اللجنة بشأن كيفية تناول هذه المشكلة موضع ترحيب المقرر الخاص . ومهما كان الوضع ، فمن واجب ومسؤولية الحكومات في المقام الاول أن تكفل ضمان الحق في الحياة وحمايته من أي شخص يحاول انتهاكه .

- - - - -